ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵔⵔⵣⵖⵏ

الأمازيغي العالم

ⵜⵉⵏⵎⵍ ⵏ ⵜⵎⵣⵖⵜ

www.amadalpresse.com

LE MONDE AMAZIGH

Rachid RAHA interpelle le président américain à propos du conflit malien

هل القوانين التنظيمية للغة الأمازيغية كفيلة بتحقيق مساواتها بالعربية؟

الثمن: 5 دراهم - 1,5 أورو Décembre 2962/2012 14 يناير 1114/1476 الترقيم الدولي: 2001/0008 الإيداع القانوني المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ

أمينة ابن الشيخ

مرحة لابد منها

مفارقة عجيبة هذه التي نعيشها في المغرب فعوض ان تتنافس الاحزاب السياسية سواء التي في الحكومة او التي في المعارضة على من سيكون له السبق في اقتراح قوانين تنظيمية متقدمة تضمن أجرأة ترسيم الامازيغية في الدستور المغربي، فعوض ذالك نرى هذه الاحزاب تتسابق على من سيحقق السبق في سب الامازيغ و قذفهم و الاستهزاء منهم و تبخيس مجهودات المؤسسة الوحيدة التي اسندت اليهم ادارتها.

فقبلا نطق وهبي عن حزب الاصالة و المعاصرة،(اقول نطق ولم يتكلم لأنه شتان ما بين الكلام و النطق)، فعبر عن مكبوتاته التي لا يستطيع ان يعبر عليها إلا من خلال سب نفسه و ذاته بل زاد على ذالك حتى يدفع تهمة العنصرية عن نفسه بأنه لا يمكن ان يقدم الاعتذار عن ما صدر عنه لأنه بذالك كأنه يعتذر لأبيه و أمه انه ذنب اكبر من الزلة ذالك انه ما الضرر في ان يعتذر لوالديه ام لانهما امازيغيان لا يستحقان منه الاعتذار كما باقي الامازيغ. انه تحليل اخرق يوحي بان عنصرية السيد وهبي عنصرية مجسدة ضد كل ماهو امازيغي سواء اكانت العائلة او الشعب المغربي قاطبة.

انه اذن تنافس من نوع اخر فبعد حزب الاصالة و المعاصرة جاء دور حزب العدالة و التنمية في استعراض عضلاته في التهكم على الأمازيغية و كان بطل هذا الحدث هو السيد الداودي المسؤول الحكومي المحسوب على حزب يقود الحكومة يا حسرة و المفروض فيه ان يتعامل مع الامازيغية بمنطق الاعتراف الدستوري احتراما لنضال الحركة الامازيغية وللمجهود الذي تم تراكمه لمدة تفوق عشر سنوات من العمل الاكاديمي العلمي الجاد الذي به استطاعت الامازيغية ولوج المدرسة و الجامعة(التي أتى إليها السيد الداودي، بأصوات الأمازيغ) لأكثر من ست سنوات عبر اتفاقية شراكة قانونية تلزم المعهد كما الجامعة بإدراج الامازيغية في المسالك الجامعية و بالحرف العريق الامازيغي تيفيناغ.

فان كان السيد الداودي يرى ان هذه اللغة و هذه الحروف التي دخلت جامعاته قبل دخوله اليها لا تروقه ما عليه، ان كان يؤمن بالديمقراطية، الا ان يفعل كما في الدول الديمقراطية التي يحترم فيها المسؤولون أنفسهم أي ان يقدم استقالته لأنه بقبوله بهذا المنصب وبهذه الشروط سيتناقض مع نفسه و مع مبادئه كمواطن و كامازيغي الذي يلبس قبعتهما حين يحلو له ذلك و ينزعها من على رأسه حين لا تتناسب مع وضعه الحكومي، لان هذا التصرف ليس له أي تعريف اخر إلا أنه نفاق.

اننا نتذكر جميعا كيف ان السيد الداودي استعمل هذه الامازيغية «الادارية» و حروفها تيفيناغ في حملته الانتخابية بل أكثر من ذلك فإن مؤتمر حزبه (العدالة والتنمية) أثث مقرات الحزب و مكان انعقاد مؤتمره بلافتات مكتوبة بالأمازيغية وبحروفها تيفيناغ إلى درجة أنه يخال معه لضيوف حزب العدالة والتنمية أنهم في ضيافة منظمة أمازيغية بامتياز.

إذن على السيد الداودي أن يعتذر للامازيغ كما اعتذر لهم قبله رئيسه في الحزب وفي الحكومة السيد عبدالاله بن كيران. اعتذار يوجه خاصة لجنود الخفاء داخل مراكز البحوث العلمية بالمعهد الملكي للثقافة الامازيغية الذين يشتغلون في تفان كبير و نكران للذات لا مثيل لهما، هدفهم الوحيد هو النهوض بالامازيغية التي يؤمنون بأنها مسؤولية وطنية ولكن على الجميع تحمل مسؤوليته اتجاهها.

كما نطلب من الامازيغ الاحرار ان لا تكون ذاكرتهم قصيرة و ان يتذكروا مليا هؤلاء في المحطات الانتخابية المقبلة و ان يعطوا لكل واحد حق قدره حتى لا نكون كمن قال فيهم الحكيم الامازيغي:

Ur da ytettu asla ns ghas asrdun
ⵓⵔ ⴷⴰ ⵢⵜⵜⵓ ⴰⵙⵍⴰ ⵏⵙ ⵖⴰⵙ ⴰⵙⵔⴷⵓⵏ

أي: لا يتناسى نسبه إلا البغل
كما قال كذالك:

Lla ytettu wanna t igan
Ur da ytettu wanna mi ttwig
ⵍⵍⴰ ⵢⵜⵜⵓ ⵡⵏⵏⴰ ⵜ ⵉⴳⴰⵏ
ⵓⵔ ⴷⴰ ⵢⵜⵜⵓ ⵡⵏⵏⴰ ⵎⵉ ⵜⵜⵡⵉⴳ

القبائل الأمازيغية من بلاد السيبة إلى العولمة

* ياسين عمران

نظمت الحركة الثقافية الأمازيغية موقع قاضي قدور (الناظور)، يوم 28 نونبر 2012، ندوة ثقافية إشعاعية من تأطير كل من الأستاذ رشيد راخا الرئيس المنتدب المكلف بالعلاقات الخارجية لدى التجمع العالمي الأمازيغي، و الأستاذ مصطفى البوعزاتي أحد مناضلي موقع قاضي قدور سابقا.

رشيد راخا في معرض حديثه حول القبائل الأمازيغية اعتبر بأن إيمازيغن لم يتمكنوا من مواكبة التغيرات التي يعرفها العالم، بحيث مورست عليهم كل السياسات الممنهجة من طرف جميع الأطراف الدولية، وأضاف راخا بكون القبيلة الأمازيغية مرت بعدة مراحل، موضحا ذلك بكون النظرية الإنقسامية التي أصلها عدة مفكرون ينتمون إلى المدرسة الأنكلوسكسونية التي حللت التركيبة القبلية ونظامها العرفي وتحالفاتها القبلية ومختلف التمظهرات التي تعرفها القبيلة الأمازيغية.

وأوضح راخا على أن القبائل الأمازيغية تمتعت بالديمقراطية المحلية والمجالية في بلاد السيبة، حيث أن القبيلة هي من تختار إمغارن والسلطة التنفيذية ، غير أن المخزن المغربي، حسب راخا، ظل دائما يوظف الصراعات القبلية لإنهاء سلطة القبائل وإخضاعها للسلطة المركزية ولهيمنته الإديولوجية والسياسية.

وشدد راخا على أن الدولة المركزية اعتمدت على استعمال لغة نخبوية – في إشارة للغة العربية الفصحى- لإستهداف القبائل الأمازيغية وحرمانها من حقوقها، في حين ظلت القبائل الأمازيغية تعتمد على الموروث الشفهي والأعراف القبلية مما شجع الدولة نحو الشروع في نهج سياسة التعريب ومحو الهوية الحضارية الأمازيغية للقبائل.

وأكد رشيد راخا أيضا ، على أن المغرب اختار المنهج العروبي وتبنى القومية العربية لتدمير الهوية الأمازيغية، مما يحتم على إيمازيغن، حسب رشيد راخا، تبني القومية الأمازيغية باعتبارها قومية تحررية مبنية على بدائل سياسية ديمقراطية تؤسس للمشروع النهضوي الأمازيغي.

ومن جهته، فقد أعرب الأستاذ مصطفى البوعزاتي في مداخلته على أنه يجب رفع التحدي للإنتقال من القبيلة كتنظيم سياسي واجتماعي إلى الدولة كتنظيم سياسي واجتماعي، وتساءل البوعزاتي حول إمكانية نقل تجربة الحداثة خارج إطار الدول الغربية لبناء تجربة عالمية.

وأضاف البوعزاتي على أن هناك أزمة هوية الدولة، والأزمات المظطربة بين المجتمع والدولة، موضحا بأن هناك تحديات كبرى تواجه الدول كتحدي العولمة الذي أدى إلى تراجع دور الدولة لصالح الفاعلين الدوليين (الشركات المتعددة الجنسيات نموذجا).

وتجدر الإشارة على أن هذه الندوة المؤطرة من طرف الحركة الثقافية الأمازيغية موقع قاضي قدور، جاءت في إطار أيام الطالب الجديد بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور .

جمعية تازرزيت تناقش خيارات الحركة الأمازيغية

في إطار الدينامية النضالية والسياسية التي تشهدها الحركة الأمازيغية لبلورة مشاريعها التنويرية التحررية، وفي سياق التحولات الوطنية والإقليمية والدولية، نظمت جمعية تازرزيت للثقافة والتنمية ندوة وطنية تمحورت حول خيارات الحركة الأمازيغية يوم السبت 24 نونبر 2012 بمدينة أكادير.

رشيد راخا، الرئيس المنتدب المكلف بالعلاقات الخارجية لدى التجمع العالمي الأمازيغي، استعرض في مداخلته الخطوط العريضة للقومية الأمازيغية باعتبارها المدخل الإستراتيجي لبناء بديل سياسي للحركة الأمازيغية، وأضاف راخا بكون القومية الأمازيغية هي خيار استراتيجي للحركة الأمازيغية لمواجهة مشاريع التطرف والعنصرية والإستبداد العرقي.

وشدد راخا على أن بناء المشروع القومي الأمازيغي يقتضي الغوص في معين الرصيد الحضاري و القومي لإيمازيغن، وتبني القيم الأمازيغية وتراث الأجداد المتمثل في اعتماد حرف تيفيناغ كحرف أصلي له دلالته الرمزية والمعنوية للشخصية الأمازيغية، والنضال على بناء الجهويات التاريخية في إطار دولة أمازيغية فيدرالية ديمقراطية.

واعتبر راخا ، أن الحركة الأمازيغية تعاني من غياب الأدوات التنظيمية والسياسية القادرة على فرز النموذج الأمازيغي الديمقراطي، وعلى كون الحركة الأمازيغية لم تستطع استقطاب الطبقة الوسطى وظلت منحصرة على استقطاب الطلبة والشباب المعطل مما أفقدها لجزء حيوي يستعمله خصوم الأمازيغية لإضعاف الحركة الأمازيغية.

ومن جهتها اعتبرت أمينة ابن الشيخ مديرة العالم الأمازيغي والرئيسة المنتدبة التجمع العالمي الأمازيغي بالمغرب، بأن الحركة الأمازيغية مرت بعدة مراحل نضالية تميزت في بادئ الأمر بالنضال على الثقافة الأمازيغية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى النضال السياسي عبر مطالبتها بمطالب سياسية مرتبطة ببناء المشروع المجتمعي الأمازيغي .

وأضافت ابن الشيخ على أن المرحلة الراهنة تقتضي على إيمازيغن طرح سؤال جوهري وعملي يتعلق بمسار القضية الأمازيغية، بمعنى أوضح طرح السؤال التالي : ماذا نريد نحن الأمازيغ؟. وذلك على اعتبار أن راهنية الأمازيغية تقتضي توفر إرادة حقيقية لدى المكونات الأمازيغية للتوفر على خريطة الطريق، وعلى استراتيجية بناءة تتفاعل مع التغيرات الوطنية والدولية، وتذهب في اتجاه فرز أمازيغي واضح المعالم.

وشددت ابن الشيخ على أن هناك عدة عراقيل تواجه القضية الأمازيغية بالمغرب مما يفرض على إيمازيغن خلق مبادرات سياسية والدخول في المعترك السياسي لدفع الأمازيغية إلى الأمام، وجعل مطالبها الديمقراطية تتوفر على أرضية سياسية لمجابهة خصوم الأمازيغية.

ياسين عمران المنسق الوطني لشباب الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي اعتبر في مداخلته بأن المرحلة الراهنة تقتضي من إيمازيغن النضال السياسي وبناء تصور أمازيغي واضح المعالم يستجيب مع متطلبات المرحلة، معتبرا بأن الحركة الأمازيغية وصلت إلى مرحلة النضج السياسي، على اعتبار أن تأسيس الحزب الأمازيغي هو مدخل نحو تحرير الأمازيغية وأيضا نحو الإنتقال من المطالب الثقافية إلى العمل السياسي الميداني وتحريك العقل الأمازيغي.

وأضاف عمران بأن تجربة الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي أبانت عن تميز واضح للحزب، فهو الوحيد الذي تبنى مرجعية تامزغا والمذهبية الأمازيغية والإنتماء إلى الوطن،

وشدد ياسين عمران على أن دعوة الدولة المغربية لحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي هي اغتيال سياسي للقضية الأمازيغية لأن دولة المخزن تحرم على إيمازيغن بناء جبهة سياسية موحدة تضغط في اتجاه بناء الدولة الأمازيغية بالمغرب.

العالم الأمازيغي AMAZIGH
www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ
• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
ياسين عمران
• المتعاونون:
لحسن أمقران
إبراهيم فاضل
سعيد باجي
صالح بن الهوري
نزيه بركان
مصطفى ملو
حسن العمراني
• كتاب الرأي:
محمد بسطام
مبارك بولكيد
رشيد الحاحي
علي أوعسري
علي أمصوبري
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• السكرتارية:
فوزية بگا
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني: 2001/0008
* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web: www.amadalpresse.com
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SOCHEPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
:Compte Bancaire
BMCE-Bank – Rabat centre
011.810.000.01921.000.6251419
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

جنان الشريفة

250.000 درهم

على طريق أمزميز و على بعد 10 دقائق من من شارع محمد السادس، جنان الشريفة مشروع سكني متكامل يتميز بموقعه الإستراتيجي و بمنظره المطل على جبال الأطلس.

يتكون جنان الشريفة من إقامات ذات طابقين و اللتي تقترح عليكم شقق مريحة بها غرفتين للنوم، صالون، حمام، مرحاض، مطبخ، سطح.

من أجل راحتكم اليومية، تجدون بقلب إقامتكم جميع المرافق و التجهيزات الضرورية.

مكتب البيع الشعبي للإسكان:
شارع الحسن الثاني، بجانب أسواق السلام
كليز – مراكش
05 24 31 23 18
080 100 82 82

الشعبي للإسكان
Chaabi lil iskane

سعادتنا في بناء سعادتكم

www.liliskane.com

YNNACOM

تمازيغت والقانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي لها

شكل اعتراف الدولة المغربية بالأمازيغية لغة رسمية للبلاد في انتظار القانون التنظيمي الخاص بأجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية مدخلا نحو الشروع في مصالحة وطنية مع الأمازيغية لرد الإعتبار للشخصية الوطنية. فكيف ينظر الفاعل الأمازيغي لهذه المبادرة. ؟ وهل مشاريع القوانين التنظيمية تنسجم مع تطلعات الحركة الأمازيغية نحو بناء تعددية ثقافية ولغوية مبنية على المساواة . ؟

* ياسين عمران

* دسترة الأمازيغية من منظور الحركة الأمازيغية :

شكل مطلب دسترة الأمازيغية، كلغة رسمية وثقافة وطنية، أحد أهم مطالب الحركة الأمازيغية بالمغرب، وذلك باعتباره المدخل القانوني و الديموقراطي نحو بناء تعددية لغوية وثقافية تؤسس للمشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، ولتمتيع الأمازيغية من الحماية القانونية من خلال الوثيقة الدستورية، فكان أول تجسيد لهذا المطلب هو إقدام الحركة الأمازيغية في سنة 1996 على مطالبة الدولة المغربية و الأحزاب السياسية بمراجعة وتعديل الدستور المغربي ودسترة الأمازيغية كلغة رسمية وهوية وطنية، نظرا لكون الدولة المغربية أقصت الأمازيغية من البرامج الحكومية ومن السياسات العامة التي تنتهجها السلطة في إدارة البلاد.

لكن الدولة المغربية عملت على الإستمرار في نهجها الإقصائي والعنصري للأمازيغية، وفضلت تجاهل المطالب الوطنية والديمقراطية للمجتمع المدني الأمازيغي، ومع إصرار الطبقة السياسية الحاكمة على نهج سياسة صم الأذان، انتقلت الحركة الأمازيغية نحو التصعيد في الخطاب الإحتجاجي وبلورة تصور واضح لإختياراتها السياسية، ولمقاربتها للقضية الأمازيغية.

وهكذا، دعت الحركة الأمازيغية المغرب إلى ترسيم الأمازيغية في دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يقر بالإنتماء الأمازيغي الإفريقي للمغرب، وانفتاحه على الفضاء الأوروالمتوسطي، ويقر أيضا بالمساواة اللغوية و الثقافية للأمازيغية والعربية باعتبارهما لغتان رسميتان للدولة المغربية.

وعلى هذا الأساس فإن الحركة الأمازيغية، ناضلت على بناء تعددية لغوية وثقافية مبنية على المساواة والاحترام المتبادل بين الثقافات واللغات الوطنية لبناء نموذج وطني ديمقراطي قائم على التعدد والإختلاف، وعلى حق الإنتماء إلى الهوية الأمازيغية بإعتبارها الهوية الأصلية للبلاد.

وبالعودة إلى وثائق الحركة الأمازيغية وإلى الشعارات السياسية التي رفعتها كل مكوناتها الطلابية والجمعوية والحزبية، تجمع كلها على مطلب ترسيم اللغة الأمازيغية الموحدة في ظل دستور يضمن فصل السلط، ويمتح من معين الفكر الديمقراطي التعددي لإعادة الإعتبار للهوية الأمازيغية بالمغرب، وذلك عبر إدماجها في مختلف مناحي الحياة.

* الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة المغربية :

شهد المغرب في نهاية التسعينات شبه إنفراج سياسي أعقبه إعلان المؤسسة الملكية عن نيتها في التفاعل الإيجابي مع ملفات وقضايا ظلت لعقود طويلة تؤرق المخزن التقليدي في تناولها لإشكالات جوهرية مرتبطة بالهوية وحقوق الإنسان.

وأمام تجاهل الوثيقة الدستورية لمطالب الحركة الأمازيغية، ازدادت ضغوطات المجتمع المدني الأمازيغي على الدولة المغربية، بغية رد الإعتبار للهوية الوطنية الأمازيغية، وكان لصدور بيان بشأن أمازيغية المغرب عام 2000 (البيان الأمازيغي) والتحضير لمسيرة تاوادا، وقع عجل بالقصر الملكي إلى إعلان خطاب أجدير الذي اعترف لأول مرة بمشروعية القضية الأمازيغية، وبعدالة المطالب الأمازيغية.

غير أن ذات الخطاب، حسب العديد من المحسوبين على الحركة الأمازيغية، يهدف إلى فرملة أي تصعيد مستقبلي للحركة الأمازيغية، واحتواء نضالاتها المشروعة انطلاقا من اختزال مطالب القضية الأمازيغية في مسائل تتعلق بالتراث والفولكلور والثقافة الشعبية، وإفراغها من محتواها التحرري المتمثل في بناء تعددية ثقافية ولغوية وتحرير الذات الوطنية من مشاريع الهيمنة والإستبداد الطائفي.

وبعد مضي قرابة 10 سنوات على خطاب أجدير، لم تتحرك الدولة نحو مراجعة وتعديل الوثيقة الدستورية، على الرغم من مطالبة الحركة الأمازيغية بمراجعة الدستور ودسترة الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد. وفي ظل الجمود السياسي بالمغرب، وأمام تنامي المد الثوري في بقاع تمازغا، تحركت القوى الأمازيغية والديمقراطية المنخرطة في حركة 20 فبراير نحو الضغط على النظام المغربي للقيام بإصلاحات سياسية عميقة، تروم إلى بناء الدولة الوطنية الديمقراطية مما عجل بالقصر الملكي إلى إعلانه مراجعة الدستور، وتقليصه لجزء من صلاحياته الدستورية إستجابة لضغوطات الشارع ولمطالب القوى الديمقراطية .

وهكذا لأول مرة في تاريخ البلاد سيعترف الدستور المغربي بالأمازيغية كلغة رسمية في انتظار القانون التنظيمي لتفعيل طابعها الرسمي، لكن ذات الدستور كرس اللامساواة اللغوية والثقافية بإعتبار أن العربية هي

اللغة الرسمية للبلاد، بينما الأمازيغية تعد لغة رسمية، وبتعبير أوضح فإن اللغة العربية هي لغة السيادة بالنسبة للمخزن التقليدي وهي التي ستؤدي وظائف اللغة الرسمية، في حين سيتم تحديد الوظائف المستقبلية للغة الأمازيغية داخل مؤسسة البرلمان المغربي الذي يتحكم فيه حزبين سياسيين، عارضا بشدة وبشراسة ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي.

* تصورات الأحزاب السياسية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية (حزب التجديد والإنصاف نموذجا) :

يهدف مشروع القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية – حسب مقترح حزب التجديد والإنصاف – إلى تحديد إدماج الأمازيغية في التعليم وفي مجالات الحياة العامة المختلفة، وتحديد القواعد العامة لاستعمالها وتنميتها وتطويرها وحمايتها.

ومن هذا المنطلق، فإن الحزب يعتبر أن تعليم اللغة الأمازيغية يجب أن يكون معمما بالنسبة لجميع المؤسسات الابتدائية والثانوية والجامعية للنظام التربوي بالمغرب، وعلى أن يتم تعليم الأمازيغية على أساس وقاعدة الوحدة اللغوية واللسانية المنمطة والموحدة، مع العمل على احترام الخصوصيات اللغوية لكل جهة على حدة.

أما بخصوص استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارة العمومية والمؤسسات ذات الطابع العمومي، فإن حزب أشهبار يشدد على ضرورة استعمال اللغة الأمازيغية في مؤسسات الدولة والإدارات العمومية والجماعات الترابية خصوصا إزاء المواطنين الناطقين بالأمازيغية. وأيضا، يجب أن تستعمل في اختبارات الولوج إلى الوظيفة العمومية، وفي الإجراءات والعقود والطوابع والعلامات الرسمية الخاصة بمؤسسات الدولة.

وفي مجال القضاء، فإن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية لحزب التجديد والإنصاف ينص على التقاضي أمام محاكم المملكة باللغة الأمازيغية وبإدماج اللغة الأمازيغية في المجال القضائي.

كما نص أيضا على استعمال اللغة الأمازيغية في الفضاء العمومي، حيث يعتبر الحزب أن كل معلومة وكل منشور موجه للعموم وكل علامة تشوير طرقية يجب أن تكون مكتوبة باللغة الأمازيغية، وأيضا في كل المطبوعات والأغلفة والعلب المتضمنة للتعليمات التقنية وطرق الاستعمال والتركيبات، وكذا الأسماء والإشارات المتعلقة بالمنتوجات التجارية والخدمات وكل المواد المصنعة والمستوردة.

وفي مجال السمعي البصري، فإن مقترح التجديد والإنصاف يذهب في اتجاه استعمال الأمازيغية في الإنتاجات السينمائية و التلفزية أو تتم ترجمتها إليها أو اعتماد دبلجتها.

* المقاربات الرسمية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية (مجلس المستشارين نموذجا) :

بادر مجلس المستشارين بتنظيم يوم دراسي حول تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور، متوخيا بذلك حسب الأرضية المؤطرة إلى إذكاء التبادل الديمقراطي لوجهات النظر البناءة وتقاسم المقترحات الجادة مع أعضاء مجلسي البرلمان حول هذا الموضوع الذي يهم المجتمع برمته وبمختلف مكوناته . علاوة على ذلك فإن مبادرة المجلس تنطلق من عدة اعتبارات تستند في مرجعيتها لأحكام الفصل الخامس من الدستور، منها كون الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

وعلى كون الدستور المغربي ينص على وضع قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن الأمازيغية من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.

وتهدف مبادرة مجلس المستشارين إلى فتح فضاء لتبادل الرأي المتعدد ولتفاعل وجهات النظر المختلفة بين الخبرات الوطنية والأجنبية، وذلك بهدف تملك أدوات حجاجية ورؤية أكثر وضوحا تراعي كل الإعتبارات والأبعاد المرتبطة بهذه المسألة، وذلك للقيام بالتحضير اللازم والرصين، في أفق توصل البرلمان بمشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وبتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ومقاربة الموضوع من زوايا نظر مختلفة تأخذ بعين الإعتبار تعددية المشهد اللغوي المغربي، مع إمكانية استلهام المنهجيات والتجارب الدولية الناجحة في هذا الشأن.

وتنطلق هذه المبادرة من الحرص على ضمان انسجام السياسة اللغوية والثقافة الوطنية في انفتاح على اللغات الأكثر تداولا في العالم، والإنطلاق من واقع التعدد اللغوي المميز للمشهد اللساني الوطني واعتباره مصدر ثراء للهوية المغربية ورصيدا تاريخيا عريقا للمغرب ورافعة أساسية مخصبة لثقافته المتنوعة، مع استحضار مقومات الخصوصيات الوطنية في انفتاح على الكونية، واستحضار موقع اللهجات ووظائفها إلى جانب اللغات المعيرة بمكونيها الوطني والعالمي، وتحصين الأمن اللغوي للبلاد وترسيخ التكامل اللغوي.

* تصور المجتمع المدني الأمازيغي لأجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية (المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات نموذجا)

يقترح المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات عدة مرتكزات أساسية، ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار من أجل إنجاح تفعيل مضامين الدستور الخاصة بالأمازيغية، فالمرصد يرى أن ترسيم اللغة الأمازيغية وإدراجها في كل قطاعات الحياة العامة إنما يتم في إطار المصالحة الوطنية التي تهدف إلى طي ملف الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى اعتبار أن اللغة الأمازيغية المقصودة هنا هي ملك لجميع المغاربة، ليست لغة البعض دون البعض الآخر، وهو مبدأ أرسته الحركة الأمازيغية وأصبح مبدأ معلنا في الخطب والمرجعيات الرسمية، ويعتبر المرصد أيضا أن الأمازيغية بقيمها الثقافية رافعة أساسية لإنجاح الإنتقال نحو الديمقراطية في ببلادنا، حيث ترتبط بالمشروع الديمقراطي العام ولا تنفصل عنه.

وعلى هذا الأساس، فإن المرصد يقترح إدماج الأمازيغية في عدة مجالات مرتبطة بمناحي الحياة، ففي مجال التعليم تم اقتراح تدريس اللغة الأمازيغية وفق المنهج الذي اعتمدته وزارة التربية الوطنية المتمثل في الإلزامية، والتعميم، المعيرة والتوحيد، واعتماد حرف تيفيناغ.

وفي مجال الإعلام، فإن المرصد يدعو إلى توفير الضمانات القانونية من أجل تفعيل قرارات الدولة في كل القنوات الإذاعية والتلفزية وانتزاع حصة محترمة ومعقولة للأمازيغية في وسائل الإعلام تطابق وضعها الرسمي، وضع المساواة باللغة العربية، وهو ما يعني ضرورة مراجعة التصور الحالي المتضمن في دفاتر التحملات.

أما بخصوص استعمال الأمازيغية في واجهة الفضاء العمومي، فيقترح المرصد تمكين الأمازيغية في كل واجهات الفضاء العمومي بدون قيود وهو ما سيعطي للأمازيغية تواجدا قيما على مستوى الهوية البصرية للمغرب، ويقترح أيضا، تغيير العلامات الطرقية الحالية الحاملة للأسماء الأمازيغية للأماكن، والتي تمت كتابتها بطريقة خاطئة لا تحترم القواعد الإملائية للغة الأمازيغية، إضافة إلى استعادة الأسماء الأصلية التي تم تعريبها من قبل.

وفي مجال القضاء، فإنه تم اقتراح إدراج الأمازيغية لغة وثقافة في مجال القضاء بالشكل مطلوب، مما يقتضي تهيئة التصور الملائم لذلك، والذي ينبغي أن يشمل اللغة والأعراف الأمازيغية التي تم إغفالها ضمن مصادر التشريع منذ الإستقلال والتي يمكن استلهام بعضها اليوم من أجل التأصيل للقيم الإنسانية الكونية التي تتضمنها المرجعية الحقوقية الدولية.

تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور

مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

أحمد بوكوس

* مدخل عام

يعتبر ترسيم الأمازيغية حدثا بارزا ذا أبعاد تاريخية بالنسبة لبلدنا بصفة عامة وللغة والثقافة الأمازيغيتين على وجه الخصوص. ذلك أن هذا الحدث يعدّ ثمرة تتويج سيرورة تطور سياسي ساهم فيه المؤسسات المواطنة والمجتمع المدني والطبقة السياسية والمثقفون والمبدعون، وهو تطور يستمدّ مشروعيته من كل من خطب الملك محمد السادس، خطاب العرش وخطاب أجدير لسنة 2001، وخطاب 9 مارس 2011 وأخيرا وليس بآخر، الدستور الجديد للمملكة المغربية الذي يقرّ برسمية اللغة الأمازيغية بجانب اللغة العربية.

وانطلاقا من إقرار اللغة الأمازيغة لغة رسمية، يتعين على مؤسسات الدولة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتمكين الأمازيغية من الاستفادة الفعلية من وضعيتها كلغة رسمية. واستنادا الى هذا المقتضى المنصوص عليه في الدستور، فإنه يتعين على السلطة التنفيذية اتخاذ القرارات الضرورية لتقديم اقتراحات على البرلمان بغرفتيه بشأن القوانين التنظيمية الملائمة، وخاصّة منها القانون المتعلق بمأسسة الأمازيغية والقانون المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي سيتولى تصور شمولي لتدبير المشهد اللغوي والثقافي الوطني.

وفي إطار المجلس المذكور، فإن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سيلعب دورا مهما، حيث سيعمل على ترسيخ المكاسب المحققة منذ إنشائه، كما أنه سيفتح أوراشا جديدة للتفكير والعمل من أجل الإسهام في تأهيل الأمازيغية لتمكينها من القيام بوظائفها تامّة في إطار السياق السياسي الجديد، وتشجيع التعابير الثقافية الأمازيغية المختلفة. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكّن المؤسسات المعنية من إدراج الأمازيغية في أبعادها المختلفة في إطار مشروع سياسي ومجتمعي ديمقراطي حداثي واندماجي.

في هذا الإطار العام ومساهمة من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سأتقدّم أمامكم بإلقاء عرض موجز يتناول مقترحات بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتصوّر لإعمال الطابع الرسمي للأمازيغية في إطار الجهوية الموسّعة.

* المرتكزات الرئيسة لوضع القانون التنظيمي الخاصّ برسمية الأمازيغية

تماشيا مع المحددات المنصوص عليها في الدستور، يقترح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن يقوم إعداد النصوص التنظيمية الخاصّة بإعمال الطابع الرسمي للأمازيغية على جملة من المرتكزات والمسوّغات الأساسية لبناء سياسة لغوية وثقافية وطنية متوازنة، قوَامُها المساواةُ والإنصافُ والتكافؤ في مقاربة اللغتين العربية والأمازيغية، وحمايتهما والنهوض بهما.

في هذا الأفق يشدّد المعهد على ضرورة ترصيد المنجزات والمكتسبات المحققة في مجال النهوض بالأمازيغية خلال العشرية الأخيرة، وتتمثّل هذه المكاسب والمكتسبات ،على وجه الخصوص، في محصّلة المنجزات المحقّقة في الحقل الأكاديمي، خاصة في مجالات تنمية وتأهيل اللغة والثقافة الأمازيغيتين، على مستوى البحث العلمي في ميادين العلوم الإنسانية خاصة اللسانيات، والتعابير الأدبية والفنية، والتربية، والترجمة، والتكنولوجيات الحديثة والأنطروبولوجية. وبهذا الصدد، فقد شرع المعهد في معيرة الأمازيغية وتقعيدها، وتنميط الفبائية تيفناغ وإعداد قاموس عام للغة ومعاجم متخصصة وعمل على تنمية النشر والإبداع في مختلف هاته المجالات المعرفية، كما أنتج عددا من الحوامل والدعامات لتدريس الأمازيغية وذلك بتشارك مع وزارة التربية الوطنية. كما ساهم المعهد في إدماج الأمازيغية في المشهد الإعلامي.

واعتمادا على هذه المعطيات، فغنه يتعين ترصيد المكاسب والعمل على تجويدها في مختلف المجالات وترسيخها على مستوى السياسات العمومية. وغني عن البيان أن هذا لن يتأتّى في غياب إطار قانوني ملزم للمؤسسات. وإعداد القوانين من صميم مهام البرلمان بغرفتيه.

اعتبارا للطابع الرسمي للأمازيغية، فالحاجة ملحّة إلى مأسستها بشكل فعلي حتى يتمّ النهوض بها في سائر المجالات. ومن القطاعات التي تعتبر راهنا ذات الأولوية، والتي ساهم المعهد مع شركائه المؤسّساتيين في إدماج الأمازيغية بها هي التعليم، والإعلام، والثقافة والحقوق اللغوية والثقافية، على وجه الخصوص. وللمعهد إسهامات اقتراحية في مجالات أخرى تهمّ الشأن المحلي والجهوي، والقضاء والصحة والتنمية البشرية والإدارة الترابية.

في إطار تنزيل مقتضيات الدستور المغربي وتفعيلا لنصوصه المتعلقة بالأمازيغية، وانطلاقا من كون اللغة الأمازيغية وثقافتها عنصرا مركزيا في هويتنا وحضارتنا المغربية، وتعزيزا للمنجزات المهمة التي تحققت في مجال النهوض باللغة الأمازيغية وثقافتها، فإننا نقترح جملة من التدابير الإجرائية لتفعيل رسمية الأمازيغية كما هو منصوص عليها في المادة الخامسة من الدستور، من خلال البرنامج الحكومي والبرنامج التشريعي الحالي.

ومن مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إصدار قوانين تؤطر سائر القطاعات.

1. العمل على إصدار قوانين في مجال التربية والتكوين

•إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلة وزارة التربية الوطنية، من قبيل مديرية مركزية تختص بتدريس الأمازيغية لغة وثقافة وإمدادها بالموارد البشرية والمالية واللوجستيكية الازمة؛

•بلورة مخطط استراتيجي يقوم على مسوغات و منهجية منهاج تدريس الأمازيغية الرامي إلى تعميم تعليم وتعلم الأمازيغية أفقيا وعموديا بتوسيعه تدريجيا حتى يشمل كافة المتمدرسين على جميع المستويات مع تجويد تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها بتنسيق بين الوزارة الوصية والمعهد ؛

•تكوين وتوظيف ما يلزم من الموارد البشرية التربوية التي ستسند إليها مهمة تدريس الأمازيغية في مختلف أسلاك المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ وذلك باستثمار الكفاءات التي تتخرّج من مسالك الدراسات الأمازيغية بالجامعات؛

•اعتماد نظام التكوين الأساسي والمستمر يتم تطويره في إطار تشاركي بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية وخاصة في المراكز الجهوية للتكوين في مجال مهن التدريس؛

•إحداث شعب للغة والثقافة الأمازيغيتين في الجامعات والمعاهد العليا ومعاهد تكوين الأطر؛

•إدراج مادة «الثقافة الجهوية» في برامج التربية والتكوين بمختلف جهات المملكة، على أساس أن تعكس هذه المادة تنوع المغرب وغناه الثقافي والحضاري؛

•إدراج مادة « اللغة والثقافة الأمازيغيتين» في سلك تكوين أطر المؤسسات العمومية؛

•إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في برامج الأندركوجية ومحو الأمية.

2. العمل على إصدار قوانين في مجال إدماج الأمازيغية في الإعلام

•التنصيص على إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، من قبيل مديرية مركزية تختص بالإعلام الأمازيغي، تتولى تدبير شؤون القناة الأمازيغية والإذاعة الأمازيغية؛

•التنصيص على التزام القنوات التلفزية العمومية باحترام مقتضيات دفاتر التحمّلات للقنوات التلفزية والإذاعية؛

•التنصيص على ضرورة تجويد الإنتاج والبرامج التلفزية والإذاعية الناطقة بالأمازيغية؛

•التنصيص على ضرورة توفير المناصب المالية لتكوين وتوظيف إعلاميين أكفاء، مساهمة في إنجاح مشروع إدماج الأمازيغية في المجال السمعي البصري الوطني ؛

•التنصيص على توسيع مجال الأمازيغية بإدماجها في كافة القنوات التلفزية للقطب العمومي.

3. العمل على إصدار قوانين في مجال الثقافة

•التنصيص على ضرورة بلورة وتفعيل مخطط استراتيجي يروم إدماج المكوّن الثقافي الأمازيغي في السياسات العمومية حتى يشكل رافعة من رافعات النهوض بالثقافة الأمازيغية ؛

•التنصيص على إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلة وزارة الثقافة، من قبيل مديرية مركزية خاصة بالثقافة الأمازيغية، تتولى تدبير شؤون البحث الأثري وصيانة التراث الثقافي المادي وغير المادي؛

•التنصيص على إحداث متحف وطني ومتاحف جهوية؛

•التنصيص على تجريم تهريب كنوز التراث المغربي الأصيل؛

•التنصيص على دعم المبدعين والفاعلين والجمعيات وكافة العاملين في حقل الثقافة الأمازيغية؛

•التنصيص على إدراج أصناف الثقافة الأمازيغية من كتاب ومختلف الفنون ضمن الجوائز الوطنية.

4. العمل على إصدار قوانين في مجال الحياة المجتمعية

•التنصيص على رد الاعتبار للشخصية الثقافية الأمازيغية حتى تكون موضع اعتزاز لكافة المغاربة؛

•التنصيص على إلغاء قرار منع الأسماء الأمازيغية؛

•التنصيص على إلغاء قرارات منع وحضر الجمعيات الأمازيغية؛

•التنصيص على استخدام اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية ووسائل التشيير: مقدمة المنشآت، العلامات الطرقية، أسماء الأماكن والأزقة والشوارع، اللافتات، الوثائق الرسمية وغيرها.

خلاصة القول، إن المهمة المركزية للجهازين التنفيذي والتشريعي هي:

– التنصيص على تفعيل المادة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور، وذلك بإصدار القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية المُحدّد لشروط حمايتها وتأهيلها وعمليات إدماجها في المؤسسات العمومية بمقاربة ايجابية ومنفتحة ومستوعبة روح ومنطوق الدستور؛

– التنصيص على العمل على تمكين المعهد من الاستمرار في مهامه والقيام بدوره الفعّال، سواء من خلال المجلس الوطني للغات المنصوص عليه دستوريا، أو من خلال الأوراش التي ستباشرها الحكومة في إطار السياسات العمومية؛

• التنصيص على العمل على تمكين المعهد من الاستمرار في مهامه والقيام بدوره الفعّال، سواء من خلال المجلس الوطني للغات المنصوص عليه دستوريا، أو من خلال الأوراش التي ستباشرها الحكومة في إطار السياسات العمومية؛

•التنصيص على ترصيد المكاسب والمنجزات التي عرفها مسلسل النهوض بالأمازيغية منذ إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجالات البحث والتعليم والإعلام والثقافة؛

– التنصيص على ضرورة صياغة مخطط استراتيجي

•يحدّد الأهداف الرئيسية والفرعية لسيرورة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في التربية والتكوين والإعلام وفي سائر مجالات الحياة العامّة؛

• يحدّد المدّة الزمنية المطلوبة لتنفيذ الأهداف الرئيسية والفرعية ؛

• يحدّد السلطة أو الجهة المكلّفة بتنفيذ الأهداف الفرعية؛

• يضع خططا ملحقة تحدّد التدابير والإجراءات الخاصّة بآليات التنفيذ، مثلا خطّة معيرة الأمازيغية، خطّة تعميم التدريس؛ خطّة تكوين أطر القطاعات العمومية؛ خطّة إدماج الأمازيغية في المؤسسات العمومية؛ خطّة تطبيق التكنولوجيات الحديثة على الأمازيغية الخ.

• يحدّد الميزانية المطلوبة لتنفيذ محاور المخطط الشامل والخطط الملحقة.

* مقترحات بخصوص المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

انطلاقا من مقتضيات الدستور الواردة في الفصل الخامس في مادّته السادسة يقترح المعهد رأيه بخصوص أهداف واختصاصات وهيكلة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وموقع المؤسسات والمعاهد التي تتولّى شأن اللغتين الرسميتين وغيرهما من اللغات الوطنية والأجنبية المنصوص عليها في الفصل الخامس من الدستور ، وذلك على النحو التالي :

•للمجلس غاية استراتيجية توجيهية. وتكمن مهمّته في صياغة سياسة لغوية وثقافية متجانسة ومعقلنة وفق مقتضيات الدستور،

•ومن مهامّه كذلك إصدار توجيهات عامّة تروم حماية وتطوير اللغات؛

•يقوم المجلس بتتبع تنفيذ السياسة اللغوية والثقافية قطاعياً من خلال السياسات العمومية، على غرار المجالس الوطنية القائمة؛

•يتمتّع المجلس بصلاحيات تقريرية في مجال اختصاصاته؛

•يقوم بإدارة المجلس جهاز مكون من أعضاء ذوي الخبرة والكفاءة في مجال اختصاصاته؛

•يعمل المجلس على تأهيل اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية حتى تقوما بوظائفهما تامة؛

•يعمل المجلس كهيئة عليا تكون ممثلةً داخلها المؤسّسات والتنظيمات و الفعاليات المعنية باللغات والثقافة المغربية ؛

•يصادق المجلس على المخططات الاستراتيجية للمؤسّسات القطاعية، وعلى ميزانياتها وعلى مخططات عملها وعلى برامج عملها؛

•يقوم المجلس بدور هيئة تنسيق ومراقبة لضمان التكافؤ والتكامل والتفاعل بين المؤسسات القطاعية؛

•يتوفر المجلس على الآليات القانونية لتصديق القرارات الصادرة عن المؤسسات القطاعية والموافقة عليها؛

•تمكين المجلس من صلاحيات التتبع لإعمال قراراته وتنفيذها على مستوى السياسات العمومية، وذلك لضمان فاعليته في التشريع والتنفيذ، من خلال مقتضيات تؤمّن تفاعله بشكل وثيق مع سائر القطاعات الوزارية المعنية؛

•تخويل المجلس صلاحية التتبّع والمساءلة عبر الآليات المؤسّساتية ذات الصلة؛

•تمكين المجلس من الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية الضرورية للقيام بمهامه؛

•تتولّى المؤسسات القطاعية تدبير الجوانب التسييرية الإدارية والمالية في نطاق اختصاصاتها المحدّدة، تنفيذا منها لتوجّهات وقرارات المجلس؛

•تمتيع المؤسسات الممثلة داخل المجلس بصفة الاستقلالية الإدارية والمالية؛

•العمل على ترصيد وتجويد المكاسب التي حققها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجالات معيرة اللغة وتنميط حرف تيفناغ والبحث في التربية والثقافة، فضلاً عن تمكينه من التمتع بصلاحيات وموارد ملائمة .

* تفعيل القوانين التنظيمية الخاصة بالشأن اللغوي والثقافي في إطار الجهوية الموسعة

في ما يخص نظام الجهوية يتعين تنزيل مقتضيات الباب التاسع المتعلق بالجهات والجماعات الترابية الأخرى (الباب التاسع، الفصول 146-135 من الدستور).

تعتبر الجهوية الموسعة من أهم المشاريع المهيكلة للدولة وهي تشكل جوابا صريحا حول مقاربة الدولة للعلاقة بين المركز والضاحية، وهو جواب معاكس للنظام المهيمن منذ الفترة الاستعمارية أي نظام مفرط في فيث المركزية والتمركز. من مزايا الجهوية أنها نمط من حكامة القرب التي تروم أساسا إشراك الجهات في اتخاذ القرار وتدبير الشأن المحلي والإقليمي والجهوي وفق ضوابط وفي ظل الوحدة والسيادة الوطنية. وهذه استجابة كذلك لتطور ثقافة حقوق الإنسان واستيعابها، واحترام حق المشاركة في الحياة السياسية والثقافية للبلاد.

اعتبارا أن للأمازيغية حقوقا مشروعة وأنها من المواضيع الأساس التي أضحت من مقومات السياسة الجديدة للدولة والتي وضع أسسها، ويرسخ لبنائها دستور المملكة على قواعد الديمقراطية، والشرعية، والتشاراكية، والتماسك الإجتماعي ، والتي نعتبرها من الركائز المثلى لبناء دولة الحق والقانون، دولة المساواة والحرية وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، اعتبارا لهذا كله فإن أجرأة نظام لحكامة القرب يوفر إطارا مجاليا لتفعيل مقتضيات الدستور وهو إطار الجهوية الموسعة كمنهاج لتحديث هياكل الدولة وإرساء ضوابط أسس التنمية المندمجة. وبهذا فهي ليست مجرد إجراء ثقني أو إداري .

وللجهوية أبعاد عدة:

•منها البعد التاريخي الذي يدل على العمق التاريخي للجهات، و

البعد الحقوقي الذي يرمز إلى العدالة الانتقالية وتدبير الحقوق اللغوية والثقافية، والوضع المميز للأمازيغية في سياق الجهوية الموسعة؛ منها الحقوق الفردية والجماعية .
•ومنها البعد سياسي الذي يتجلى في الجوانب الدستورية والتشريعية لتدبير مشروع الجهوية، و تصوّر الأحزاب والتنظيمات السياسية للجهوية؛
•ومنها البعد الثقافي والتربوي الحاضر على مستوى التربية والتعليم والإعلام والشأن الثقافي عامة؛
•والجهوية إطار مجالي لتدبير الجدلية بين التعدد والتنوع اللغوي والثقافي من جهة والوحدة الوطنية والتماسك الإجتماعي من جهة أخرى؛
• وللجهة بعد اقتصادي وهة يتمثل في التوازن والتكامل بين الجهات نفسها وبين الجهات والدولة المركزية.
ومن ثم يتعين تحديد موقع اللغة والثقافة الأمازيغيتين في مشروع الجهوية الموسّعة بعد وضع تصوّر واضح لمفهوم هذه الأخيرة :
•تصور لتدبير التعدّدية اللغوية والثقافية، على نحو يوازن بين قطبي المعيارية والتعدّدية؛
• تصور لتدبير الحقوق اللغوية والثقافية وتعزيز الوحدة الوطنية؛
• تصور لتدبير شؤون الجهات في مجال الحقوق والامتيازات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ؛
• تصور لتدبير الثقافات المحلية والثراث المادي واللامادي للمناطق والجهات؛
• و تصور للدفع بالسياسة الجهوية الموسعة في اتجاه ضمان الظروف الملائمة والشروط الموضوعية للحفاظ على الثقافة واللغة الأمازيغيتين وتطويرهما وتحديثهما. وفوق هذه الإعتبارات، يتعين على نظام الجهوية أن يعززالاتجاه الوحدوي في الجهوية الموسّعة مع احترام الخصوصيات المحلّية والجهوية، الثقافية واللغوية والبيئية والتراثية والممارسات الثقافية منها.
وقد تقدم المعهد بمقترحات للجنة الإستشارية للجهوية همّت كافة المجالات ومنها التعليم والإعلام والشأن الثقافي والحكامة الجهوية و العدل. ونعتقد أنه يتعين اليوم استدراك الأمر باستيعاب مقتضيات الدستور الجديد للمملكة بخصوص ترسيم الأمازيغية وحمايتها وتطويرها بجانب اللغة العربية.

* خلاصة عامّة

لقد أتي منطوق الدستور الجديد للمملكة المغربية، في ديباجته، بما يؤكّد أن المغرب تبنى اختياراً لا رجعَة فيه، اختيار بناء دولة ديموقراطية وحداثية، مرتكزاتها المشاركة والتعدّديّة والحكامة الجيّدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، قوامه الأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.
وعلى وجه خاص، يرسم الفصل الخامس من الدستور معالم سياسة ثقافية ولغوية أساسُها الاعتراف بتنوّع اللغات الوطنية والنهوض بها، والانفتاح على اللغات الأجنبية، في نطاق وحدة وتماسك المجموعة الوطنية. وفي هذا الإطار، يعدّ ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية حدثاً تاريخياً يفتح آفاقاً غير مسبوقة لصالح صحوة اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما ومأسستهما، في تكامل مع اللغة العربية. وما ذلك حقّاً إلا تتويج لمسار التطوّر السياسي والمجتمعي والثقافي للمغرب، منذ الخطاب الملكي بأجدير وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في السابع عشر من أكتوبر 2001.
وفي هذا السياق، من المتعيّن أن يكون إعمال الوضع الجديد للأمازيغية حافزاً للدفع بسيرورة إدماجها في التعليم وفي الإعلام وفي مختلف مناحي ومجالات الحياة العامّة، وخاصّة منها العدل والصحة والتّنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكامة الترابية. ومن شأن المقاربة المعتمدة في هذا المضمار أن تتسم بالتشاركيّة والعقلنة، وتسترصد المكاسب المحقّقة من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والقطاعات الحكومية، والمجتمع العلمي والفكري، والمجتمع المدني. وتتمثل هذه المكاسب والمنجزات في كل من تهيئة اللغة، وتقعيد الكتابة بحرف تيفناغ، والبحث في بيداغوجيا الأمازيغية وديداكتيكها، والدراسات والأبحاث حول التعابير الثقافية والفنية، وإدماج الأمازيغية في منظومة التكنولوجيات الحديثة للإعلام والأتصال. وتمتد المكاسب أيضا لتشمل ما تم إنجازه في مجالات التعليم والإعلام والثقافة والشراكة المؤسسية والشراكة مع المجتمع المدني، وربط الثقافة بحقوق الإنسان. وهي مكاسب تتطلّب المزيد من الترسيخ والتعميق والتعميم والتفعيل.
ومما لا ريب فيه أن دسترة الأمازيغية بمثابة المؤشر الرئيس للانتقال الديمقراطي الثقافي لبلادنا، وذلك ما يضمنه كل من الدستور وتحكيم عاهل البلاد. وفي ذات المنحى، أكد جلالة الملك، في خطابه الافتتاحي للسنة التشريعية بالبرلمان، على ضرورة سن القوانين التنظيمية المتضمَّنة في الدستور، وخاصة منها المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، «بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة». وثمّة إرسالية واضحة لاستنفار الانخراط الوطني والتزام السلطتين التنفيذية والتشريعية إزاء هذا المشروع المهيكل للمغرب الحديث .
ويحدونا الإعتزاز، ونحن على مشارف سيرورة إعداد القانون التنظيمي الخاص بتفيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، لأن هذا الحدث سيسهم في تعميق المسلسل الديمقراطي في بلادنا. وبإمكان المغرب منذ الآن أن يفتخر بين الأمم بكونه نموذجا للتدبير العادل للتنوع الثقافي واللغوي.

* مداخلة الدكتور أحمدبوكوس في اليوم الدراسي الذي نظمه مجلس المستشارين يوم 21 نونبر 2012

الواقع الحالي للغة الأمازيغية من منظور المجتمع المدني

* المجتمع المدني واللغة الأمازيغية

ترجع جذور جمعيات المجتمع المدني الداعمة للغة الأمازيغية إلى أواسط الستينات، منذ تأسيس الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي(AMREC) سنة 1967، أي أكثر من أربعة عقود أي نصف قرن تقريبا من الزمان.
ولكن لم يتبلور العمل المشترك بين أمازيغ المغرب شمالا وجنوبا ووسطا إلا في الدورة الأولى للجامعة الصيفية سنة 1980، أي بعد ثلاثة عقود، حيث توجت لقاءات الجامعة الصيفية بتوصيات ميثاق اللغة والثقافة الأمازيغيتين المعروف بميثاق أكادير في 5 غشت 1991، والميثاق في الحقيقة ما هو إلا دورة من دورات الجامعة الصيفية، وهي الدورة الرابعة التي انعقدت ما بين 29 يوليوز و6 غشت 1991.

* إرهاصات المجتمع المدني الداعمة للأمازيغية (ميثاق أكادير)

فالعمل الدؤوب لجمعيات الحركة الأمازيغية سوف يظهر جليا في توصيات ميثاق أكادير، التوصيات التي لا تختلف كثيرا عن المكتسبات التي تحققت منذ الاعتراف الرسمي بالأمازيغية انطلاقا من خطاب أجدير والظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في 17 أكتوبر سنة 2001.
ومن توصيات هذا الميثاق:
• الحماية الدستورية للغة الأمازيغية، والتعبير الحقيقي في الميثاق هو:الإقرار في الدستور المغربي بكون اللغة الأمازيغية لغة وطنية بجانب اللغة العربية.
• إحداث معهد الدراسات والأبحاث الأمازيغية.
• تحقيق معيارية اللغة الأمازيغية.
• إدماج تعليم اللغة والثقافة الأمازيغيتين في البرامج التعليمية الرسمية.
• إعداد أدوات بيداغوجية لتدريس اللغة الأمازيغية.
• إنشاء شعب للغة والثقافة الأمازيغيتين في الجامعة المغربية.
• إعطاء الثقافة الأمازيغية حقها في وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والمرئية على غرار الثقافات الأخرى.
• تشجيع الإنتاج والإبداع في مختلف مجالات المعرفة الثقافية باللسان الأمازيغي.
• إعداد ونشر واستعمال أدوات التعبير والتلقين باللغة الأمازيغية.
ولقد استوقفتني التوصية الأخيرة من الميثاق، ألا وهي التلقين باللغة الأمازيغية، الشيء الذي لم يتم التفكير فيه لحد الآن، فاللغة الأمازيغية تم إدراجها في المنظومة التربوية منذ سنة 2003 كمادة لغوية فقط، وليس كلغة للتلقين والتدريس بها. وهذا في نظرنا يعد من قبيل الاستئناس الأكبر، إذا ما اعتبرنا أن الاستئناس الأصغر هو ما ورد في ميثاق التربية والتكوين، أي استعمال اللغة الأمازيغية كجسر للمرور إلى اللغة الرسمية إذ ذاك،وخاصة في السنوات التعليمية الأولى للطفل الأمازيغي،ولكن وفي إطار تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في الدستور، العنوان المقترح من لدن مجلس المستشارين في هذا اليوم الدراسي، ينبغي التأكيد في القانون التنظيمي على أن تكون اللغة الأمازيغية لغة العلم والتلقين تدرس بها كل العلوم الطبيعية والدقيقة، وذلك تطبيقا لمنهج التدرج، مبتدئين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ومنطلقين ببعض المدارس النموذجية التي يدرس فيها كافة العلوم أو جلها باللغة الأمازيغية، ولنا مثال في اللغة المالطية التي كانت في الأصل لهجة عربية تونسية، والتي يدرس بها اليوم كافة العلوم الطبية والرياضية...
وفي هذه الحالة يكون القانون التنظيمي المؤطر للطابع الرسمي للغة الأمازيغية قد أكد على الوظيفة الحقيقية للغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية، ويكون قد استجاب لطموحات المجتمع المدني كما أتى ذلك في ميثاق أكادير وفي المذكرات التي وجهتها جمعية الحركة الأمازيغية إلى لجنة الإصلاح الدستوري وأكدها البيان الأمازيغي ونداء تيموزغا وغيرها من الوثائق الهامة للحركة الأمازيغية.
وبهذا الصدد أشير إلى أن العلوم ليست غريبة عن اللغة الأمازيغية، ولقد سبق أن تم التأليف بها في العلوم الرياضية، وخاصة كتاب الرياضيات بالقبائلية، الذي صدر بأمازيغية القبائل بالجزائر سنة 1990 تحت عنوان: Usnak swurar Mathématique récréative)).
• وTamezzult الذي هو علم المنطق(Logique).
•و Tasnemdalt الذي هو علم الحساب(Arithmétique).
• وTigda الذي يعني المعادلة (Equation).
• و Tanzeggitالذي يعني الهندسة(Géometrie).
• وIwarziwen الذي يعني الخوارميات(Algorithmes).
• وTisseqqar الذي يعني سساب الاحتمال (Probabilités).
والكتاب مذيل بالمصطلحات الأمازيغية في الرياضيات، من صفحة 107 إلى 220.

* الواقع الحالي للغة الأمازيغية في التعليم

واقع يدخل كما سبق في إطار الاستئناس الأكبر، أي تدريس الأمازيغية كمادة لغوية، والتي لا تخلو من فائدة في المرحلة الأولى من تدريسها، وخاصة في تحقيق المعيرة ونشر الخط وبناء الذات اللغوية بالمصطلح والمفاهيم، ومع ذلك فشلت وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي في مخططاتها الرامية إلى تدريس الأمازيغية كمادة، فشلت:
في المخطط الاستشرافي الذي كان يروم إلى التعميم الأفقي والعمودي بتقويم مني واضح.
كما فشلت الوزارة في الإصلاح الاستعجالي الذي غيب منه تدريس الأمازيغية من المخطط.
كما فشلت الوزارة أيضا في التكوين الأساس والمستمر الذي توقف منذ سنة 2006.
وفشلت الوزارة أخيرا في التنسيق المشترك بين الوزارة والمعهد رغم وجود إطار الشراكة بينهما.
تعتبر السنوات الأولى من المخطط الاستشرافي، والحالة هذه، سنوات عجاف نظرا للترددات والاختلالات التي شابت بداية الإدراج في المنظومة التربوية. أما مرحلة البرنامج الاستعجالي (2012-2006) اعتبرها البعض سنوات بيضاء نظرا للتوقف شبه الكلي لتدريس الأمازيغية، ونظرا للانتظارية التي تطبع هذه المرحلة الأخيرة التي أصبحت اللغة الأمازيغية فيها لغة رسمية.

* مكتسبات اللغة الأمازيغية.

وهذا لا يعني أن الواقع الحالي لا يحتفظ بمكتسبات هامة

* الخط الأمازيغي :

لقد قطع الخط الأمازيغي المعروف بتيفيناغ أشواطا مهمة تدل على فعاليته ونجاعته.
-لأنه وقع عليه الاختيار ومر بكل مراحل التنميط والتقعيد.
-لأنه تم الاعتراف به دوليا من قبل المنظمة العالمية للمعيرة Iso Unicode. والاعتراف لم يكن فقط في المنظومة الخطية المغربية التي تحتوي على 33 حرفا، بل الاعتراف كان أيضا بالمنظومة الخطية للساحل والدول المغاربية التي تضم 55 حرفا، أضف إلى كل هذا مواقع احتياطية تقدر ب 25 موقعا، في حالة ما إذا كانت الحاجة إلى تعديلات مستقبلية.
-دخوله عالم التكنولوجيا قريبا، لأنه أعد للنشر والتسويق من لدن ميكروسفت العالمية Microsoft international Windows 8)) أضف إلى كل هذا قيمته في التراث العالمي، القيمة التي تتجلى في كونه خطا صوتيا. واختراع الرمز الحرفي لكل صوت من أصوات اللغة يسميهMarcel Cohen في كتابة تاريخ الكتابة بالاختراع الجلل الذي هو بمثابة اختراع الذرة.
لذا فالمهتمون عندما تساءلوا عن ماهية الحضارة قيل لهم هو: الحرف، هذا في الوقت الذي كانت الأمم تكتب بالخط التصويري (Idéogramme) كالصين ومصر القديمة وغيرها من الأمم، وذلك برسم الأشياء المجسمة كالبيت للتعبير عن البيت أو الشمس للتعبير عن الشمس أو النهار.

* المعيارية اللغوية

كان هم جمعيات المجتمع المدني منذ عقود هو التوحيد اللغوي وتقليص الفروق بين فروعها المختلفة، وذلك على كافة المستويات اللسنية، سواء على مستوى الصوتي أو الصرفي أو على مستوى التركيب والمعجم.
والتوحيد اللغوي لا يعني بتاتا الانصهار التام لكل الفروق اللهجية، فاللغة تعتبر كائنا حيا، من الطبيعي أن تتعدد وتتنوع مهما تطورت وتوحدت.

محمد الشامي

فلغة الاسبيرانتو التي اخترعت ليتواصل بها العالم موحدا كانت تشبه في البداية نظاما مرموزا(le code)، ولكنها لما نزلت إلى الواقع وتم التواصل بها في مختلف أنحاء العالم تنوعت وأخذت أشكالا لهجية مختلفة.
إلزامية التعليم: تأتي الإلزامية من كون اللغة الأمازيغية لغة رسمية.ومن القانون الوزاري المتعلق بالإلزامية من السنة السادسة للتلميذ إلى سن الخامسة عشر.

* آفاق تطبيق الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

- (في التعليم والإعلام والإدارة والقضاء والصحة والحياة العامة)
إن إعمال وتطبيق الطابع الرسمي للغة الأمازيغية يحتاج إلى قانون تنظيمي ملزم للحكومة والوزارات المعنية حتى تكون اللغة الأمازيغية:
• لغة التلقين، مع تحديد مراحل وخطوات الإنجاز.
• لغة الاستعمال في الإعلام العمومي والقنوات الإذاعية والتلفزية مناصفة مع اللغة العربية بدل محاصرتها في القناة الثامنة ككيطو إعلامي للأمازيغية.
• لغة الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.
• لغة الاستعمال في الاجتماعات الرسمية.
• لغة التقاضي مع استعمال العرف الأمازيغي كمصدر من مصادر التشريع المغربي.
• لغة التواصل في الميدان الصحي.
الميز الإيجابي للحكومة بشان اللغة الأمازيغية لابد منه في الانطلاق لاستدراك ما ضاع من فرص التطور والنماء.
وكل هذا يتطلب مسؤوليات كبرى:
كإحداث وزراء منتدبين لدى الوزارات المعنية.
وإنشاء معهد وأكاديمية يعنيان بالدراسات والبحث العلمي.
واستمرار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في أدائه للحفاظ على المكتسبات وتطويرها وابتكاره أساليب جديدة تواكب الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

* أستاذ باحث
موضوع المداخلة التي القاه في اليوم الدراسي حول:تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بمجلس المستشارين

القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية: أسئلة ومحاذير

أحمد الخنبوبي*

لم أكن لأكتب هذا المقال، لولا أن قادتني الأقدار لحضور اليوم الدراسي، الذي نظمه مجلس المستشارين حول «تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور» ،حيث سأحاول من خلال هذه السطور، أن أدلو بدلوي حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية وتفعيل طابعها الرسمي ،كما هو منصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور المغربي الحالي.

في البدء، أود أن أشير إلى مقولة معروفة لدى رجال القانون، مفادها أن القانون الذي يحتاج إلى تكميل، أوتفسير، أوتأويل، أو توضيح،هو قانون رديء،من حيث الجودة القانونية،وليس من ناحية التقييم السياسي للقانون. هذا، وترجع ضرورة تفسير النصوص القانونية، سوء العادية منها أو الدستورية ،إلى سببين رئيسيين، يتمثلان أساسا في جهل المشرعين إلى تقنيات الصياغة القانونية الجيدة،أو إلى سبب مضمر ،حيث يكون الغموض القانوني مقصودا في النص.ففي هذا الصدد، اشتهر مثلا الزعيم الفرنسي نابليون بونابارت بمقولته المعروفة «أريد دستورا قصيرا وغامضا»،وذلك من أجل أن يقوم بتأويله وفق أهوائه ومصالحه. كما أن الدساتير المغربية التي صيغت في عهد الحسن الثاني كانت أيضا متسمة بالغموض، مما أتاح تفسيرها وفق اتجاهات متعددة ومختلفة،وهذا ما كان يجسده بالملموس الفصل التاسع عشر من الدستور الما- قبل الحالي للمملكة.

إن غياب تحليل قانوني وعلمي للوثيقة الدستورية المستفتى عليها سنة 2011،جعل النقاش حولها ينحرف إلى أمور هامشية وغير ذات جدوى،متجاوزا الأمور ذات الأهمية حول الدستور من حيث الشكل والمضمون.فأول ملاحظة شكلية تطرح نفسها حول الوثيقة الدستورية ، هو إحالاتها المتعددة والمتكررة وفي الأمور المهمة على ما يسمى القوانين التنظيميةles lois organiques، كما هو شأن ترسيم الأمازيغية،وهذا النوع من القوانين الذي تتسم به على الخصوص المدرسة الفقهية الدستورية الفرنسية، عادة ما يواجه بجملة من الانتقادات ،فكثرة هذه الإحالات تبرز في حد ذاتها ضعف الوثيقة الدستورية الأصلية،فالقوانين التنظيمية تتنافى مع مبدأ مهم في الفقه الدستوري هو مبدأ الإرادة العامة أو الإرادة الشعبية،التي يجسدها الاستفتاء الشعبي،كون صياغة وتمرير هذه القوانين التنظيمية التي لا تقل أهمية على الدستور، يكون أساسا في البرلمان، مما يفقدها المصداقية الشعبية،حيث أنها تخضع في الغالب للتوجه السياسي للأغلبية البرلمانية. كما أن هذه القوانين التنظيمية تطرح إشكالات قانونية كبرى، في مساطر مراجعتها وتعديلها،وكذا إشكالات في مدى استقلاليتها أو ارتباطها بالوثيقة الدستورية الأصلية،حال تعديل هذه الأخيرة أو تغييرها،وهذه الإشكالات ستطرح بالطبع حول القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية.

إن اللبس القانوني الذي يطرحه الدستور فيما يخص ترسيم اللغتين العربية والأمازيغية ،هذا اللبس، المتمثل في صيغة ورود كل لغة في الدستور، حيث نلمس اختلافا في ذلك،مما يجعلنا أمام تفسيرات مختلفة ومتعددة لدرجة رسمية كل لغة.كما أن تنصيص الدستور على قانون تنظيمي خاص باللغة الأمازيغية وبتفعيل طابعها الرسمي،دون التنصيص على قانون مماثل بالنسبة للغة العربية،سيطرح مجموعة من الاستفهامات ،فهذه النقطة بالذات تجعلنا نخرج بمعطى دستوري هام يخص اللغات بالمغرب،وهو أن الدستور الحالي جعل اللغة العربية هي الأصل،واعتبر اللغة الأمازيغية استثناءا،وهذا يتجلى في كون القانون التنظيمي سيحدد للأمازيغية مجالات اشتغالها، وبالتالي ضبط حدودها،وهذه المجالات مهما اتسعت ستكون دائما ناقصة مقارنة بمجالات اللغة العربية التي اعتبرها الدستور لغة رسمية ولم يقض بإخراج قانون خاص بها.فكان بالأحرى لجعل المساواة الدستورية تتحقق بين اللغتين ،أن يتم التنصيص في الدستور على قانون تنظيمي جامع ينظم الوضع اللغوي بالمملكة.وهذا المعطى حول الوضع اللغوي يبدو أنه لم يكتشف من لدن النشطاء الأمازيغيين ،وحتى من أولئك الذين يدعون منهم المعرفة القانونية،فقد انكبت نقاشاتهم أثناء اليوم الدراسي على أمور هامشية وثانوية وسجال عقيم ،معتقدين أن اللغة العربية ساواها الدستور مع اللغة الأمازيغية.

هذا ورغم الاكراهات والمعيقات القانونية التي ستنتقص من الوضع الاعتباري للغة الأمازيغية في الحقل اللغوي الوطني مستقبلا،فإن استصدار قانون تنظيمي خاص بتفعيل طابعها الرسمي، يستلزم بالأساس من أعضاء البرلمان بغرفتيه،أن يصغوا جيدا إلى كافة مكونات الحركة الأمازيغية بالمغرب،وأن لا يقتصر تعاملهم مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لأن هذا الأخير في الحقيقة لا يمثل إلا توجها وحيدا داخل الحقل الأكاديمي الأمازيغي الذي يعج بالآراء والأفكار البناءة والقيمة.فرغم الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه المعهد في الفعل الاستشاري بفضل الاختصاصات الموكولة إليه ،ورغم التراكم العلمي المهم الذي حققه في إطار التوثيق والارتقاء باللغة الأمازيغية،إلا أنه لا يجب أن نقع في فخ «احتكار الأمازيغية» من طرف واحد،وهو ما وصفه أحدهم بأننا نتجه لخلق «أيات الله العظمى في الأمازيغية» ،على غرار «أيات الله العظمى» في النظام السياسي الإيراني الذين يحتكرون الشأن الديني في الدولة بالكامل،لأن قضيه اللغة والهوية في أي دولة ليست مسألة لسانية تهم ذوي الاختصاص فقط،بل هي قضية تهم المجتمع ككل.

* باحث جامعي في العلوم السياسية

تدبير اللغات والقانون التنظيمي بمجلس المستشارين

* ياسين عمران

عقد مجلس المستشارين يوما دراسيا حول موضوع تدبير اللغات وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور، وذلك يوم الأربعاء 21 نونبر 2012 بالغرفة الثانية.

وتأتي مبادرة مجلس المستشارين حسب الأرضية المؤطرة لليوم الدراسي بكونها تتوخى إذكاء التبادل الديمقراطي لوجهات النظر البناءة، وتعبئة الوسائل اللازمة واتخاذ التدابير التحضيرية من أجل توفير الشروط الكفيلة بإنجاح هذا الورش الكبير والحيوي بالنسبة للدولة المغربية .

محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين، أكد على ضرورة اعتماد القوانين التنظيمية وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية،اعتبارا للتطلع الجماعي للإعمال السليم و الديمقراطي للخيارات التعددية، وعلى اقرار المكتسبات وتجويدها والنظر إلى المستقبل الذي يريده المغاربة . وأضاف بيد الله، على أن التعدد اللغوي يشكل مصدرا مهما للهوية الوطنية المغربية، وأيضا، كون النهوض بالأمازيغية وبثقافتها يعني جميع المغاربة.

وشدد رئيس مجلس المستشارين على كون الأمازيغية هي ورش وازن وأساسي للدولة المغربية، معتبرا أن النتائج التي سوف يكرسها هذا الورش الوطني تدخل ضمن إضفاء التكامل اللغوي والأمن الإجتماعي والتنمية الشاملة.

وبدوره كريم غلاب رئيس مجلس النواب، اعتبر في مداخلته بأن المغرب لأول مرة في تاريخه سيعترف بالأمازيغية لغة رسمية للدولة المغربية، وأكد غلاب أيضا على أنه يجب إنضاج الأفكار والتصورات حول تدبير اللغات وتوحيد المقاربات، معتبرا أن الإصلاح الدستوري الذي شهده المغرب بترسيمه للأمازيغية هو مكسب كبير لجميع المغاربة.

ودعا كريم غلاب إلى المزيد من الجرأة و المسؤولية في التعاطي مع الديمقراطية الثقافية، وبذل المزيد من الجهود قصد النهوض باللغات الوطنية.

وشدد رئيس مجلس النواب على كون الأمازيغية هي قضية تستمد شرعيتها من مقومات الدولة الديمقراطية الحديثة، وبأن المسألة الثقافية هي قضية وطنية تندرج في عمق الإختيارالديمقراطي للدولة المغربية.

وفي مقابل ذلك، دعا الشوباني وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني إلى عدم الإسراع في تفعيل الأمازيغية لغة رسمية للدولة المغربية، محذرا كل الأصوات المنادية بتسريع الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، متسائلا عن مغزى الحاجة إلى الإسراع في تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

وأضاف الشوباني بكون الحكومة المغربية وضعت مخطط تشريعي يروم إلى وضع الترسانة الدستورية المبنية على مبدأ التشاركية الموسعة و الحوار البناء.

ومن جهته أعرب المحجوبي أحرضان في مداخلته عن كون الأمازيغ لا يثقون في المؤسسات الحزبية لمقاربتها الفاشلة للقضية الأمازيغية، وأضاف أحرضان بكون المؤسسة الملكية هي الضامنة الحقيقية لرد الإعتبار للأمازيغية.

واعتبر المحجوبي أحرضان على أن اللغة الأمازيغية استطاعت أن تصل إلى العالمية وتنفتح على الفضاء الدولي رغم الحصار والتهميش و الإقصاء الذي مورس على اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

إلى ذلك،أعرب محمد الصغير جنجار في مداخلته حول تشخيص المشهد اللغوي بالمغرب، بكون الدستور المغربي يكرس التنوع والتعددية في المجال اللغوي، باعتبار أنه اختار الإعتراف بالأمازيغية لغة رسمية و حماية التعابير الثقافية المغربية، مؤكدا على أن السياسة اللغوية تنبني على علاقة تفاعلية بين المجتمع واللغات.

وأضاف الصغير جنجار على ضرورة تحديد الإختيارات و الأولويات و الأجندة واتخاذ الإجراءات الناجعة لإنجاح معيرة اللغة الأمازيغية ولكسب التحديات الممكنة.

وخلص الصغير جنجار على أن المشهد اللغوي الوطني، هو مشهد تعددي منذ القدم على اعتبار أن الأمازيغ أقبلوا على تعلم اللغات الأخرى مع المحافضة على اللسان الأمازيغي.

وفيما كانت مداخلة مصطفى الخلفي وزير الإتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة تنطلق من قناعة مفادها أن مبادرة مجلس المستشارين ستساهم في تسريع الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، على اعتبار أن الفصل الخامس من الدستور المغربي يشكل مرجعية كبرى للأمازيغية، بحيث أن هذه الأخيرة تشكل رصيدا مشتركا لجميع المغاربة.

واعتبر الخلفي أن الأمازيغية حققت مكاسب مهمة نظرا لنضالية الحركة الأمازيغية والتفاعل الإيجابي للدولة المغربية مع المطالب الأمازيغية.

وشدد الخلفي أيضا على ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية، وتجاوز النتوءات القائمة على أساس الإديولوجيات .

وأشار وزير الإتصال في مداخلته حول حصيلة الإعلام الأمازيغي على أن هناك تراجع للمنشورات الصحفية حول الأمازيغية، إذ أن المغرب كان يتوفر قبل 10 سنوات على 10 جرائد تعنى بالشأن الأمازيغي، لكن اليوم المغرب يتوفر على جريدة واحدة – جريدة العالم الأمازيغي- التي تعالج القضايا الأمازيغية.

وأكد الخلفي أيضا على أن الإذاعات الجهوية و الأمازيغية تعيش أوضاعا كارثية لا تستجيب مع ما حققته الأمازيغية من مكتسبات تاريخية.

لحسن الداودي، وزير التعليم العالي شن هجوما عنيفا على الأمازيغية وطريقة تدريسها، واعتبر أن الأمازيغ أصبحوا أميين في الأمازيغية بقرار إداري، واعتبر أيضا، على أن هناك خلط بين البحث في اللغة و بين التدريس وما يجب تدريسه، ومن حدد ما يجب تدريسه.

وأضاف الداودي على أنه يجب فتح نقاش بشأن أية أمازيغية نريد أن ندرس بها، وعلى مراجعة ما نريد أن ندرس بها.

وشدد الداودي على أنه لم يتم استشارته في الورش الأمازيغي وبأن هناك مشكل كبير للأمازيغية، بحيث ستكون مرجعية أية الله في الأمازيغية.

وعلى خلاف ذلك، اعتبر مولاي يوسف الأزهري ممثل وزارة التربية الوطنية بأن وزارته اعتمدت على مرجعية دستورية ومؤسساتية لتدريس الأمازيغية وبحرف تيفيناغ.

وأكد الأزهري بكون وزارة التربية الوطنية حددت أهداف واضحة لإدراج الأمازيغية في المنظومة التعليمية، واعتماد حروف تفيناغ في المنهجية التعليمية.

وأضاف الأزهري على أنه تم إعداد البرامج الدراسية لتدريس الأمازيغية انطلاقا من اتفاقية شراكة بين الوزارة الوصية على القطاع ومؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لإدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية.

ومن جانبه أعرب بن زاكي وسيط المملكة في مداخلته على كون دستور المملكة نص على أن الأمة المغربية موحدة قائمة على الإنفتاح وعلى تفعيل رسمية اللغة الأمازيغية في جميع مناحي الحياة العامة وتسهيل استخدامها.

وأكد وسيط المملكة بأن مؤسسته جاءت لتحل بصيغة جديدة لديوان المظالم لإستجابة لتظلمات المواطنين، ولتقريب وجهات النظر وإيجاد حلول مقبولة، ومواكبة مساعي المواطنين الناطقين بالأمازيغية ورفع التظلمات عليهم.

وأضاف بن زاكي على أن مؤسسة الوسيط وقعت اتفاقية شراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، توجت بتبني مؤسسة الوسيط لحروف تفيناغ واعتمادها بشكل رسمي.

ومن جهته اعتبر يوسف لعرج فاعل أمازيغي وأستاذ باحث بأن دسترة الأمازيغية هو مطلب تاريخي، وكون رسمية الأمازيغية هي مفتاح لحل الإشكالات الأخرى المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وشدد لعرج على ضرورة توفر منهجية سليمة لإضفاء الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وعلى ضرورة سن سياسة لغوية مبنية على المساواة اللغوية بين اللغات الرسمية للدولة المغربية.

واعتبر لعرج بأنه لم يتغير الكثير بعد دسترة الأمازيغية، بحيث أن هناك توترات اجتماعية واحتقانات شعبية في المناطق الأمازيغوفونية، لذلك يضيف لعرج بأنه لا بد من وضع تصور استراتيجي لمكافحة جميع أشكال التمييز، وتأسيس تعاقد اجتماعي بين الدولة و المجتمع.

ويذكر بأن هذا اللقاء الدراسي شهد احتجاجات كثيرة لممثلي الجمعيات الأمازيغية على خلفية ما قاله الداودي بشأن تدريس الأمازيغية وهجومه القوي على حروف تيفيناغ ومعيرة اللغة الأمازيغية، حيث أدت انتقادات مناضلي الحركة الأمازيغية للداودي إلى انسحابه من مجلس المستشارين، قبل أن تتدخل أطراف نيابية و وزارية و أخرى تنتمي إلى الحركة الأمازيغية لتلطيف الأجواء وإعادة الداودي وزير التعليم العالي المنتمي إلى حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى مجلس المستشارين لمواصلة أشغال اليوم الدراسي.

شاكر اشهبار الكاتب العام لحزب التجديد والانصاف لـ «العالم الأمازيغي»

حزب التجديد والإنصاف يطالب بأجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتجنب المزايدات

شاكر أشهبار

* في أي إطار يأتي مقترحكم داخل حزب التجديد والإنصاف بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.؟

★★ حزب التجديد و الإنصاف كان دائما يدافع عن القضية الأمازيغية منذ تأسيسه في 2002 إلى يومنا هذا، ونحن عايشنا مختلف المراحل و الأشواط التي قطعتها القضية الأمازيغية بالمغرب، حيث توجت الأمازيغية بترسيمها في دستور المملكة المغربية، واليوم نحن نطالب بأجرأة تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، لأنها من الإصلاحات العميقة التي ستغير وجه المغرب في جميع المجالات المرتبطة بمناحي الحياة.

اليوم نحن نعتبر مقترحنا بخصوص القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، هو ورش وطني كبير يهدف إلى فتح نقاش وطني مع جميع الفعاليات للإصلاح المنظوماتي، وأيضا، هو ورش أساسي ينبغي على الحكومة الحالية أن تدعم الإصلاحات الوطنية الداعمة للأمازيغية باعتبار أن الأمازيغية قضية وطنية.

* هل نسقتم مع أحزاب الوسط لإعداد المقترح المتعلق بالقانون التنظيمي لأجرأة الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.؟

★★ منذ حوالي سنة ونصف ونحن نشتغل على هذا الورش الوطني لأجرأة الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، قبل أن ترسم اللغة الأمازيغية، فنحن نريد أن يكون هناك قانون تنظيمي للأمازيغية يستجيب وتطلعاتنا، ولهذا فتحنا نقاشات وتشاورات واسعة مع أحزاب الوسط ومع الجمعيات الأمازيغية، بحيث أن هذا المشروع يعتبر في حد ذاته مشروعا مشتركا مع جميع الفرقاء والحساسيات التي تشارك حزب التجديد والإنصاف في دفاعها عن هذا الورش الوطني الكبير.

* هل نسقتم مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في إعداد مقترحكم.؟

★★ نسقنا مع مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ونحن لم نكن نريد أن نخلق إشكالا بين الأحزاب والمؤسسة، بحيث قمنا بالإستعانة بأشخاص ينتمون إلى المعهد، على العموم ليس هناك علاقة رسمية، ونحن داخل حزب التجديد و الإنصاف تمكننا أن نطرح الموضوع بشكل توافقي بناء.

* الملك محمد السادس أعلن في خطابه الموجه إلى نواب الأمة على ضرورة أجرأة التفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بعيدا عن الأحكام المسبقة والحسابات الضيقة. أنتم كفاعلين في الحقل السياسي ما هو تحليلكم لهذا الخطاب؟

★★ بلا شك سيكون لدى البعض صعوبة في فهم الإصلاح المؤسساتي، وكما أنه من جهة أخرى يجب عدم تسييس القضية بمعني يجب علينا تجنب المزايدات السياسوية الضيقة، وعدم عرقلة الإصلاح المؤسساتي الهادف إلى أجرأة ترسيم الأمازيغية.

نحن نقول كما قال صاحب الجلالة أنه ينبغي الإشتغال بهدوء بدون مزايدات وبدون حسابات ضيقة وبدون خلفيات.

* حاوره ياسين عمران

تحديات ترسيم اللغة الأمازيغية ومستجدات الملف الأمازيغي

أكد المجلس الفدرالي لمنظمة تامينوت، في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، على أن الحديث عن المقاربة الحقوقية والقانونية في تدبير ملف ترسيم اللغة الأمازيغية، سيبقى في حدود إعلان النوايا في أحسن الأحوال وتدبيرا منحرفا في أسوئها ما لم يتم إعمال مقاربة التمكين، التي من شأنها الدفع في اتجاه بلورة برامج قطاعية ذات الصلة بترسيم اللغة الأمازيغية، مع جدولة زمنية محددة تميز بين ما يمكن القيام به حالا وما يجب أن ينتظر صدور القانون التنظيمي والإجراءات القانونية ذات الصلة. وقال البيان، أن مقاربة التمكين باعتبارها القدرة على التحرك صوب التغيير أو إنتاجه، هي المدخل الحقيقي لترسيم فعلي ومنصف للغة الأمازيغية.

وأضاف أن الوثيرة البطيئة والغموض الذي يكتنف موقف الكثير من الفرقاء السياسيين بخصوص إعمال المادة الخامسة من الدستور، وخصوصا ما يتعلق بالقانونين التنظيمين ذوي الصلة، تؤكد بأن ترسيم الأمازيغية لم يفعل مفعوله لحد الآن في تغيير المواقف السلبية للمناهضين لمصالحة المغرب مع ذاته، بل تحول ورش الترسيم في الكثير من ألأحيان، إلى مبادرات يسودها الكثير من العبث، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، تنفيذ مقتضيات رسالة السيد وزير التربية الوطنية رقم 2465 بشأن تفعيل مضمون المادة الخامسة من الدستور وكتابة أسماء المؤسسات التعليمية بتيفناغ، حيث عمدت بعض المؤسسات التابعة لوزارة التربية الوطنية إلى الإستخفاف المقصود باللغة الأمازيغية، سواء عبر كتابات بالأمازيغية لا تفيد أي شيء، أو كتابة اسماء المؤسسات دون الرجوع إلى ذوي الاختصاص، أو الكتابة بالأمازيغية بشكل يفيد تحقيرها.

وأكدت المنظمة في بيانها، على أن شعار "الامازيغية ملك لكل المغاربة"، الذي أكدت عليه الحركة الأمازيغية منذ الثمانينات وأصبح ركنا أساسيا من أركان السياسة الجديدة للدولة حيال القضية الأمازيغية، يتم توظيفه اليوم ضد الأمازيغية من طرف فرقاء سياسيين سواء للالتفاف على المكتسبات الديمقراطية للحركة الأمازيغية و الشعب المغربي ، أو لتبرير المواقف العنصرية لبعض قيادييها، أو لتحريف مسار النقاش حول مشروع القانونين التنظيمين السالفي الذكر وذلك بالدعوة إلى الحذر في تدبير ملف القانون التنظيمي وكأن الأمر يتعلق بالسير في حقل ألغام، أو لتمكين بعض المناهضين للأمازيغية من المشاركة في تدبير ملف كانوا وما يزالوا من أشد أعدائه.

وأشار البيان إلى أن ترسيم اللغة الأمازيغية ليس مسألة قانونية ولغوية فحسب، بل صيرورة ثقافية واجتماعية ذات ابعاد حقوقية سياسية واقتصادية، لأنه من المستحيل فصل اللغة الامازيغية عن الإنسان الأمازيغي، الذي لن يتمتع بالحقوق التي يضمنها له ترسيم اللغة الأمازيغية إلا بتمتعه بكافة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وطالب المجلس الفيدرالي في بيانه، رئاسة الحكومة بتخصيص الاعتمادات اللازمة لحملة وطنية تواصلية بشأن ترسيم اللغة الأمازيغية، وما تمثله من مصالحة للوطن مع ذاته و لفئات كثيرة من الشعب المغربي مع لغتهم وثقافتهم الأصلية، التي حالت سياسات التمييز و الإقصاء بينهم وبينها منذ السنوات الأولى للإستقلال. خصوصا و أن الكثير من المغاربة لم يستوعبوا بعد حدث الترسيم و دلالاته والوظائف الجديدة المنوطة بالأمازيغية.

وطالب وزير الداخلية بالتدخل العاجل لتفعيل مقتضيات الإرسالية، رقم 3220 بتاريخ 9 أبريل 2010، التفسيرية للقانون رقم 37.99 بتاريخ 3 أكتوبر 2002 بشأن الحالة المدنية، وتفعيل مسطرة التأديب في حق مسؤولي وأعوان الحالة المدنية الذين يستمرون في ممارسة الشطط في استعمال السلطة قصد منع الأسماء الأمازيغية و التضييق على حريات الأفراد في إعلان تشبثهم بهويتهم الأمازيغية. ووزير الثقافة بالتدخل لوقف التدمير الممنهج للمواقع الأثرية – حالة ملاح اليهود المغاربة بإفران الأطلس الصغير- وللنقوش الصخرية بالكثير من مناطق المغرب، مع الأخذ بعين الإعتبار مضمون التقرير الذي أعدته منظمة تامينوت وشركائها حول موقع ياكور بالأطلس الكبير، بعد الضجة الإعلامية التي أحدثتها أخبار عن تدمير قرص الشمس المتواجد به.

كما طالب البيان وزير التعليم بوقف الإعمال المنحرف واللامسؤول لإرساليته رقم 2465، والتحقيق في حالات الإستخفاف باللغة الأمازيغية ومضمون ذات الرسالة، وتقييم ملف تعليم اللغة الأمازيغية بعيدا عن خطابات الإستهلاك الإعلامي من أجل رسملة التجربة والبناء العقلاني على نتائجها. ووزير العدل والحريات إلى وضع حد لمعاناة المعتقلين السياسيين مصطفى أوسايا وحميد اعضوش، وذلك بتمتيعهم من الاستفادة من المبادرات الرامية إلى طي ملف الاعتقال السياسي، علما بأنه تم استثناؤهم من مبادرات سابقة استفاد منها معتقلون سياسيون آخرين.

وجاء إصدار البيان على هامش اجتماع المجلس الفدرالي لمنظمة تامينوت في دورته الأولى بعد المؤتمر الحادي عشر، وذلك أيام 17 و18 نونبر، بمدينة آسا. والذي توج بالمصادقة على مخطط العمل للمنظمة لسنة 2012/2013 وعلى توصيات الندوة الوطنية لتامينوت حول «الترسيم الفعلي والمنصف للغة الأمازيغية والتحديات ذات الصلة بالقانونين التنظيميين المنصوص عليهما في المادة الخامسة من الدستور».

رسالة اعتذار لمعالي وزير التعليم العالي

أحمد زاهد

سلام صادق يليق بكم سيدي ؛
كنتم معالي الوزير، ضمن ضيوف يوم دراسي حول موضوع:
"تدبير اللغات، وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغة على ضوء الدستور".
ليوم الأربعاء 21 نونبر 2012 بمقر مجلس المستشارين، كان موقفكم شجاعا، صراحتكم تبعد عنكم عن تهمة "الساكت عن الحق شيطان أخرس."
الحقيقة التي بحتم بها مثل حبل من غسيل، صعبة ومرة، قابلة لتغضب أولئك الجالسين على الأريكة المريحة بقبة المستشارين، لكن قد تنزل درجات الغضب حين نعلم أن معالي وزير التعليم العالي، قال بعضمة لسانه أنه سيفشي السر كما هو، سيقول "الحقيقة كما هي". حقيقة تؤهل صاحبها ليكون ضمن قائمة الصرحاء بموسوعة كنيس.
معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، يعلن أمام الجميع، أنه وزير أمي، وهذا ما أثار غضب إخواننا في الحركة الأمازيغية.والحالة هاته فإن الأمر يفرض التريث واستقراء الوقائع. بداية أخبركم معالي وزير التعليم العالي أنكم كنتم في أبهى حلل الصدق والصراحة، تحسدون عليها. لذا سأمارس اليوم مهنة الدفاع عن أميتكم التي بحتم بها في يوم مشهود، أمام أعداء الصدق والصراحة.
1- أنتم أمي سيدي الوزير لأنكم لاتعرفون القراءة والكتابة بلغتكم الأم الامازيغية، حتى وإن كانت هذه اللغة حاضرة في المدرسة العمومية، حاضرة في الدستور، حاضرة في الحياة اليومية... إذن أنتم مرآة تعكس بجلاء مفهوم الأمية، لذا أوافقكم وأشهد لكم معالي الوزير أنك أمي مادمت لا تعرف القراءة والكتابة باللغة الأمازيغية وحروفها تيفيناغ، لذا لم يكن من حق الحركة الثقافية الأمازيغية الإحتجاج عليكم فقد شهد شاهد على نفسه.
2- أنتم أمين معالي الوزير في الوطنية أيضا، لأنه حين دعوتم في مجلس المستشارين إلى التراجع عن المكتسبات التي حققناها في حقل الحقوق اللغوية والثقافية ببلدنا تمهدون للمساس بمواطنة المغاربة الذين أخذو يجدون ذاتهم في التعليم والإعلام والحياة العامة... وقد تقوى لديهم عنصر الإنتماء الذي كاد أن تعصف به بعض السياسات القديمة من قبيل" تعريب المجال والمحيط".فيما مضى .
الدعوة إلى فتح نقاش جديد حول أبجدية تيفيناغ، يفقدنا الكثير معالي الوزير أولها عدم صلابة القرارات التي تتخذها الدولة المغربية مما قد يمس الكينونة المغربية ببعض الجروحات؛
الشك في مؤسسة ملكية أعطت للمغرب إشعاعا دوليا من جانب التنوع الثقافي واللغوي رغم ما لها وما عليها؛
فتح النقاش حول الأمازيغية من جديد يدعونا معالي الوزير إلى قطع أوراق اتفاقية الشراكة حول تعليم الأمازيغية، يدعونا إلى تكسير حواسيب وندواز التي برمجت تيفيناغ، نقطع قرارات المنظمة العالمية لتنميط الحروف والتي نوهت بمجودات الدولة المغربية في هذا الإطار، نحرق كتب "تيفاوين أتمازيغت" ومئات الأدوات البيداغوجية، نغتال عشرات الآلاف من التلاميذ الذين درسوا الأمازيغية وتعلموا الكتابة بتيفيناغ، نقطع اللوحات الجميلة التي رسمها لحبيب بشو بتيفيناغ...
لنبدأ النقاش من جديد نزولا عند رغبتكم معالي الوزير دون أي اهتمام بالوطن والمواطنين.
لم يكن من اللائق أن يحتج عليكم مادمت أميين في المواطنة معالي الوزير، واسمحوا لي أن أعطي برهانا آخر للأمازيغ يؤكد أميتكم في المواطنة كي لا يحتجوا مرة أخرى، لكن هذه المرة في مقام آخر.
الإقرار الرسمي لتيفيناغ أخرج المغرب من فتنة كان يريد أن يحدثها حزب العدالة والتنمية والذي هدد في أكثر من مرة بالخروج إلى الشارع إذا لم يتم إقرار الحرف الآرمي – والمعروف جهلا بالعربي- واليوم وقد مر على ذلك عقد من الزمان يعود معالي الوزير ليثير الفتنة من جديد وذلك بهدم مطالب قال عنها أنها "مطالب شعب". وهو ما ينم عن أمية في المواطنة.
3- أمي في تقدير الأشياء حق قدرتها
لم يكن سيدي الوزير المقام يسمح للبوح بأميتك؛ فأنتم إذن في حاجة إلى دروس في محو أميتكم الثالثة من زاوية معرفة المقام وآداب الحديث، لأن الطريقة التي تحدثتم بها في لقاء برعاه صاحب الجلالة، بمجلس المستشارين لا يليق بكم كوزير عليه أن يزن الأشياء ويتصرف وفق ما يفرضه المقام من احترام وتقدير، فالمكتسبات التي تحدثتم عنها بسخرية لاذعة، ودعوتم إلى مسحها من قائمة الإنجازات الوطنية كانت وليدة قرارات ملكية سديدة، اعتبرها الأعداء تاريخية في حين ترفضونها أنتم معالي الوزير في حكومة جلالته،
استدعيتم إلى لقاء 21 نونبر 2012 بهدف التعريف بانجازاتكم في حقل التعليم العالي وتكوين الأطر الأمازيغيين، لكن اخترتم الطعن في كل شيء من دون معرفة لماذا جلستم إلى حوار الصافي مومن علي في قبة الغرفة الثانية، لذا فأنتم لم تقدروا الأشياء حق قدرها ومارستم جهلكم في مقام لا يسمح بذلك.
ذلك المقام الذي دعي فيه صاحب الجلالة في أكتوبر عدم "اخضاع الأمازيغية للحسابات الضيقة أثناء افتتاح البرلمان، هو المكان ذاته الذي وضفتم فيه القراءات الضيقة لموضوع جدي يستوجب أبعاد الأحكام الجاهزة بوصاية ملكية تاريخية.
لم تكونوا مرة أخرى في مستوى الحدث، في مستوى طموحات ملك يليق بنا جميعا.
كونكم لم تكترثوا بالتوصيات الملكية وصرتم عكسها تماما.
كنتم ثالثهم ضمن الوزراء المحسوبين على حزب العدالة والتنمية في لقاء مجلس المستشارين وزعتم الأدوار على طريقة الفيلم الشهير"الطيب، القاسي، اللئيم" أحدكم يقر بإشباع الرؤية البصرية للمغاربة بتيفيناغ ، والترويج للأمازيغية الموحدة، والآخر يطلب منا أن نمنح الوقت للوقت في إصدار قانون تنظيمي للامازيغية ؛ وانتم السي الداودي تعلنون إنهاء المشروع من أصله وفتح حوار من جديد حول الخيارات الكبرى للأمازيغية؛ دون اكتراث بما حققناه من انجازات تجعل من المغرب دولة متميزة في اقرار التنوع الثقافي واللغوي.
كانت مسرحية فاشلة، تنم عن تناقض في الموقف داخل الحزب الواحد وداخل الحكومة الواحدة، من دون تقدير للجمهور الذي احتج عليكم بعد أن أصبح يعرف الوجه من القناع في زمن الشفافية والوضوح وهو مؤشر آخر يثبت أميتكم الثالثة والمتمثلة في سوء تقدير الأشياء حق قدرها.
إذن سيدي الوزير إ ن نتيجتكم في هذه الدورة الدراسية: صفر في تعليم الامازيغية، صفر في المواطنة وصفر في تقدير الأشياء حق قدرها... في حين تستحقون في الصدق والصراحة درجة امتياز مع التنويه ما دمتم قد اعترفتم بأنكم أمي في لغتكم الأم.
ازيلال 26/11/2012
* عضو لجنة البيان الأمازيغي

L'Institut Royal de la Culture Amazigh décerne le prix de Mérite au Dr Leïla Mezian Benjelloun,Présidente de La fondation BMCE Bank

L'IRCAM a organisé une cérémonie où le recteur a remis le prix de mérite au Dr. Leïla Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation BMCE Bank pour l'éducation et l'environnement, en reconnaissance de son apport à la promotion de l'enseignement de l'amazigh, le 14 Novembre dernier et cela en présence de nombreuses personnalités dont Mahjoubi Aherdane, Mohamed Kabbaj et Othman Benjelloun, PDG de BMCE Bank, chercheurs et cadres de l'IRCAM. Ce récompense l'implication continue de la Fondation BMCE Bank à travers toutes les régions du Royaume du Maroc en matière d'implantation des écoles du réseau Medersat.com; de développement de l'enseignement préscolaire et primaire, de recherche et d'innovations pédagogiques et aussi de renforcement des capacités linguistiques et culturelles locales en faveur des enfants des régions rurales, sachant que ces écoles Medersat.com ont été les premières écoles marocaines à enseigner l'amazighe à tous ses élèves avec des manuels scolaires élaborés par la Fondation même, en impliquant des linguistes et des pédagogues amazighophones de haut niveau.

Nous vous rappelons que Dr. Leïla Mezian Benjelloun est médecin ophtalmologiste. Diplômée de médecine de l'Université de Madrid, elle a poursuivi sa spécialité à l'Université de Barcelone avec l'encadrement du fameux Pr. Joaquin Baraguer. En 1978, elle eut l'occasion d'exercer à l'Hôpital de New York Manhattan avec d'autres docteurs en ophtalmologie de renom, Dr. Castro Viejo et Dr Byron Smith. Elle a pratiqué la médecine pendant plus de 25 ans dans les hôpitaux publics marocains de même que dans sa propre clinique chirurgicale. Elle a également participé à des conférences et symposiums internationaux. Elle a été Vice Présidente de l'Association des Médecins du Maroc. Elle fut, pour la région de Casablanca, Présidente de l'Organisation Alaouite pour la Protection des Aveugles (OAPAM) ainsi que du Croissant Rouge Marocain. Actuellement, en tant que Présidente de la Fondation Benjelloun-Mezian, elle attribue des bourses à de jeunes étudiants Marocains à travers le monde, de même qu'elle s'attache à restaurer des Monuments Nationaux. Depuis 1993, Dr Leïla Mezian Benjelloun consacre tous ses efforts à sa nouvelle passion : l'Education et ce à travers la Fondation BMCE Bank pour l'éducation et l'environnement. Dr Leïla Mezian Benjelloun, dans son allocution elle a déclarée : que c' est avec beaucoup de fierté et d'assurance pour l'avenir de la langue, de la culture et de l'identité amazighes que je reçois ce prix de mérite qui m'est décerné par l'IRCAM, cette prestigieuse institution royale chargée de symboles culturels et civilisationnels, protectrice de nos valeurs de références et de préférences, productrice de savoir, génératrice d'espoirs et garante de la synergie de toutes les actions de mise en valeur de l'identité amazighe. Cette mise en valeur, les marocaines et les marocains gagneraient à la bâtir sur la réconciliation avec leur histoire, la vraie histoire, sur la recherche de la convergence vers un avenir meilleur, sur la dissémination de foyers de plus en plus nombreux d'excellence et de qualité et sur la capitalisation des résultats des expériences réussies en matière de promotion de la langue et de la culture amazighes. ».

« Comment faire de l'Afrique le continent du XXIe siècle ?»

M. Brahim BENJELLOUN-TOUIMI, Administrateur Directeur Général de BMCE Bank, a participé au Forum international de MEDays à Tanger, le 13 novembre dernier, avec une communication abordant le théme de l'avenir de notre continent africain. Son allocution a été prononcée en une séance plénière consacrée à l'Afrique, à laquelle ont également pris part le Premier Ministre en exercice du Mali, le Sous Secrétaire General des Nations Unies en charge de la coordination des Agences et le représentant personnel de la Chancelière allemande Angela Merkel.

Il a exposé que : « parler « d'Afrique », et non pas de la situation de chacun de ses 54 pays constitutifs, révèle déjà une ambition d'unité, une unité d'approche, presqu'une unité de mesure. Cependant, les statistiques du PIB nous révèlent que l'Afrique toute entière, ces 54 pays, ne représente, que 3% du PIB mondial. Les quelques 2000 Milliards de dollars de PIB cumulé africain : c'est un petit plus que le PIB de l'Inde et un peu moins que celui du Brésil ! Ce sont des dizaines de pays, par bien des aspects, dissemblables : insulaires enclavés- ils sont si nombreux - ou côtiers, dotés ou non de ressources naturelles, des économies de rentes pétrolières ou minières, des pays d'Etats fragiles de violence, ou de transition démocratique ou des démocraties apaisées.

Dans ce contexte complexe, pour démêler l'écheveau, il faut dépasser les frontières nationales étriquées, au nom d'une volonté politique forte, associant autorités publiques garantes des intérêts nationaux et, en leur sein, les instances de gouvernance locale, les organismes multilatéraux, les institutions financières bilatérales de développement, le secteur privé, national, régional et transnational.

L'heure est, paradoxalement, à l'utopie créatrice et fondatrice seule à même de susciter un volontarisme entreprenarial, économique, politique et sociétal afin de cristalliser puis réaliser une vision commune d'un développement soutenable.

Un développement qui permette de relever les défis majeurs auxquels est confronté le continent Africain, inter alia : une croissance qui soit inclusive pour réduire les inégalités et éradiquer la pauvreté, créer des emplois en faveur d'une population jeune impatiente et exigeante, accompagner les besoins de classes moyennes émergentes et enraciner les mœurs d'une véritable démocratie représentative, loin des extrémismes et du populisme.

Les Pères - Fondateurs Africains ont eu cette vision première à Casablanca en 1961, lorsqu'ils ont conçu l'idée de la première organisation panafricaine. L'utopie fondatrice fut ultérieurement dessinée à Abuja et à Arusha, quand il s'est agit de "programmer" l'agrégation de Communautés Economiques Régionales parmi les huit qui se trouvent aux quatre points cardinaux de notre continent.

Il s'agit, en effet, de passer de Zones de Libre Echange vers des Unions Douanières, d'Unions Douanières Régionales vers une Union Douanière continentale puis vers le Marché Commun Africain, voire vers l'Union Monétaire Africaine.

Il s'agit en définitive d'accélérer les processus d'intégration régionale.

Garder en ligne de mire cette utopie fondatrice, c'est encourager, au niveau des différentes régions d'Afrique, la mise en "branle" de nouvelles forces, de nouvelles actions et initiatives d'intégration régionale.

"Comment faire ?"S'atteler à 3 immenses chantiers au niveau de chaque grande région.

Chantier n° 1 : La priorité est aux initiatives et à la conjugaison des forces par delà les frontières africaines pour éliminer les déficits d'infrastructures qui se reflètent dans les Transports, les Communications, quels que soient les chiffres affriolants publiés sur la croissance des équipements en Mobile, l'énergie (sa production et son accès), l'eau (son traitement et assainissement ...) pour ne citer que les plus emblématiques...Deuxième chantier : Comment faire face à ces immenses besoins d'infrastructures si les économies ne sont pas attractives pour l'investissement intra-africain et étranger ? Ce second chantier majeur est relatif à l'amélioration de l'environnement des affaires, à la promotion de l'esprit d'entreprenariat, seul créateurs d'emplois durables...

Le troisième chantier, consubstantiel aux deux précédents, est lié à l'investissement dans le Capital Humain. L'âge médian des Africains serait de 20 ans ! C'est l'âge de la digitalisation, la digitalisation de notre jeunesse, la digitalisation de l'Afrique. Quelle exceptionnelle opportunité pour les pays africains de sauter des étapes de développement, le Leap Frogging.

Des initiatives régionales méritent d'être prises pour investir dans les Massive Open Online Courses, aux Cours Massifs en Lignes Libres. Un "réseau d'alliances par le savoir", composé d'Universités, de Grandes Ecoles de Centres de Recherche, d'entreprises, du Sud, du Nord, d'Afrique et de l'étranger comme en suisse, promotrice de l'idée dans le monde francophone, conjugueraient leurs moyens humains et financiers pour structurer des curricula à contenu "augmenté". Les contenus seraient augmentés grâce à la vidéo , par les Quizz, par des exercices collectifs menés par des communautés en ligne apprenantes, correctrices, assimilant à des rythmes différentiés à travers plusieurs aires géographiques.

De nouvelles communautés apparaitraient de "télé-étudiants", de "télé-apprentis", "de télé-artisans"... En somme, ce serait un réseau d'intelligences avec autant de chantiers de co-construction de cours et de parcours, concernant des thématiques les plus diverses allant des sciences jusqu'aux humanités ».

Quand au rôle du Maroc, m. Benjelloun-Touimi a précisé que : « Le Maroc a considéré que l'Afrique est sa nouvelle profondeur stratégique, sa "nouvelle frontière de développement". Il se positionne à juste titre car il dispose d'une offre crédible pour d'autres pays africains, comme dans les domaines de l'électricité, de l'électronique, de l'énergie renouvelable, des nouvelles technologies d'information et de la Communication, dans le Médicament ou l'Habitat. Last But not the least : dans le secteur financier. Ce pays dispose de compétences, et peut donc représenter une plateforme de rayonnement du capital humain. Plusieurs de ses entreprises sont déjà actives en Afrique du Nord et en Afrique Subsaharienne, dans les secteurs de la Banque et de l'Assurance, des Mines, des Télécoms, de la Construction et de l'électricité. ». Dans ce sens il a donné l'exemple de Groupe BMCE Bank, d'ambition panafricaine, il est présent dans une quinzaine de pays en Afrique francophone et anglophone et, bientôt, lusophone et hispanophone. En conclusion, il affirmé que : « notre « africanité financière », c'est la foi dans les vertus d'un partenariat Maroco-africain associant, au besoin, des partenaires procédant d'Europe, d'Asie ou d'Amérique. Le Partenariat Public-Privé, xéno-afro-africain représente la clé du succès d'une accélération significative de la croissance de nos économies au nom d'un développement durable, socialement équitable et régionalement équilibré, au profit de l'ensemble des composantes de notre Continent-patrie qu'est l'Afrique ».

L'Assemblée Mondiale Amazighe interpelle le ministre de la santé à propos des enfants d'anfgou

Mr. Pr. EL Houssaine Louardi
Ministre de la Santé
Objet : Porter secours aux enfants de la région d'Anfgou
Monsieur Le Ministre,
Nous vous informons qu'ils nous arrivent en ce moment de tristes informations faisant état de la mort de certains enfants dans la région d'Anfgou de la province de Khénifra, un fait qui se répète chaque année, et toujours au début de cette saison froide.
Nous avons le plaisir de faire appel à vous en tant que premier responsable de la santé publique afin de diligenter

de personnel sanitaire suffisant pouvant porter secours aux enfants de cette région éloignée, et cela pour stopper le plus vite possible la disparition d'autres enfants, ça pour une part. Et d'autre part, nous vous demandons d'ouvrir une enquête approfondie pour découvrir la cause exacte qui provoque la mort de ces enfants durant cette période de l'année, et mener par conséquent une campagne sanitaire efficace pour que cela ne se reproduise plus.
Dans l'attente d'entreprendre des actions d'urgences pour prévenir la mort d'autres victimes, et d'informer l'Organisation Mondiale de la Santé (OMS), veuillez agréer, Monsieur Le Ministre, l'assurance de notre considération distinguée,

Signée : Amina Ibnou-Cheikh
Présidente déléguée de l'AMA pour le Maroc

L'Organisation Marocaine des Droits Humain (OMDH) et la Fondation Friedrich Ebert ont émis des recommandations concernant la question de la mise en œuvre de la loi organique consacrant les droits linguistiques et culturels amazighs

Pour renforcer la participation de la société civile dans la mise en œuvre de la nouvelle Constitution en ce qui concerne les droits humains et libertés, l'Organisation Marocaine des Droits Humain (OMDH) et la Fondation Friedrich Ebert ont organisé dans le cadre du projet « partenariat pour le changement » des ateliers au cours de la période 2012-2013. Un de ces ateliers a été réservé à la question de la mise en œuvre de la loi organique consacrant les droits linguistiques et culturels amazighs, en consécration du principe de l'égalité. Les participants de cet atelier travail ont formulé des recommandations et propositions fort pertinentes se présentant comme suit:
• Nécessité d'accélérer la cadence du travail et plaidoyer pour la mise en œuvre des dispositions constitutionnelles inhérente à l'officialisation de l'amazighe dans le sens de l'égalité, l'équité et la garantie la protection, et l'évolution en tant que langue officielle du Maroc.
• L'élaboration d'un document commun rassemblant toutes les propositions qui ont été développées dans les différentes régions et par le reste des acteurs pour assurer la compilation des données et recommandations.
• Prendre garde lors de l'élaboration de la loi organique pour parer à tous les problèmes d'interprétation lors de la mise en œuvre, en veillant à la précision dans les formulations.
• Editer un mémorandum sur les nominations et expressions à charge discriminatoire et raciste et le diffuser à toutes les institutions de l'Etat (AMAP, agence Maghreb Arabe Presse, berbère…)
• S'inspirer des droits et principes universels des droits de l'homme et le droit international dans l'élaboration de la loi organique conformément aux dispositions de la Constitution.
• Œuvrer en faveur de l'actualisation et la révision de tous les projets de lois inhérentes à la régionalisation avancée, les institutions de gouvernance, et la création d'institutions et organismes nationaux (le Conseil national des langue et la culture marocaine, l'autorité de la parité,) dans le respect des droits culturels et linguistiques et la nouvelle donne constitutionnelle.
•Veiller à l'adoption d'une approche participative dans le processus préparatoire du projet de loi, en s'assurant de la participation des acteurs de la société civile dans la rédaction tels que garantis par la nouvelle Constitution et afin d'éviter les piéges et les obstacles qui pourraient l'entraver.
•Créer des mécanismes pour gérer les conflits potentiels entre les initiatives privées et les perceptions surtout à l'égard des parties et les institutions gouvernementales et législatives.
• Revoir la gestion institutionnelle de l'amazighe, une série de propositions et d'idées ont été formulées à cet égard dont :
-Maintenir l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM) avec la reconsidération de ses attributions et la création de directions au sein de tous les ministères concernés par le suivi du chantier l'intégration de l'amazigh.
-Création de l'académie de la langue amazighe
-Création du conseil supérieur de l'amazighe
-Création d'institutions au niveau local, décentralisées pour le suivi de l'intégration au niveau local et régional
•Capitaliser les résultats de l'atelier et de toutes les réunions, et réfléchir à la création d'un outil de coordination, suivi et plaidoyer rassemblant tous les acteurs de la cause amazighe
• Elargir le cercle du débat sur la sujet, notamment via l'organisation d'une réunion au sein du parlement en vue de sensibiliser les parlementaires sur la loi organique de la langue amazighe et de contribuer à la mobilisation des institutions législatives pour accélérer l'adoption de la dite loi.
•Œuvrer à l'adoption d'une loi incriminant tous les actes et les pratiques, déclarations appelant au racisme ou la discrimination entre les citoyens marocains, hommes et femmes, à cause de la langue, le sexe, la race, etc.
• Exercer la pression sur le gouvernement pour mettre en œuvre ses obligations préconisées par la déclaration gouvernementale qui a mis l'amazighe parmi les priorités d'action du gouvernement.
•Plaidoyer pour l'intervention de l'Etat marocain afin de protéger la langue et la culture amazighe et à sa promotion suivant des mécanismes et un agenda précis, et des responsabilités bien définies, et des mesures punitives contre tout ce qui la touche.s•La consécration d'un Nouvel An Amazigh comme fête nationale
En fin d'atelier une commission a été constituée afin d'assurer le suivi des recommandations de la rencontre comprendre messieurs : Belaid Boudriss (coordonnateurs de l'atelier/ l'Organisation Marocaine des Droits de l'Homme), Ahmed Assid et Houcine Ait Bahasin).

LES POPULATIONS D'IMIDER REJETTENT L'ACCORD DE GROUPE MANAGEM

Les populations de la commune d'Imider maintiennent leur lutte pacifique tenue sur le mont Alebban depuis le mois d'août 2011, pour réclamer des droits sociaux et économiques, à la lumière des tentatives flagrantes de contourner les demandes des populations.
le groupe Managem, exploitant la mine d'IMITER, s'est empressé pour signer un accord-spectacle avec quelques éléments du conseil communal, accompagnés de quelques personnes ayant des intérêts personnels auprès de la société minière, avec la bénédiction des autorités régionales et cela, le lundi 19 novembre 2012 au siège de la province de Tinghir.
D'un autre côté, les vieillards et les membres du conseil communal qui se sont retiré de ladite rencontre, ont exprimé leur refus à l'égard de l'imposition des propositions de la société minière sans aucun compromis avec les populations. Ils ont souligné également leur incapacité de négocier en ce sujet vu que les habitants de la commune ont signé une pétition légitimant un comité pour ce faire.
Ce "placebo Protocole" soutenue par une médiatisation sans précédent de la part de Managem Group. Ceci fait de ces propositions le "produit des dialogues antérieurs" les liant avec le comité du dialogue légitime, alors qu'elles ne sont que des éléments piégés traitant des aspects généraux visant à reprendre l'exploitation des captages d'eau sans tenir compte des attentes des habitants.
Après une consultation des clauses de cet accord-fabriqué, 1967 adultes des habitants ont signé une pétition s'opposant au contenu de ce dernier. Le même nombre a signé une autre pétition,

portant sur les propositions du groupe minier se résumant ainsi:
❊ Examen des notions "réhabilitation" et "contribution" en fixant les délais, les sommes ou pourcentages des contributions et les partenaires;
❊ Traitement des dossiers judiciaire et de l'occupation de terrains qui n'ont jamais été discuté durant les 15 rondes du dialogue;
❊ Discussion de la façon d'indemnisation des défavorisés des activités de la mine;
❊ Absence d'une formule claire permettant à la mine de bénéficier de l'utilisation des ressources en eau, tant au niveau du puit "Targuit" qu'au niveau des forages de "Tidsa";
❊ La société n'a pas encore voulu offrir aux chômeurs de la commune une chance pour accéder à la mine en tant que main d'œuvre simple et recouvrir une partie de des besoins de leurs vastes familles.
❊ Absence de certains points qui ont étés proposés auparavant …
Croyant en la justice de notre cause et la légitimité de nos revendications, nous continuons la lutte pacifique jusqu'à l'arrachement de nos droits. Comme nous soulignons que toute tentative de contournement de nos revendications est perte de temps et d'efforts et une complication de la situation. Comme nous condamnons toutes les menaces visant à porter atteinte à l'image de notre lutte civilisée et pacifique.
En se basant sur ce qui précède, nous appelons les représentants de la société à la sagesse et à la responsabilité et à un retour à la table des négociations afin de poursuivre le dialogue avec le discours, seul accès vers une solution satisfaisant toutes les parties, y compris l'intérêt public, et préserve les droits de la population locale.

❊ Contacts:
M. Agrawli : 0618 12 34 95
B. Udawd : 0604 65 35 16
U. Amenzu : 0634 80 62 36
amussu.96imider@gmail.com
Mouvement : Sur Voie de 96 – IMIDER

ⵓⵣ ⵢⵓⵢ ⵓⵔⵙⵓⵢ

ⵓⵏⵅⵔⵓⵓ ⵣ ⵉⵣⵔ

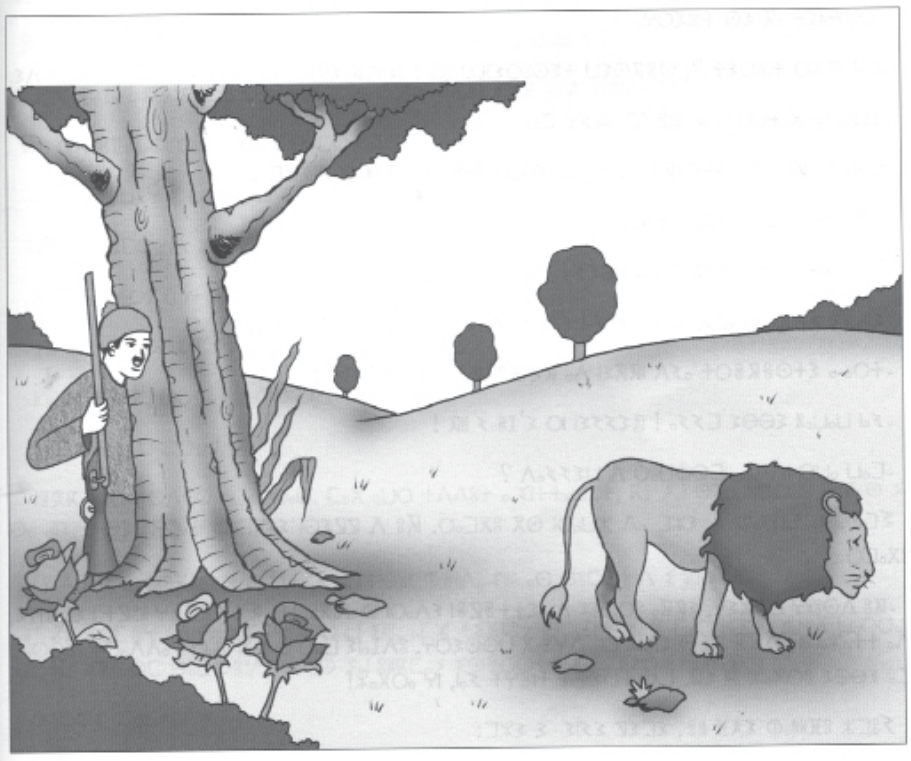

ⵣⵣⵓⵉ ⵛⵓ ⵏⵏⵅⵔⵓⵓⵏ ⵙ ⵜⵓⵅⵓⵜ. ⵅⵙ ⵣ ⵉⵍⵍⵏ ⵉⵅⵏ ⵓⵜⵓⵓⵜ ⵙⵓ ⵉⵣⵔ. ⵓⵓⵏ ⵓⵜⵍⵍⵙⵜⵏ ⵔⵓⵛⵓ ⵉⵣⵓⵓⵙⵙⵏ ⵉⵣⵔ ⵉⵣⵏⵏⵙⵓ. ⵉⵣⵏⵏⵙⵓⵙⵏ ⵉⵣⵔ ⵅ ⵙⵓ ⵙⵣⵎⵓⵛ ⵉⵔⵙⵙⵙⵓⵏ ⵉⵅⵓ ⵏⵙ. ⵉⵙⵏⵓⵙⵓⵙ ⵙⵣⵎⵓⵛ :

-ⵔⵓⵅ ⵙⵓⵏ ⵓ ⵉⵣⵔ?

-ⵓⵓⵏ ⵏⵏⵅⵔⵓⵓⵏ ⵓⵣ ⵏⵏⵏ ⵓⵉⵏ ⵣⵏⵣⵓ ⵓⵣ ⵣⵏⵣⵓⵙⵢ ⵅ ⵙⵓ ⵙⵣⵓⵓ.

ⵓⵣ ⵙⵓⵓⵢ

♫ ⵜⵉⵣⵎⵏⵉⵜ ♫

ⵉⵣⵎⵏⵉ ⵏ ⵙⵏⵣⵓ

ⵏⵓ ⵉⵅⵅⵓⵜ ⵙⵏⵣⵓ ⵅ ⵜⵣⵙⵅⵅⵓⵜ
ⵓⵔⵣⵙⵙⵏⵜ ⵙⵅ ⵜⵓⵣⵏⵏⵉⵎⵜ
ⵓⵓ ⵜⵔⵙⵏⵏ ⵣ ⵙⵅⵓⵔ
ⵉⵙⵏ ⵉ ⵜⵣⵙⵏⵓⵜ ⵜⵓⵙⵅⵅⵓⵜ
ⵅⵙ ⵜⵙⵏⵉⵙⵏ ⵜⵔⵙⵏⵏ ⵍⵓⵔⵓⵏ ⵅ ⵜⵙⵙⵅⵣⵓⵜ
ⵓⵓⵙⵙⵉ ⵍⵏⵛⵓⵢ ⵓⵏⵣⵓⵓ !
ⵜⵙⵅⵓⵜⵓⵜ ⵉⵔⵏⵉⵏⵉ
ⵜⵙⵙⵙⵜ ⵜⵓⵣⵏⵓⵜ
ⵓⵓⵙⵙⵉ ⵍⵏⵛⵓⵢ ⵓⵏⵣⵓⵓ !

?ⵜⵓⵏⵣⵎⵓⵓⵜ?

ⵉⵣⵍⵍⵓⵓ ⵉⵙⵔ ⵏⵙ ⵙ “ⵅⵙ“ ⵉⵅⵅⵙⵓ ⵙ “ⵣⵓ”

ⵔⵓ ⵉⵣⵣⵓⵏ ⵉⵙⵔ ⵏⵙ?

Oui, je m’abonne à:

Le Monde Amazigh

Nom :……
Prénom :……
Adresse :……
Ville :……
Pays :……
Tél :……
Fax :……
Email :……..… @……

Il vous suffit de renvoyer ce bon rempli avec précision ainsi que votre réglement par mandat postale à :

EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.040 Maroc
Tél : 05 37 72 72 83
Fax : 05 37 72 72 83
E-mail :amadalamazigh@yahoo.fr

Maroc □ 1 an pour 200 DH □ 6 mois pou 150 DH
Europe □ 1 an pour 40 euro □ 6 mois pour 25 euro

. ⵎⵃⵓⵣⵉⵜ, ⵜⵙⵛ ⵓⵃⵔⵔⵙⵏ ⵠⵓⵜ ⵙⵕ ⵉⵕⵓⵉ ⵓⵏ ⵉⵍⵍⵙⵜ ⵏⵔⵓⵏ ⵃⵎⵓ ⵏⵣⵣⵓⵛ ⵙⵕ ⵉⵕ ⵓⵏ ⵉⵕ ⵉⵕⵉ ⵓⵏ ⵚⵖⵓⵕ.

. ⵉⵠⵉ, ⵔⵓⵚⵏ ⵕⵉⵅ ⵉⵛⵉⵕⵕⵓⵏ.

. ⵓⵔⵓⵏ, ⵙⵙⵅⵙⵉⵚⵓⵜ ⵎⵃⵓⵣⵉⵜ ⵃⵎⵓ ⵏⵣⵣⵓⵛ ⵙⵕ ⵜⵕⵉ ⵓⵏ ⵜⵙⵛ ⵓⵃⵔⵔⵙⵏ ⵍⵓ ⵙⵕ ⵉⵕⵉⵍ ⵓⵏ ⵚⵍⵍⵙⵜ ⵏⵔⵓⵏ ⵃⵎⵓ ⵏⵣⵣⵓⵛ ⵙⵕ ⵉⵕⵉ ⵓⵏ ⵚⵖⵓⵕ.

. ⵉⵠⵉ, ⵔⵓⵚⵏ ⵕⵉⵅ ⵉⵛⵉⵕⵕⵓⵏ.

. ⵜⵓⵣⵙⵓⵙⵜ, ⵙⵙ ⵓⵔⵓⵏ ⵃⵎⵓ ⵏⵣⵣⵓⵛ ⵙⵕ ⵕⵉⵅ ⵓⵏ ⵙⵙⵅⵙⵉⵚⵓⵍ ⵎⵃⵓⵣⵉⵜ ⵍⵓ ⵙⵕ ⵉⵕⵉⵍ ⵓⵏ ⵜⵛⵙⵍ ⵓⵃⵔⵔⵙⵏ ⵍⵓ ⵙⵕ ⵙⵕⵉⵍ ⵓⵏ ⵉⵍⵍⵙⵜ ⵏⵔⵓⵏ ⵃⵎⵓ ⵏⵣⵣⵓⵛ ⵙⵕ ⵉⵕⵉ ⵓⵏ ⵚⵖⵓⵕ.

. ⵉⵠⵉ, ⵔⵓⵚⵏ ⵕⵉⵅ ⵉⵛⵉⵕⵕⵓⵏ.

. ⵓⵅⵅⵓⵕ, ⵖⵙⵕⵙ ⵉ ⵜⵣⵙⵓⵙⵜ ⵃⵎⵓ ⵏⵣⵣⵓⵛ ⵙⵕ ⵜⵕⵉ ⵓ ⵜⵙⵙ ⵓⵔⵓⵏ ⵍⵓ ⵙⵕ ⵕⵉⵍ ⵓⵏ ⵙⵙⵅⵙⵉⵚⵓⵍ ⵎⵃⵓⵣⵉⵜ ⵍⵓ ⵙⵕ ⵉⵕⵉⵍ ⵓⵏ ⵜⵛⵉⵍ ⵓⵃⵔⵔⵙⵏ ⵍⵓ ⵙⵕ ⵕⵉⵍ ⵓⵏ ⵚⵍⵍⵙⵜ ⵏⵔⵓⵏ ⵃⵎⵓ ⵏⵣⵣⵓⵛ ⵙⵕ ⵉⵕⵉ ⵓⵏ ⵚⵖⵓⵕ.

. ⵉⵠⵉ, ⵔⵓⵚⵏ ⵕⵉⵅ ⵉⵛⵉⵕⵕⵓⵏ.

ⵉⵅⵙⵓ ⵙⵙⵎⵔⵓⵏ ⵓⵣⵙⵓ ⵙ ⵍⵓⵎⵣⵓⵙⵓⵙ ⵜⵓⵅⵅⵓⵎⵜ. ⵜⵅⵅⵙⵖⵏ, ⵜⵉⵙⵓ ⵖⵉⵅ ⵙⵅⵅⵓⵎⵓ, ⵉⵉⵙⵓ ⵖⵉⵅ ⵜⵅⵙⵓⵙⵜ ⵔ ⵍⵓⵔⵓⵏ, ⵉⵉⵙⵓ ⵍⵓⵔⵓⵏ ⵔ ⵎⵓⵣⵅⵜ, ⵜⵉⵙⵓ ⵖⵉⵅ ⵎⵓⵣⵅⵜ ⵔ ⵙⵙⵅⵙⵉⵚⵓⵍ ⵓⵏ ⵉⵍⵍⵙⵜ ⵏⵔⵓⵏ ⵃⵎⵓ ⵏⵣⵣⵓⵛ ⵙⵕ ⵉⵕⵉ ⵓⵏ ⵚⵖⵓⵕ.

ⵓⵏⵉⵉⵖ ⵓⵔⵓⵓ ⵉⵔⵜⵉⵏⵍ

✔ ⵛⵏⵓⵍ ⵓⵔ ⵎⵎⵍ ⵏ ⵉⵓⵙⵔⵔⵓⵓⵍ ⵖⵙⵓ ⵏⵔⵓⵏ?

✔ ⵔⵓⵔ ⵓⵚⵎⵎⵉⵚ ⵙⵓ ⵉⵕⵉ ⵏⵔⵓⵏ ⵜⵉⵅⵍⵎ?

✔ ⵔⵓⵚⵏⵓ ⵓⵅⵍⵎ ⵙⵓⵓⵍ ⵏ ⵏⵔⵓⵏ?

ⵓⵏ ⵖⵓⵓⵖ ⵓⵔⵓⵖ

ⵙⵛⵙⵍ ⵏ ⵙⵃⵎⵎⵙⵛ

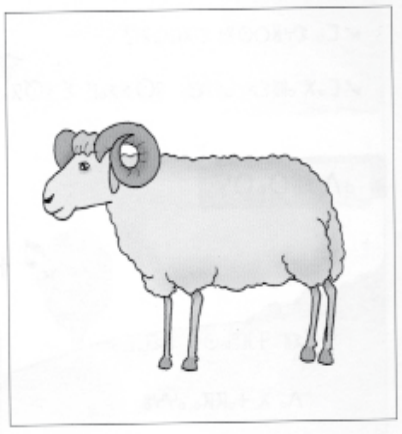

ⵚⵙⵍ ⵍⵓⵙ ⵉⵎⵎⵓ ⵓⵚⵜⵏⵏⵙ ⵙⵃⵎⵎⵙⵛ ⵏ ⵉⵔⵓⵔⵓⵙ ⵜⵓⵔⵓ ⵍ ⵍⵓⵙⵉⵅ. ⵋⵏⵏⵓ ⵖⵙⵓⵙ ⵙⵛⵛⵙⵍ ⵉⵍⵓⵚⵓⵙ : «ⵓⵚⵓⵃⵎⵎⵙⵛ ⵔⵓ ⵚⵜⵜⵙⵅⵙⵜ ⵏⵓⵠⵓ?» ⵉⵍⵓⵙ ⵙⵃⵎⵎⵙⵛ: "ⵋ ⵛⵙⵅⵅⵅ ⵓ ⵛⵛⵙⵍ?" ⵉⵍⵓⵙ ⵙⵛⵛⵙⵍ: "ⵓⵎⵚⵜⵜⵉⵉⵜ ⵅⵉⵚ?» ⵉⵍⵓⵙ ⵙⵃⵎⵎⵙⵛ: "ⵙⵓⵎ ⵉⵔⵔⵓ ⵓⵏⵓⵛ ⵜⵉⵍⵉ ⵔⵓⵚ ⵉⵜⵜⵙⵅ ⵏⵓⵠⵓ".

ⵉⵍⵓⵙ ⵙⵛⵛⵙⵍ: "ⵏⵙⵅⵅⵅⵉ ⵖⵙⵓⵉ ⵛⵉⵎⵎⵓ ⵔⵓⵚ ⵜⵜⵙⵅⵅⵓⵅ ⵏⵓⵠⵓ". ⵜⵍⵓⵙ ⵜⵉⵅⵙⵓⵉ : «ⵛⵅⵅⵉⵍ ⵓ ⵚⵙⵛⵛⵙⵍ ⵉⵉⵉ ⵏⵙⵛ ⵉⵎⵎⵓ ⵏⵉⵉⵖⵙⵓ ⵎⵙⵖⵏⵓⵙ, ⵜⵓⵉⵜ ⵓ ⵜⵙⵜⵛⵜ ⵔⵙⵔⵔⵉ, ⵙⵙⵎⵏⵓⵅ ⵓⵏⵓⵛ ⵖⵓⵙⵅ ⵉⵍⵓⵔⵓⵚ ⵙⵙⵛⵙⵍ ⵓⵏⵏ ⵚⵓⵙⵉ ⵙⵕⵓⵅ ⵓⵔⵓⵚ ⵖⵓⵙⵅ ⵏⵕⵓⵅ ⵏⵓ ».

ⵜⵏⵏⵓ ⵜⵉⵅⵓⵉⵚ ⵜⵓⵍⵉⵉⵏ ⵓⵕⵚⵚⵓⵉ ⵙ
ⵙⵕⵓⵅ ⵏⵙⵓ, ⵜⵙⵍⵓⵙ : «ⵠⵓ ⵚⵙⵛⵛⵙⵍ ⵉⵎⵎⵓ ⵜⵓⵔⵓ ⵍ ⵍⵓⵙⵉⵅⵍ ⵉⵙⵙⵍⵙⵏ".

ⵋⵏⵏⵓ ⵓⵕⵚⵚⵓⵉ ⵓⵎⵉⵜⵏⵚⵚⵓⵏ ⵓⵎⵎⵉⵅⵅ ⵜⵚⵙⵅⵓ ⵉⵅⵚⵓⵏⵜⵉⵉ ⵙⵕⵓⵅ ⵍⵍⵙⵙ, ⵓⵎⵎⵉⵅⵅ ⵜⵚⵙⵛⵔⵅ ⵉⵎⵎⵓ ⵚⵏⵏⵙⵙⵓⵕ ⵉⵍⵙⵙ: "ⵛⵅⵅⵉⵍ ⵓ ⵚⵙⵛⵍ ⵜⵓⵉⵜ ⵓⵜⵙⵜⵜⵙⵛⵜ ⵓⵎⵎⵙⵛ, ⵙⵙⵏⵏⵓⵅ ⵉⵎⵎⵓ ⵔⵓⵓⵓⵛ ⵉⵅⵜⵛⵜ ⵛⵅⵅⵉⵍ". ⵚⵓⵛⵅⵓⵕ ⵉⵅⵖⵓⵙⵓⵙ, ⵚⵓⵍⵉⵉⵜ ⵙ ⵓⵅⵓⵛ ⵍⵙ, ⵉⵙⵙⵍⵜ, ⵉⵜⵜⵙⵛⵜ ⵍⵜⵜⵓ ⵏ ⵍⵓⵏⵊⵓⵙ ⵍⵙ, ⵍⵍⵓⵓ: "ⵎⵔⵓⵙⵜ

ⵓⵉⵉⵍ ⵓⵏⵏⵓⵖⵏ ⵚⵓⵍⵉⵉⵏ ⵙⵙⵍⵜ ⵙⵜⵜⵜ ⵍ ⵅⵅⵙⵙⵓⵏⵓ ⵓⵔ ⵜⵓ, ⵍⵓⵍⵓⵕⵉⵍ ⵛⵅⵅⵉⵍ ⵓⵕⵕⵙⵙⵓⵛ ⵓⵜⵛ ⵙⵙⵓⵔⵓ ⵙⵙⵛⵙⵍ ⵖⵙⵏⵍⵓ ⵛⵓ ⵚⵓⵉⵉⵍ.

ⵓⵏⵉⵉⵖ ⵓⵔⵓⵓ ⵉⵔⵜⵉⵏⵍ

✔ ⵔⵓ ⵉⵍⵓ ⵙⵛⵛⵙⵍ ⵏ ⵙⵃⵎⵎⵙⵛ

✔ ⵔⵓ ⵜⵍⵓ ⵜⵉⵅⵙⵓⵅ ⵏ ⵙⵛⵛⵙⵍ?

✔ ⵔⵓ ⵉⵖⵙⵓⵙⵙⵍ ⵏ ⵙⵛⵛⵙⵍ?

✔ ⵔⵓⵔ ⵓⵎⵎⵉⵚ ⵓⵙⵉⵍⵓ ⵙⵙⵛⵚⵓⵉ ⵏ ⵙⵛⵛⵙⵍ "ⵜⵙⵛ ⵙⵅⵅⵓⵎⵉ"?

ⵓⵏ ⵙⵙⵓⵓⵖ

♫ ⵜⵉⵅⵎⵎⵉⵉⵜ ♫

ⵜⵅⵉⵏ ⵜⵃⵙⵍⵓⵙⵜ ⵏ ⵉⵏⵏⵓ

ⵜⵓⵅⵅⵓ ⵖⵙⵓⵉ ⵜⵉⵏⵏⵙⵍ ⵉⵍⵙ

ⵙⵓ ⵍⵉⵉⵖⵙ ⵜⵜⵙⵏⵏⵓⵍⵍⵖ ⵜⵉⵖⵙⵓⵉ

ⵙⵓ ⵍⵉⵉⵖⵙ ⵜⵜⵙⵏⵏⵓⵍⵍⵖ ⵜⵉⵙⵙⵓ

ⵜⵓⵅⵅⵓ ⵖⵙⵓⵉ ⵜⵉⵏⵏⵙⵍ ⵉⵍⵙ

ⵙⵓ ⵍⵉⵉⵖⵙ ⵜⵜⵙⵏⵏⵓⵍⵍⵖ ⵉⵔⵎⵙⵍ

ⵙⵓ ⵍⵉⵉⵖⵙ ⵜⵜⵙⵏⵏⵓⵍⵍⵖ ⵓⵍ ⵉⵙⵓⵙⵖ

?ⵜⵓⵏⵅⵅⵓⵓⵜ?

ⵖⵙⵓⵙⵙ ⵙⵉⵙ ⵉⵉⵏⵓⵍ, ⵍ ⵙⵙⵉⵛ ⵍ ⵓⵙ ⵚⵜⵜⵙⵍⵍⵓⵍ.
ⵔⵓⵜⵜⵓ ⵏⵜⵜⵓ?

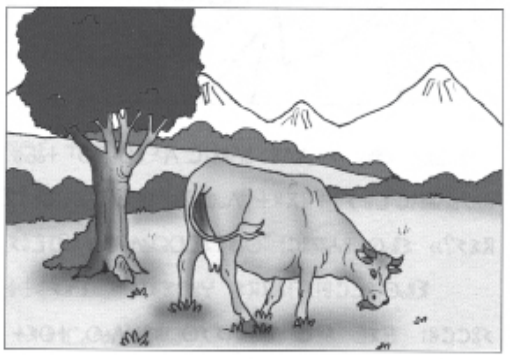

ⵜⵓⵣⵙⵓⵙⵜ ⵏ ⵉⵔⵔⵓ

Les prénoms féminins amazigh

ⵎⵇⵓⵛⵛⴰ - Mengucha: une boucle d'oreille
ⵎⵏⵡⴰⵏⴰ - Menwala: quelconque
ⵎⵣⴰ - menza: la plus jeune
ⵎⵓⵔⵊⴰ - merdja: village près de constantine
ⵎⵏⵔⵉⵙⵙⴰ- Mernissa: de irna:rajouter
ⵎⵏⵔⵇⴰ- Merqa: bouillon
ⵎⵏⵓⵓⴰ- Merra: tous
ⵎⵏⵙⵙⴰⴷ- Messad: village numide près de la montagne amour en Algérie
ⵎⵏⵙⵙⴰⴷⴰ- Messada: village numide près de leghouat en Algérie
ⵎⵣⵍⵓⵖⴰ- Mezluga: oblique
ⵎⵉⵍⴰ- Mila: cité antique près de constantine
ⵎⵉⵏⴰ- Mina: actuellement Relizane en Algérie
ⵎⵉⵏⵏⴰ- Minna: village au maroc
ⵎⵉⵏⵓⴷⴰ- Minuda: de Numidie
ⵎⵉⵙⵙⴰ- Missa: la totale
ⵎⵏⴰⵏⴰ- Mnana: ma grande soeur
ⵎⵓⵔⴰ- Mura: de Moravides, dynastie amazigh
ⵎⵓⵣⵢⴰ- muzaya: prénom ancien, nom d'une région en Algérie
ⵎⵓⵔⴰⵉⵙⵙ- Mraiss: ville numide en tunisie
ⵎⵙⵙⵉⵙⴰ- Mssinsa: connaisseur
ⵎⵙⵢⵙⴰ- msysna: dynastie Amazigh vers Aqbu en kabylie
ⵎⵓⴷⴰ- Muda: donner
ⵎⵓⵖⴰ- Muga: comme
ⵎⵓⵎⵛⴰ- Mumucha: qui signigie bébé ou jeune
ⵎⵢⵙⵙⴰ- Myssa: ramasser la mise
ⵏⴷⴰ- neda: la rosée
ⵏⴰⴼⴰ- Nafa: une pause
ⵏⴰⴼⵙⴰ- Nafsa: accouchée
ⵏⵏⴰ- Nana: grande soeur
ⵏⵏⵓ- Nanu: variation de nana
ⵏⵏⵛⴰ- Nanucha: de nanou
ⵏⵏⵛⴰ- Nanuche: idem
ⵏⵏⵢ- Nany: de âinani: franchement
ⵏⵖⴱⵖⴰ- nebgha: on veut
ⵏⵛⴰⵡⴰ- nevhela: s'évader, se suver
ⵏⴼⵅⴰ- Nefkha: orgueil
ⵏⴼⵣⴰⵍⴰ- Nefzawa: dynastie Amazigh
ⵏⵖⵅⴰ- Negela: champs de mûriers

ⵣⵉⵙⵙ ⵙⵖⵏ ⵡⵢⵣⴰⵣⵉⴷ

ⵏⵅⵙⵉⵏⴰ- Negrina: exterminer
ⵏⵖⵉⵡⴰ- Nejla: exiler, expatrier
ⵏⵖⵇⴼⴰ- Nekfa: on a fini
ⵏⵖⵡⴰ- Nella: on est la
ⵏⵖⵛⵛⵎⴰ- Nemcha: ville numide en algérie
ⵏⵖⵏⴰ- Nenna: on a dit
ⵏⵖⵇⵍⴰ- Neqla: planter de arbres ou des oignons
ⵏⵙⵙⵍⴰ- Nesswa: on a bu
ⵏⵙⵙⵖⴰⴷ- Nessuda: partir
ⵏⵍⴰ- Newa: on est cuit
ⵎⵣⴰⵣⴰ- Mezaza: rabâvheuse
ⵏⵣⵡⴰ- Nezla: immoler
ⵏⵣⵙⴰ- Nezra: on a vu
ⵏⵖⵣⵣⴰ- Nezza: on a planté
ⵏⴼⵖⵙⴰ- Nfusa: dynastie Amazigh
ⵏⵉⵍⴰ- Nila: bleu de méthylène
ⵏⵉⵏⵉⵙⵙⵖ: Ninisse: diminutif de anissa
ⵏⵉⵏⵏⵉ- Ninni: l'autre
ⵏⵉⵡⴰ- Niwa: naïveté
ⵏⵖⴰ- Nuna: ville numide en algérie
ⵏⵖⵢⴰ- Nuva: tour
ⵏⵙⵖⴰⵉ- Nsufai: dynastie amazigh dans le sud algérien
ⵏⵖⴼⴰⵜ- Nufat: nous avons trouvé
ⵏⵖⴼⴰⵜ- Nufat: on la trouvé
ⵏⵖⵎⵉⵍⴰ- numida: de numidie
ⵏⵖⵎⵉⵍⵉ- Numidie: état moderne fondé par Masinissa comprenant l'algérie, une partie de la Tunisie,du maroc et del maurétabie
ⵏⵖⵎⵢⴰ- Numya: habitude
ⵏⵖⵍⴰⴰ- Nunda: marcher lentement
ⵏⵖⵍⴰⵉⵍⴰ- Nundina: variation de nunda
ⵏⵖⵏⵊⴰ- Nunja: de lundja, personnage de conte
ⵏⵙⵙⴰ- Nussa: de tanussa: passer la nuit
ⵏⵢⵡⵏⴰ- Nylla: émail
ⵙⵣⵉⴰ- ouzia: sacrifice dun boeyf
ⵇⴰⵏⴰ- Qala: de kalaa it abbas: village en kabylie
ⵇⴰⵏⵉ- Qali: de ineqal: transport à petit pas
ⵇⴰⵎⵏⵉⴰ- Qamunia: région proche de karouan
ⵇⵍⵡⴰ- Qella: chose rare
ⵇⵉⵎⴰ- Qima: assise
ⵇⵙⵙⴰⴰⵙⴰ- Qussara: plaisanterie
ⵇⵙⵣⵣⴰ- Quiza: nouvellement chelf, ville d'Algérie
ⵇⵙⵔⴰ- Qura: de aqura: une poignée de terre
ⵔⴰⵏⴰ- Rada: ville numide en tunisie
ⵔⴰⵉⵙⵙⴰ- Raissa: ville numide près de la goulette en tunisie
ⵔⵙⵇⵉⵎⴰ- Reqima: ville numide en tunisie ou décoration
ⵔⵙⵔⴽⴰ- Rerka: montre sur un cheval
ⵔⵣⴰⵣⵙⵔ- Rezazus: nouvellement Azeffune, ville en kabylie
ⵔⵉⵛⴰ- Richa: médiateur
ⵔⵉⵔⴰ- Rira: rendre
ⵔⵉⵢⴰ- Riva: tristesse, effondrement
ⵔⵙⵎⴰⵏⴰ- Rumana: grenade
ⵔⵙⵅⴰ- Ruga: ville tunisie

*** dictionnaire des noms et prénom bérbères de Shamy CHEMINIs**

ⵍⵇⵉⵢ ⵏⵉⵏⵉ ⵜⵍⵍⵉⵜ.. ⵜⵍⵛ ⵜⵎⴰⵡⴰ ⵙⵙ

ⵙⵛⵇⵉⵅ.ⵏ ⵢ ⵛⴰ ⵣⴰⵅⵅⵙⵅⵏ
ⵢⵉⵎⴰ ⵢ ⵍⵍⴰⵔⵜ ⵜⵔⵎⴰⵇ
ⵙⵔ ⴰ ⵅⵉⵔⵜ ⵜⵔⵇⵇⴰ ⵜⵉⵅⴰⵎⵜ
ⵅⵔ ⵜⵉⵅⵛⵛⴰⵎ ⵍⵔⵜ ⵣⴰⵅⵙⵍⵉ
ⵉⵔⵛⵛⵉⵍ... ⵉⵔⵉⵎⵏⵏ
ⵣⴰⵍ ⵙⵛⴰⵍⴰⵍ
ⵙⵔ ⴰⵜ ⵜⵉⵏ ⵜⵉⵔⵔⴰⵜ ⴰ ⵜⵙⵏⵔⵜ ⵉⵙ
ⵉⵅⴰⵍ ⴰⵛⴰⵍⴰⵍ ⵉⵙ
ⵍⵍⵍⵢ ⵅⵉⵔ ⵔⵍⵍⵅ
ⴰⵔⵔ ⵍⵍ ⵍⵍⵍⵢ ⵔⵛ ⵙⵅⵉⵅ
ⵍⵍⵍⵢ ⵏⵉⵏⵉ ⵜⵍⵍⵍⵢ
ⵜⵛ ⵜⵎⴰⵡⴰ ⵙⵙ
ⵉⵢ ⵉⵗⵅⵛ ⵔⵉ ⵙⵅⵔⵔⵍⵍ
ⵍⵍⵍⵢ ⵍⵔⵛⵛⵍⵍ

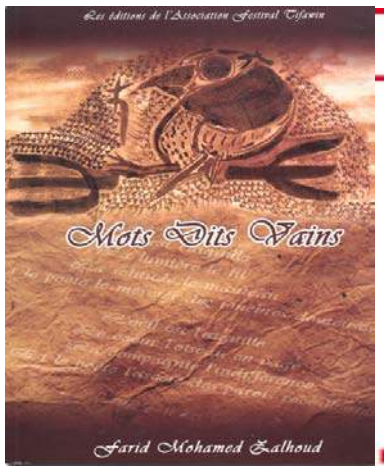

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com

COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en coédition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé "A nlmd tamazight" .

Sur le plan référentiel, "A nlmd tamazight" est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Atlas, dont les auteurs sont Moha ANAJI et Fatima SADIQI.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

ⵓⵏ ⵖⵓⵖ ⵓⵔⵙⵓⵖ

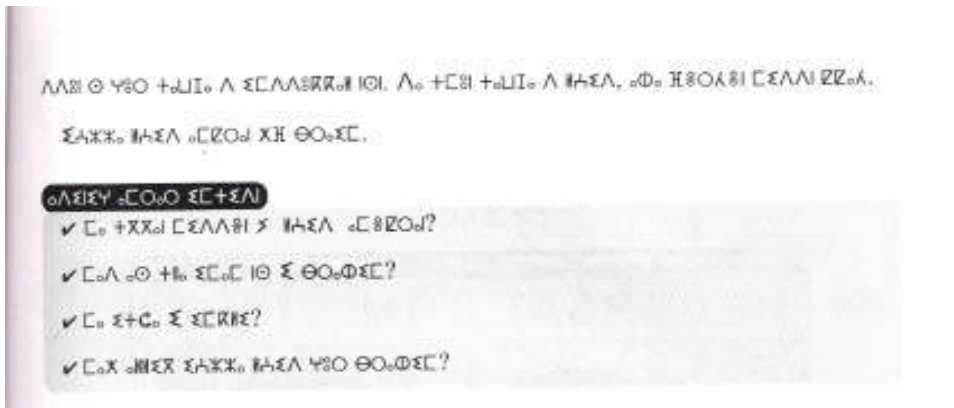

LE CONSEIL TRANSITOIRE DE L'ÉTAT DE L'AZAWAD PRECHE POUR UNE SOLUTION POLITIQUE AU NORD DU MALI

Lettre ouverte à Monsieur le Secrétaire Général de l'Organisation des Nations Unies (ONU), New York (USA), et à Monsieur le Président de la Commission de l'Union Européenne (UE), Bruxelles (Belgique), et à Madame la Présidente de la Commission de l'Union Africaine (UA), Addis Abeba (Éthiopie), et à Monsieur le Président de la Commission de la Communauté Économique Des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), Abidjan, (Côte d'Ivoire).

Vos Excellences,

Permettez-nous, de vous rappeler toute la complexité de la question de l'Azawad et des implications d'une intervention militaire dans cette région.
Ni le problème, ni le milieu humain, culturel et même géographique, ni les acteurs locaux et sous régionaux, ne sont pareils à nuls autres.
L'Azawad, qui est malheureusement et malgré lui, l'épicentre de la crise sahélienne, n'est ni la Somalie, ni l'Afghanistan, en dépit de certaines comparaisons avancées dans les multiples déclarations qui fusent dans la presse. Les paradigmes sont différents, par conséquent, les méthodes et les approches devraient l'être aussi.
Excellences, le conflit qui oppose l'Azawad au Mali remonte à plus d'un demi siècle, après le départ du dernier soldat français du territoire de l'ex Soudan Français.
La nature du conflit demeure fondamentalement politique. Son socle identitaire et culturel était connu bien avant l'indépendance du Soudan Français.
Il est régulièrement rappelé par les soulèvements périodiques de notre peuple depuis l'invasion française et contre l'occupation malienne, dont le dernier en date remonte à janvier 2012.
Nous considérons que la question constitue un cas de décolonisation inachevée du fait de la seule volonté de la France coloniale.
Ce soulèvement porté par le Mouvement National de Libération de l'Azawad (MNLA) a réussi à bouter hors de notre territoire l'armée et les symboles de l'État malien dès le 1er avril 2012, avant de proclamer unilatéralement la cessation des opérations militaires le 5 avril, et déclarer l'État indépendant de l'Azawad, le 6 avril.
Les groupes de narco-terroristes qui occupent aujourd'hui les grands centres urbains de l'Azawad en y semant la terreur s'y sont implantés profitant de l'attitude complaisante de l'État malien et de la complicité active de certains dirigeants qui ont favorisé leur prolifération.
Bénéficiant des soutiens extérieurs dont ceux d'États, ces groupes tentent à présent de spolier les acquis de la libération de notre territoire d'où ils espèrent se fortifier et porter la menace terroriste jusqu'en Occident.

Au-delà de ce sombre tableau, le MNLA, composé de personnes issues de toutes les communautés de l'Azawad (Songhaïs, Peulhs, Maures, Touaregs…), comme le prouve nos démarches, a toujours privilégié le dialogue et la négociation pour résoudre ce conflit.
Malheureusement, le silence et le mépris des régimes maliens à nos offres répétées de dialogue nous ont, à chaque fois, contraints au choix détestable de la guerre que nous impose en permanence l'attitude de l'État malien.

Nous avons souscrit à toutes les initiatives de médiation d'où qu'elles viennent. Nous avons accepté dans l'intérêt supérieur de notre peuple d'envisager toutes les options acceptables de sortie de crise et de règlement définitif du conflit dans la perspective d'une paix durable pour notre peuple, les États voisins et la sous région.
La communauté internationale, plus préoccupée par notre déclaration d'indépendance comme fait constitutif d'atteinte à l'intégrité territoriale de l'État du Mali, nous a mis en quarantaine et a assisté sans rien faire à l'émergence sur notre territoire de forces obscurantistes qui s'y sont installées depuis plus d'une décennie avec la complicité et l'appui avéré de l'État malien.
Le MNLA n'a aucune affiliation, ni avec des groupes extrémistes, ni avec des bandes de narcotrafiquants, et encore moins avec des nébuleuses terroristes. Le temps et les événements l'ont suffisamment démontré. Toute confusion allant dans ce sens ne saurait relever que de la mauvaise foi.
La maturité politique du MNLA, qui n'est plus à démontrer, représente un gage pour la paix et la stabilité dans l'Azawad, les États voisins, la sous région et la communauté internationale, ainsi qu'un levier déterminant pour éradiquer la menace narco-terroriste et extrémiste.
Avec un sens élevé de nos responsabilités, nous avons en permanence affirmé et réitéré notre engagement, y compris au prix du sacrifice ultime, à contribuer à la lutte anti terroriste dans le cadre d'une plateforme internationale. Mieux, nous avions sollicité de la communauté internationale de nous garantir la neutralisation des interférences politiques extérieures néfastes, à charge pour nous d'éradiquer la menace terroriste dont, in fine, nous sommes les premières victimes.
Enfin, nous avons consigné notre philosophie, notre vision sur la base des aspirations de notre peuple, dans une plateforme politique, qui porte des engagements fermes pour nous-mêmes, les nations voisines, la sous région et la communauté internationale.
Le MNLA reste convaincu que :
– sans une reconsidération de la position de la communauté internationale concernant le MNLA, aucune solution fiable ne saurait prendre place. Toute intervention militaire sous régionale ou internationale qui ne s'appuierait pas sur le MNLA est vouée à l'échec, quels que soient par ailleurs les moyens humains, techniques et financiers déployés.
La raison en est que le MNLA, dont l'armée a chassé celle du Mali en quelques jours, est toujours sur le territoire de l'Azawad. Du reste, aucun pays voisin ne peut attester d'avoir vu nos forces franchir sa frontière.
Le MNLA maîtrise parfaitement bien les réalités sociologiques et les règles de la guerre en zone désertique, tout en jouissant d'une bonne connaissance du terrain et du soutien des populations. En outre, le MNLA peut éviter les dégâts collatéraux, ce qui n'est pas le cas de l'armée Malienne et celle de la CEDEAO.
Ce n'est pas tant que nous cherchions à y être associés, mais c'est tout simplement la voie de l'objectivité, de la logique, du réalisme et de l'efficacité que de nous intégrer dans le dispositif de sécurisation de l'Azawad.
Tout cadre qui n'associerait pas le MNLA ne ferait qu'amplifier le chaos et généraliser le danger à toute la sous région.
Nous offrons, compte tenu de ce qui précède, de régler le problème politique MNLA–Mali, et de confier à notre Armée le soin de bouter dehors les narco-terroristes.
C'est la seule solution réaliste, peu coûteuse sur les plans humain et matériel.
Sinon, cette intervention engendrera un immense chaos humanitaire et n'aura aucune chance d'atteindre les objectifs politiques et militaire visés.
Nous vous rappelons que les pays fournisseurs des contingents militaires de la CEDEAO (Mali, Burkina Faso, Niger), Algérie, ont toujours bénéficié de l'assistance de la communauté internationale pour la lutte contre le terrorisme et le trafic de drogue sans succès.
Le scénario idéal reste, cependant, celui qui consiste à parvenir à la stabilisation du pouvoir à Bamako afin de créer les conditions minimales d'une négociation entre le Mali et le MNLA et, in fine, d'aboutir à un accord de paix sur la base duquel sera défini rapidement le schéma de l'éradication de la menace narco-terroriste.
Par ailleurs, nous attirons votre attention, sur la question humanitaire qui apparaît inquiétante.
La situation dans les camps des réfugiés et l'état des populations déplacées deviennent de plus en plus préoccupants, face à la démobilisation de la communauté internationale, plus sensible à l'ampleur de la crise syrienne qu'au drame qui se joue dans le sahel.
De nombreuses personnes, dont des milliers de femmes et d'enfants, errent dans les camps de réfugiés sans aucun espoir. Dans les centres urbains sous la coupe des groupes narco-terroristes, les jeunes sont embrigadés, les femmes terrorisées.
Le MNLA réitère toute sa confiance à vos Excellences et vous assure de tout son soutien dans la réalisation de votre mission, tant est qu'elle tend à la recherche d'une solution définitive et durable du conflit.
Tout en réitérant notre ferme engagement à vous appuyer dans votre tâche, nous prions vos Excellences d'agréer l'expression de notre très haute considération.

Fait le 09 novembre 2012
Pour le Conseil Transitoire de l'État de l'Azawad Hamma Ag Mahmoud
Chargé des Relations Extérieures et de la Coopération Internationale et Moussa Ag Assarid
Chargé de la Communication et de l'Information
Contact : infosmnla@gmail.com

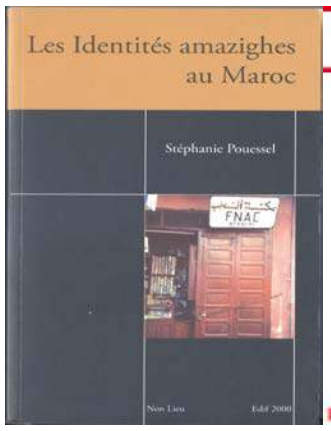

العالم الأمازيغي
AMAZIGH LE MONDE
www.amadalpresse.com

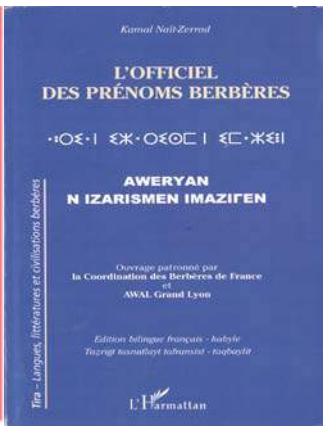

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISSN: 1114 – 1476 – N° 148/ Décembre 2012-2962 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

RACHID RAHA INTERPELLE LE PRÉSIDENT AMÉRICAIN À PROPOSDU CONFLIT MALIEN

Rachid RAHA*

A Son Excellence,
M. Barack Hussein Obama Président des Etats Unis d'Amérique

Objet : Félicitations pour votre réélection et interpellation au sujet du conflit malien

Monsieur Le Président,

Au nom de notre organisation l'Assemblée Mondiale Amazighe, une ONG qui défend les droits des peuples amazighs, nous tenons à vous exprimer toutes nos félicitations pour votre réélection à la tête des Etats Unis d'Amérique et vous souhaitons plein succès dans ce nouveau mandat.

Monsieur le Président,

Vous avez affirmé, à plusieurs reprises, que la question de la lutte contre le terrorisme est l'une des priorités de votre agenda politique. Aussi, permettez moi d'attirer votre attention au sujet de l'intervention militaire imminente qui se prépare, dans l'Azawad, au nord du Mali. Cette intervention risque de se transformer en un génocide maquillé, tout particulièrement, contre nos populations touarègues. Si cette intervention, voulue et orchestrée par le président français, François Hollande, plus soucieux des intérêts économiques de son pays que des droits du peuple touareg, et cela à travers la mise en place d'une armée des Etats africains néo-coloniales-, se faisait sans la collaboration et l'implication directe des révolutionnaires du Mouvement National pour la Libération de l'Azawad (MNLA), afin de déloger les terroristes islamistes, aurait des conséquences désastreuses et irréversibles dans le Sahel, en Afrique du Nord (Tamazgha) et dans les pays occidentaux.
Les vrais dirigeants terroristes salafistes (AQMI, MUJAO et Ansar Eddine), qui occupent les principales villes du nord du Mali (Tombouctou, Gao et Kidal) et s'affrontent directement contre les révolutionnaires du MNLA ne se trouvent pas dans l'Azawad. Ceux qui déstabilisent réellement toute la zone du Sahel sont plutôt à Alger et non dans les montagnes de Tighargharin !
Aussi, si vous êtes décidé à combattre efficacement le terrorisme en Afrique du Nord et au Sahel, vous devriez commencer par diligenter une enquête approfondie au sein des services secrets de l'armée algérienne, ancienne SM (Sécurité Militaire) devenu DRS (Département du Renseignement et de la Sécurité). Le vrai chef d'AQMI (Al Qaïda au Maghreb Islamique) n'est pas Abdelmalek Droukdel, mais les généraux qui contrôlent la DRS ; vous pouvez voir à ce sujet, l'excellente étude de François Gèze et Salima Mellah : www.algeria-watch.org/fr/aw/gspc_etrange_histoire_intro.htm) qui affirment que: « en dehors du secteur des hydrocarbures, la seule institution qui fonctionne vraiment… Quadrillant la société, contrôlant une part importante du commerce extérieur, nommant nombre de hauts fonctionnaires, y compris parmi les ambassadeurs, infil-

trant les médias, la police, les entreprises d'État, les partis politiques et les groupes islamistes armés, soupçonnée d'être derrière plusieurs attentats et de multiplier les coups tordus, elle désinforme et manipule l'opinion comme, d'ailleurs, les présidents à coup de rapports volontairement erronés ou faussement alarmistes» c'est la DRS. D'autres études pertinentes telle que celle de l'universitaire britannique Jeremy Keenan (http://www.rue89.com/2010/08/09/germaneau-la-main-de-lalgerie-dans-le-fiasco-militaire-francais-161541 et http://www.tamazgha.fr/Le-role-du-DRS-dans-ce-qui-se.html), de l'anthropologue de CNRS Hélène Claudot-Hawad et de Djameleddine Benchenouf, de l'Université de Lyon, convergent vers les mêmes conclusions : l'AQMI ne serait que l'émanation du GSPC (Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat), qui à son tour, ne serait que la continuation des GIA (Groupes Islamiques Armés), et qui au fond ne sont que des créations des services secrets militaires algériens.
La plupart des grands chefs des mouvements sanguinaires précités, coupables de milliers d'assassinats de citoyens et d'intellectuels innocents, que ce soit Djamel Zitouni, Hassan Hattab, Antar Zouabri ou Nabil Makhloufi (chef d'AQMI au Sahara mort le 9 septembre dernier) sont bizarrement d'anciens militaires algériens !
Ce qui est pour le moins curieux c'est que ces terroristes se concentrent dans deux régions amazighophones d'Algérie, à savoir la Kabylie et le pays Touareg.
Les terroristes salafistes (AQMI, MUJAO et Ansar Eddine),- qui appliquent directement la « charia » et terrorisent la société civile, avec comme victimes principales des femmes touarègues, battues et humiliées en plein public-, ne sont que des marionnettes à la solde des agents militaires algériens qui essayent à de déstabiliser à tout prix cette région du Sahara, qui était autrefois l'une des régions les plus sûres au monde et les plus hostiles à toute forme d'extrémisme islamique.

Monsieur le Président,

Venir à bout des groupes terroristes salafistes au Sahel ne peut se faire qu'à condition d'impliquer les révolutionnaires du MNLA dans toute opération militaire ; ce qui suppose de reconnaître le droit à l'autonomie de l'Azawad dans le cadre d'un Etat fédéral malien. Voir à ce sujet : http://charqi.blog4ever.com/blog/lire-article-379408-9516728-l_azawad_entre_droits_des_peuples_a_disposer_d_eux.html).
Par ailleurs, il conviendrait de forcer à l'ouverture d'une enquête internationale urgente portant sur les archives de la DRS algérienne, afin de délimiter les responsabilités et de traduire les coupables devant la justice internationale. Ce n'est pas normal qu'après l'assassinat de 126 civils amazighs de la Kabylie pendant le « printemps noir de 2001», aucun responsable algérien ne soit traduit en justice, ni même Hassan Hatab qui court paisiblement dans les rues, tandis que le cynisme du pouvoir algérien, à travers le nouveau ministre algérien de l'intérieur, Ould Kablia, insulte directement les amazighs de la Kabylie en les traitant d'avoir contribué à la prolifération du terrorisme islamiste d'AQMI !
En vous remerciant de votre diligence, dans l'intérêt que vous porterez à cette missive, veuillez agréer, Monsieur Le Président, l'assurance de notre considération fort distinguée.

*** Président délégué pour les Affaires Internationales de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)**

AWAL IDDEREN

محمد بسطام
bastam56@gmail.com

من يحمي الطابع الرسمي للأمازيغية ؟

إعطاء الطابع الرسمي للأمازيغية بكل تجلياتها الهوياتية حكاية تتحكم في ميكانيزماتها عقليات اعتادت الإفشال والعرقلة والمزايدات الكلامية في المناسبات والمنابر المهاتراتية الموغلة في التخلف يحف بها واقع سياسي متشبث بمنطق الثبات والاستمرارية، أي إبقاء الوضع على ما هو عليه مع بعض التوابل الكلامية الزئبقية من قبيل التعدد والتنوع والملكية المشتركة، كأن الأمازيغية المتجدرة في العمق المغربي الإفريقي المتوسطي في حاجة إلى كلمات المتكلمين ومغالطات المغالطين لكي تكون ملكا لكل المغاربة ،ولكن مع وقف التنفيذ.

لقد مر أكثر من سنة ونصف على الترسيم الدستوري للغة الأمازيغية، ومرت سنة على الانتخابات التشريعية التي أفضت إلى تشكيل الحكومة الحالية ،التي اعتقدنا مع حركاتها التسخينية الأولى أن وضع الأمازيغية سيعرف بعض الانفراج ، سيما وأن الحديث كثير عن الاستثناء المغربي، وانفراده ضمن المنظومة العروبية الكابسة على الأنفاس حتى كادت أن تخنقها نظرا لارتباطها الوثيق بالاستبداد الذي انتفض ضده المنتفضون ،إلا أن واقع الحال ينفرد باستثناء خاص جدا تجاه وضعية الأمازيغية.

لقد تم استصدار قرار بمنع استعمال اللغة الأمازيغية بالقبة البرلمانية ، ولم يتحرك أي متحرك للطعن لدى المجلس الدستوري في لادستورية القرار المهزلة ، سواء من قبل الأغلبية أو ال «معارضة» ؟؟؟

أو حتى من تلك الكائنات المحسوبة على ال «راديكالية» التي سطت على نضالات 20 فبراير الشبابية وأفرغت مشروعها الطموح في التغيير من محتواه، وداخل نفس القبة تم احتقار الإنسان المغربي من طرف رئيس فريق برلماني لحزب ما انفك رواده وفرسانه يتشدقون بكونهم يتبنون مطالب الحركة الأمازيغية، هذا الـ «رئيس» الـ «موهوب» المتنقل من «التقدمية» إلى حيث تؤكل الكتف «بصاحتو» اعتبر في جلسة تشريعية دستورية أن الأمازيغية مجرد «شلحة»، وأهلها مجرد «شلوح» يبيعون «الزريعة»، حدث كل هذا ومر وبقي صاحبنا في موقعه دون حسيب ولا رقيب ولا ربط للمسؤولية بالمحاسبة ولا هم يحزنون، وداخل نفس القبة الوثيرة روي عن وزير التعليم العالي بكاؤه عن زمن «اللهجنة» الذي اعتقدنا أنه قد ولى إلى غير رجعة، مما يوحي بأن الحزب الحاكم الذي ينتمي إليه ما زال متشبثا بجعل الأمازيغية عبارة عن «تيلواح»، أي إخضاعها للتبعية للمشرق والخليج.

أما التعليم الذي أنفق المنفقون على «إصلاحه» وبرنامجه الاستعجالي الفاشل، وعلى تكويناته المذرة للدخول ملايير الدراهم، فلم تستفيد الأمازيغية من (فلس)واحد منها ، لتجد نفسها في وضعية صعبة ،إذ يتخلص المتخلصون من مسؤولية تدريسها بكل سهولة، دون حسيب ولا رقيب، حتى الاجتهادات التربوية لبعض المؤسسات (تيكيوين بأكادير) قد تم الإجهاز عليها، ليتم الحديث عن أسلوب (9 زائد 1)، وإعادة تكوين المكونين وبنفس الوثيرة ؟؟.

كل هذا وغيره كثير، يدفعنا إلى التساؤلات التالية: هل فعلا يمكن الحديث عن الترسيم الدستوري للأمازيغية؟ هل هناك مؤسسات لحماية الطابع الرسمي لها؟، وإذا كانت الأمازيغية ملكا للشعب كما يحلو للبعض أن يلوكه، فهل يتم احترام هذا الشعب؟،فمتى نتخلص من خزعبلات الماضي الذي قيل : إننا دفنناه؟ فإلى متى سيظل هذا الوضع البئيس؟.

تماينوت تدين الإعتداء على باحث قام بزيارة لمعلمة تاريخية تحولت إلى منتجع سياحي

أدانت منظمة تماينوت، فرع الأطلس الصغير، الإعتداء الذي تعرض له الناشط والباحث الأمازيغي هشام حسون، معتبرة إياه فعلا همجيا في حقه، داعية كل الجهات المسؤولة إلى اتخاذ التدابير اللازمة في حق الجاني. موضحة أنها ستقوم بكل الإجراءات القانونية التي تصون كرامة مناضلها من كل أنواع الحكرة ، مطالبة في ذات الآن، الجهات المختصة بترميم وصيانة جل معالم التراث المادي واللامادي بإفران، وإدراج التاريخ والحضارة المغربية اليهودية ضمن المقررات الدراسية لتمكين الأطفال والشباب من معرفة التسامح والتلاقح الذي عرفه المغرب منذ السنين الخوالي، مع تأسيس متحف يصون ذاكرة الحضارة المغربية اليهودية بإفران وحماية التراث المغربي اليهودي من الإندثار. وكان رئيس فرع تماينوت بالأطلس الصغير، وهو طالب باحث بكلية الآداب بجامعة ابن زهر بأكادير، ماستر الأمازيغية، قام يوم الأربعاء 31 من اكتوبر2012 على الساعة الحادية عشر صباحا، بزيارة تفقدية في إطار بحث أكاديمي للمعلمة التاريخية، معلمة الملاح، إلا أنه تعرض لوابل من السب و الشتم و القذف و الضرب من طرف مستثمر، ادعى أنه يمتلك المعلمة و ليس من حق أي شخص القيام بزيارة المعلمة التي تحولت إلى منتجع سياحي. و توعد بالقتل كل باحث أو زائر يريد تفقد المعلمة و يقول بالحرف " ما بقا شي تراث هنا، دبا ولا داري "، حسب تصريح أدلى به هشام حسون للجريدة .

منتدى «الولاءات» الريفية والركوب على معاناة الريفيين

* فكري الأزراق

منذ التحضير لمنتدى «الكفاءات الريفية» (في الواقع «الولاءات» الريفية) الشابة، تعالت أصوات من الريف رافضة لهذا المشروع جملة وتفصيلا، معتبرة أنه يهدف إلى توجيه «ضربات تحت الحزام للحركات الاحتجاجية بالريف»، وهي قراءة أقرب بالكثير إلى الواقع على اعتبار أن المشروع يأتي في ظرفية زمنية وسياسية حساسة بالنسبة للمخزن الذي يعرف الجميع هشاشته كلما تعلق الأمر بمجابهته مع الرأي العام، وهي الظرفية التي استنفذ فيها المخزن المركزي كل السبل (احتواء، اعتقال، اغتيال) لإيقاف المد التصاعدي للحركة الاحتجاجية بالريف، خاصة ببلدة آيث بوعياش، دون أن يتأتى له ذلك بفعل استمرار الشروط الموضوعية التي كانت السبب في اندلاع الاحتجاجات، ليتجه مؤخرا إلى خلق «منتدى الكفاءات الريفية» كخطة/ آلية من بين آليات أخرى تهدف إلى إيقاف المد التصاعدي للحركة الاحتجاجية بالريف.

ولنا أن نتساءل، حول حقيقة الأهداف التي تأسس من أجلها الإطار المذكور، فهل بهدف تنمية الريف كما يُروج لذلك المُنجرفين مع تيار العدوى المحدثة في المشهد السياسي منذ تأسيس حزب الأصالة والعاصرة؟ فإذا كان الهدف تنمية الريف فعلا، فلماذا تأسس الإطار بالرباط؟ ولماذا بالضبط في أحضان حزب القصر؟ خاصة وأن العلاقة بين الريف والقصر مطبوعة بالريبة والتشنج تاريخيا؟ ثم ما علاقة الرباط كمركز للقرار السياسي تتم فيه طبخ كل الخطط السياسية والأمنية، (إحراق شهداء الحسيمة، تشديد القبضة الأمنية على آيث بوعياش ...) بالريف كمنطقة جغرافية وسكانية تُعتبر من أهم مناطق الممانعة، وذات تاريخ طويل من الصراع غير المتكافئ مع المخزن المركزي؟ وإذا كانت الغاية هي التنمية فلماذا لم يتم تأسيس المنتدى في إحدى مناطق الريف؟ ولماذا تأسس في هذه الظرفية الزمنية بالضبط؟ ألم تكن موضوعة التنمية تثير الكثير من الأسئلة المحورية والعميقة ذات الارتباط بما هو سياسي منذ 1956؟

إن جميع المؤشرات تبين بما لا يترك المجال لأي شك بأن المنتدى الذي، يُقال أن من أسباب نزوله مقاربة موضوعة «التنمية» لا يعدو أن يكون آلية جديدة من بين آليات كثيرة متعددة يستعملها المخزن المركزي اللاديمقراطي من أجل إخضاع الريف والريفيين، كما أن ذات الإطار الملتصق بمؤخرة الجرار الذي بدوره مؤخرة المخزن الملكي لا يعدو أن يكون وسيلة أخرى يتم «تجريبها» لاستكمال تنفيذ برنامج مخزني يروم إلى تطويع الريف والريفيين، شُرع في تنزيله مباشرة بعد «غرق سفينة بنزكري» التي كانت تهدف إلى رسم صورة جديدة للعلاقة بين الريف والمركز عن طريق برنامج الإنصاف والمصالحة.

إن المنجرفين مع تيار العدوى التي انتقلت من المشهد السياسي إلى المشهد الجمعوي، يحاولون بشكل أو بآخر احتكار الحديث باسم الريف والريفيين، لنظل نحن أبناء هذا الريف الصامد لا حق لنا أن نكون أحرارا في آرائنا وقراراتنا، ليس لنا الحق في أن يكون عندنا رأي، ومجرد «عندنا» ليس لنا الحق فيها وإلا فإننا نعمل لصالح هذا الطرف أو ذاك، أو أننا مع هذا المتجبر أو هذا المبهم المطلق، وإن أردنا أن نكون موجودين فعلينا أن نلعب لكن الملعب مكتنف بظلام دامس على غرار الظلام الذي يخيم على الدولة ومؤسساتها وأحزابها...، إنها قيامة المخزن والمخزنيون يبتسمون ويجدون الكلمات المناسبة لزيادة نسبة الظلام في هذا البلد المظلم العجيب.

نعم هذا هو البلد العجيب المظلم، أحزاب سياسية ومنظمات نقابية وجمعيات مدنية بدون بوصلة تسير في الظلام الدامس بتوجيه من أصحاب القرار الذي لا يناقش، وهي بذلك تزيد من نسبة الظلام والإبهام في هذا البلد الذي له كل فرص النجاح بشرط أن يشعلوا الأضواء.

فقد أبانت الدولة المركزية عن فشلها الذريع في الريف خلال أزيد من نصف قرن على الاستقلال الشكلي للمغرب، والساسة الريفيين المنجرفين مع تيار العدوى السياسية يعملون على تحويل اتجاه كل المبادرات الاقتصادية التي يأكل بها المخزن المركزي الثوم الأوروبي بفم الريف والريفيين، والتي من المفروض أن يستفيد منها الريف إلى مجرى آخر بدعم استمرار اقتصاد الريع والبحث عن الولاءات بدل دعم الكفاءات ومجازاة العمل والمثابرة. والقضية الريفية ما يخدمها وما لا يخدمها واضحة لا يشوبها غموض في علاقتها بالمخزن الإقصائي اللاديمقراطي وبالتالي فان أية هرولة نحوه ما هو إلا ضرب للقضية ومبادئها.

إن الريف أكبر من الجميع وهو في النهاية للجميع، وفي هذا الريف الذي لم ينته فيه بعد عهد الثوار، لماذا يعز لحد الآن أن نكون بعد أزيد من نصف قرن على طي صفحة وبداية صفحة جديدة كغيرنا من الشعوب في البلدان الديمقراطية نتمتع بحق التسيير الذاتي في إطار الدولة الفيدرالية؟ يقولون إنه مسلسل طويل، نعم طويل، لكن كم يحتاج هذا المسلسل؟ عشرين سنة؟ ثلاثين؟ أربعين؟ من يعرقل من؟ من هو العجلة ومن هو العصا؟

إن سمة الهرولة إلى أحضان الأرصدة المنفوخة والشقق الفاخرة وإلى الاغتناء المادي والسياسي على حساب معاناة شعب ومناضلين ذاقوا مرارة الصمود والثبات لسمة من سمات الانتهازيين والوصوليين، ويشهد التاريخ أن الريف عرف رجالات مقاومة شرسة وتضحيات جسام في سبيل الاستقلال والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما يشهد أنه عرف انتهازيين ووصوليين استغلوا ثبات وصمود الأشاوس لتحقيق مرامي يخيل إليهم أنها نهاية الدنيا كما يفعل اليوم هؤلاء الذين يدعون أنهم يمثلون الريف ويدافعون عنه، والملتصقين بمؤخرة تراكتور الهمة.

تدمير التراث اليهودي الامازيغي بإفران و منع الزوار من زيارة المعلمة !

* هشام حسون

أرشليم الثانية ، أو القدس الثانية، هي التسمية التي أطلقها اليهود على إقامتهم بمنطقة إفران الاطلس الصغير، حيث اعتبرت أول منطقة يستقر بها اليهود بعد توجههم إلى المغرب وتضم ، العديد من المآثر اليهودية، التي يعود تاريخها إلى حقبة ما قبل ميلاد المسيح.

بعد الاستقلال، غادر اليهود منطقة إفران، نحو فرنسا وكندا.. بينما تم ترحيل الأسر الباقية نحو إسرائيل، و تعريض بناياتهم للإهمال والطمس من طرف مسؤولين لا يقدرون التاريخ حق قدره... و بعده تم نهب كل المعالم اليهودية من حجارة نقشت عليها حروف لغتهم و رموز معتقداتهم المحلية ....

حسب الروايات التاريخية، فإن إيفران الأطلس الصغير تعتبر من أقدم موقع للتواجد اليهودي بالمغرب. وقدم يهود إيفران من فلسطين في زمن «نبوخد نصر» ملك البابليين بعد التدمير الأول للهيكل حوالي العام 3175 حسب التقويم العبري الموافق لسنة 586 قبل الميلاد، وذلك عبر مصر والضفة الشمالية للصحراء، باحثين عن مكان تتنفس فيه الروح، إلى أن وصلوا إلى الواجهة الأطلسية، فنزلوا بماسة أو برأس «كريزيم» أو ربما بمركز من المراكز الفينيقية أو القرطاجية القديمة يدعى vadene على واد نون، حوالي 3400، حسب التقويم العبري 361 قبل الميلاد.

بعد تحالفهم مع السكان الأصليين، أسسوا مملكة بالمنطقة، وكان «أفراتي» أول ملك عليها. وهو من قبيلة «افراييم» وهي واحدة من إثنى عشر قبيلة باسرائيل، استمدت إسمها من الابن الثاني للنبي، وهي قبيلة مشهورة بشجاعتها.

استقر الافراتيون طويلا بإفران وعندما دعا «اسدراس» esdras وهو المؤسس الثاني للهيكل ومجدد الأمة اليهودية، يهود العالم إلى العودة إلى القدس، لم يستجب الافراتيون لدعوته، وفضلوا الإستقرار في وطنهم الجديد..

في الوقت الذي فضل اليهود العيش هناك بافران، احتل الجينرال الروماني تيتوس Titus في عهد حكم والده الإمبراطور Vespasien فلسطين، حيث حارب سبع سنوات لاحتلال القدس.

وعندما دخلها أخيرا، سنة 70 قبل الميلاد مدمرا كل شيء وراءه، كان 100 ألف يهودي قد لقوا حتفهم قتلا أو حرقا، بينما تم أسر 16 ألف يهودي. أما الذين نجحوا في الفرار فقد هاجروا، عبر حوض البحر الأبيض المتوسط إلى مدن لشبونة وغرناطة وتطوان، ولجأت بعض العائلات إلى إيفران الأطلس الصغير..

بعد استقرار اليهود في دوار «السوق أوفلا»، شرعوا في تشييد حي سكني خاصا بهم، أي الملاح، و بناء مكان للإقامة وللعبادة. وبني الملاح بطرق تقليدية، يحيط بها سور يبلغ ارتفاعه ما بين 9 و10 أمتار. يتخذ الملاح شكل مثلث طول قاعدته 110 أمتار وطول أحد ضلعيه 264 مترا، أما طول رأسه فيبلغ نحو 33 متر. وقد بني في موقع استراتيجي، جغرافيا و اقتصاديا، وهو أقدم و أكبر ملاح في الجنوب المغربي، لذلك شكل نقطة هامة في تجارة القوافل السودانية وهو الدور الذي سينشط أكثر خلال القرنين 18 و 19 بتأثير من الصويرة.

وحسب السكان المحليين، فإن منازل الملاح تتميز بمساحة كبيرة لأنها تضم عدة أسر، فنجد منزل واحد يحوي ستة أوسبعة أسر ومن المستحيل أن تجد منزلا يضم أسرة واحدة، هذا الأمر حتم على اليهود بناء منازل ذات مساحة كبيرة لإحتضان فروع العائلة.. ويضيف السكان أن اليهود بعد رحيلهم، بعد استقلال المغرب، فضلوا بيع جل ممتلكاتهم فيما تركوا الكتب والمخطوطات والأثاث الرخيص في الملاح، قبل أن يستولي السياح على جميع الكتب والمخطوطات، وتتعرض المنازل للتخريب، حيث تحول بعضها حاليا إلى مجرد أبنية مخربة وأطلال مهجورة.

لم يجد اليهود أدنى مشكل للاندماج كليا في المجتمع الامازيغي بالجنوب المغربي، حيث عاشت الطائفة اليهودية بإيفران في وئام وسلام مع الأمازيغ. .. لدرجة أن بعض الأعياد الدينية اليهودية تحمل أسماء أمازيغية، فعيد الخيام الذي يدوم سبعة أيام يحمل إسم «عيد بوتخيامين»، وعاشوراء يحمل إسم «عيد ابومان». ودفع الإندماج الكامل اليهود في المجتمع الأمازيغي، هؤلاء إلى حفظ نصوص الطقوس الدينية باللغة الأمازيغية عوض اللغة العبرية..

كما تحوي المعلمة مقبرة ، يرجع تاريخها إلى حقبة ما قبل الميلاد، قبور سبعة أولياء مقدسين لدى اليهود، وتلقب ب «اولاد شميرو سبعة». وأهم ما يثير عين زائر المقبرة، هو كثرة الشمع المذاب على القبور، مما يدل على كثرة الزوار اليهود، الذين يحجون إلى المنطقة كل سنة من داخل المغرب وخارجه، للترحم على قبور أقربائهم وذويهم..

تضم المقبرة اليهودية قبور قديمة جدا، من بينها قبر يوسف بن ميمون وايلي الجليلي Elie le Galiléen الذي يعتبر أقدمها على الإطلاق .. وبوسط المقبرة اليهودية بافران يوجد قبر وايس بن يحيا الذي يحمل كتابة تقول:»الثاني في القداسة»، ثم تاريخ 4762 عبرية، 1002 ميلادية. ويجاور قبر بن سيبوني يمينا ويسارا قبر العالم الذي يعتبر تاج اسرائيل وقديسها : إنه الحبر سوسان بن أمغار المتوفى سنة 4254 عبرية 493 ميلادية. كما تضم مقبرة إيفران قبر يوسف بن سبات المتوفي سنة 4000 عبرية موافق 239 ميلادية، وقبر إبنه الحبر الأكبر صامويل. ودفن الحبر الأكبر شلومو اوحيون وابنه الحبر مكلوف بنفس المقبرة.. أما قبور الأحبار الكبار دافيد بن ايسو وشلومو افلالو ويوحنا بار موش، فتوجد قرب قبر سلومون بن عبو وهو عالم دين ورجل معجزات..

كما تضم إفران الأطلس الصغير مجموعة من الكنائس اليهودية، ويصل عددها إلى ثلاثة كنائس هي: كنيس البنداني، كنيس الحزان يعقوب، ثم كنيس بيت هاميدراش..

رغم عراقة هذه المعلمة، فلا أحد يقدر ها، إلا من رحم ربك، إذ أصبحت وضعية كارثية، اندثرت المعلمة، تهدم كنيس قديم بالكامل بعد الأمطار الغزيرة، التي عرفتها المنطقة في السنوات الماضية. وحتى بعض المستثمرين «الجهال» لا يقدرون القيمة التاريخية لتلك المعالم فخربوا منها الشيء الكثير. أما الدراسات التي وضعت لربط المنطقة بالطريق المعبدة، فلم تحترم الأسوار التاريخية المحيطة بالملاح الجنوبي، وتم ردم أجزاء من السور لإنجاز الطريق دون أي اعتبار لقيمتها الثقافية الكبيرة.

يتوجب على السلطات المختصة إعادة الإعتبار للمعلمة و وضع تصنيف للموقع وقيده ضمن لائحة المواقع التراثية بالمغرب. منذ أبريل 2009 وجه نداء إلى جمعيات المجتمع المدني حول وضعية الملاح لإنقاذه و تتدارك ما يمكن تداركه فكان تجاوب ردود فعل قوية، وكان أغلبها يدين وضعية المعلمة ، محملة السلطات المحلية بالمنطقة كامل المسؤولية عن ذلك. وتدخلت عدة جهات رسمية ومدنية في الموضوع تمخض عن ذلك إعداد دراسة تقنية حول الموقع، أعقبها وضع مخطط استعجالي لترميم ملاحات الجنوب المغربي ومقابر اليهود لحفظ الذاكرة التاريخية لتلك المناطق . مباشرة بعد تخريب وهدم المعلمة تمت تسوية منازل الملاح القديم بالأرض، من أجل استغلالها كحديقة تابعة لمأوى سياحي قيد الإنشاء.

إن أكبر المفارقات هو أن مشروع بناء مأوى سياحي على أنقاض ملاح إيفران، تم تمويله من الدولة عبر عدة مؤسسات رسمية، منها برنامج إنقاذ وتثمين الواحات والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بولاية كلميم .. ولم تحرك السلطات المحلية والمجلس الجماعي ساكنا لإنقاذ ملاح إيفران من أعمال الهدم والتخريب.

كما أصدرت جمعيات المجتمع المدني بيانات إدانة وعرائض استنكارية لما تعرض له ملاح ايفران. لكن لسوء الحظ لم تتغير حالة المعلمة ، بل شيد المأوى السياحي و استغل ما تبقى من المعلمة كمطرح للأزبال من طرف مستثمر.

وبصفتي باحثا، وبعد أن قمت صبيحة يوم الأربعاء 31 أكتوبر2012 على الساعة الحادية عشر صباحا، بزيارة تفقدية للمعلمة التاريخية بأفران ، معلمة الملاح، تعرضت لوابل من السب و الشتم و القذف و الضرب من طرف مستثمر وادعى أنه يمتلك المعلمة و ليس من حق أي شخص القيام بزيارة المعلمة ، خصوصا بعد أن خولت له السلطات المحلية بناء منتجع سياحي و تدمير جزء كبير من المعلمة اليهودية و تغيير معالمها . و توعد بالقتل كل باحث أو زائر يريد تفقد المعلمة و يقول بالحرف " ما بقا شي تراث هنا، دبا ولا داري ".

* استاذ باحث بماستر اللغة الامازيغية ابن زهر اكادير

الشبكة الثقافية الأمازيغية في أمريكا

بعد عدة مشاورات ولقاءات بين المهتمين بالأمازيغية لغة وثقافة وهوية حول إمكانية تأسيس جمعية مستقلة تهتم بالثقافة الأمازيغية عموما، وإيماناً بضرورة إيجاد إطار قانوني وتنظيمي يوحد رأى جميع مكونات القضية الأمازيغية وأيظاً للمساهمة في تطوير ونشر الثقافة الأمازيغية بجميع مكوناتها في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خاصة والعالم بأسره عامة، تم يوم 17 نوفمبر2012 بمدينة بوسطن بولاية ماساشوسيت الأمريكية تأسيس جمعية أمازيغية تحت إسم "الشبكة الثقافية الأمازيغية في أمريكا وهي منظمة غير حكومية لاتسعى إلى الربح، مبنية على أساس التعريف والنهوض بالثقافة الأمازيغية، والعمل على تحسيس الرأي العام

بالتحديات والموعقات التي تواجه الأمازيغ وثقافتهم، وجاءت تشكيلة المكتب الإداري على الشكل التالي:

زهير أزروهمار رئيسا، ابراهيم يوغرتن نائب الرئيس، عزيز أفولوس كاتبا عاما، حفيظ بوري نائب للكاتب العام، صلاح مجتهد امينا للمال، مريم الغرفي نائبة أمين المال، ويوسف الخير: مكلف بالجانب الفني، سمية أيت الحاج : مكلفة بالتنسيق مع الجامعات الطلابية، حميد الحو: مندوب الجمعية في ولاية نيوجرسي، نور الدين علالي: مكلف ببيانات الجمعية وعزيز القاضي : مكلف بالتنسيق مع الجمعيات.

للإتصال بالشبكة الجمعوية
AzettaUsa@gmail.com

تاريخ ومستقبل الطابع البريدي

نظم بريد المغرب ندوة دولية بالرباط يوم الخميس 22 نوفمبرتخليدا للذكرى المائوية للطابع البريدي وشارك في هذا اللقاء، الذي يصادف الذكرى 120 لتأسيس بريد المغرب، مؤرخون بارزون، وهواة الطوابع، وخبراء عالميون لمناقشة تاريخ البريد المغربي والطوابع البريدية.

وفي كلمة لأمين بن جلون التويمي، المدير العام لبريد المغرب، أوضح فيها على أن بريد المغرب أصدر ورقة تذكارية من طابعين بريديين، ولوحة تتكون من 12 طابعا بريديا تخليدا لهذه المناسبة.

وتحمل الورقة التذكارية صورة السلطان مولاي الحسن الأول، مؤسس البريد المغربي المعاصر، وكذا الظهير التأسيسي في تلك الفترة، كما تجسد هذه الورقة «الرقاص» وهو يحمل «الشكارة»، فيما تضم اللوحة 12 طابعا بريديا، بينها 6 طوابع تمثل أختاما مع بصماتها، و6 طوابع بأختام دائرية مع بصماتها بألوان مختلفة.

وأضاف المدير العام لبريد المغرب أن الأختام المستعملة في هذا الإصدار تمثل مدينة طنجة، العاصمة الديبلوماسية للمغرب آنذاك، التي عرفت تأسيس أول مكتب بريدي أجنبي، كما شهدت ظهور مكاتب محلية.

وأشاد جان فرانسوا لوجيت، ممثل الاتحاد البريدي العالمي، بمجهودات بريد المغرب منذ تأسيسه في تطوير هذا المجال، والتي توجت بحصوله على ميدالية فضية، بعد مشاركته في مسابقة الطوابع البريدية التي نظمت على هامش المؤتمر البريدي العالمي المنعقد بالدوحة، تحت رعاية الاتحاد البريدي العالمي.

ومن جهته وقف عبد الحق المريني مؤرخ المملكة عند المراحل التي مر منها الطابع البريدي بالمغرب، منذ عهد السلطان مولاي الحسن الأول سنة 1891، لما بلغ إلى علمه عزم بعض الأجانب إنشاء مكتب بريدي محلي يعمل بين الجديدة ومراكش، حيث أصدرالسلطان الحسن الأول أوامره من أجل إحداث مكتبين بريديين تجريبيين، قبل تعميم التجربة الناجحة على 13 مدينة. ورأت النور أول وحدة تؤمن نقل الرسائل بالمغرب يوم 22 نونبر 1892 بظهير للسلطان مولاي الحسن، نص على قواعد تنظيم واشتغال الإدارة البريدية، كما حدد الروابط البريدية بين عدد من المدن، مشيرا إلى أن «الرقاص» هو من ينقل الرسائل سيرا على الأقدام مسافات طويلة أو ركوبا على الدابة.

وأضاف المريني أن الطابع البريدي المغربي ظهر يوم 22 ماي 1912، في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ، وكان يمثل الزاوية العيساوية لطنجة، ويحمل الوحدة النقدية المسماة آنذاك الموزونة، وكان عبارة عن ستة طوابع بريدية تحمل على واجهتها ألوانا وقيما مختلفة، مشيرا إلى أنه مع مجيء الحماية، قسمت الخدمة البريدية إلى منطقتين برمزين مختلفين.

وأبرز مؤرخ المملكة أن أول إصلاح عميق عرفه البريد، كان من خلال إحداث مكاتب مهيكلة تقدم الخدمات البريدية والتلغرافية، خاضعة لسلطة المكتب الشريف للبريد والتلفون والتلغراف المحدث مجدد تحت الحماية.

ومع استقلال المغرب سنة 1956، يضيف المريني، أحدث المغفور له جلالة الملك محمد الخامس وزارة البريد والتلفون والتلغراف، بدلا عن المكتب الشريف، ووضعت سياسة لتطوير القطاع. كما أصدر البريد المغربي سنة 1962 طوابع بريدية باللغتين الفرنسية والعربية، تحمل صورة المغفور له جلالة الملك محمد الخامس بالعملة المغربية «الدرهم».

بعد 16 سنة من التأسيس، أمنزو تجدد مكتبها المسير

عقدت جمعية أمنزو للثقافة والبحث والتنمية جمعها العام العادي وذلك يوم 17 نونبر 2012 بمدينة خنيفرة، وبعد قراءة التقريرين الأدبي والمالي، تشكل مكتب جديد لأمنزو، مكون من لحسن باجي رئيسا، محمد أهريشي والصفية الطالب نائبين للرئيس، لحسن زروال كاتبا عاما و أعفير عبد الواحد وسعيد باجي نائبين للكاتب العام، وعبدالرحمان باجي أمينا للمال ولحسن أوشليف ومحمد مهلاوي أمينين بالنيابة وفاطمة حرشا وأبوقس محمد مستشارين.

سيدي قاسم تحتضن ملتقى السينما والإبداع الفني الأمازيغي

تحتفي مدينة سيدي قاسم بالفنون الأمازيغية ما بين 28 و30 دجنبر 2012، وذلك باحتضانها لفعاليات ملتقى السينما والإبداع الأمازيغي الذي سينظمه النادي السينمائي لسيدي قاسم بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و نيابة وزارة التربية الوطنية والمركز السينمائي المغربي والمجلس البلدي للمدينة والمندوبية الإقليمية للتعاون الوطني.

يتضمن البرنامج العام عدة فقرات، أهمها تكريم المخرج الأمازيغي الشاب حماد بايدو الذي حصل على الجائزة الكبرى لمهرجان إسني ن وورغ بأكادير شهر شتنبرالماضي. بالإضافة إلى ورشات لتعليم أبجدية تيفيناغ من تأطير الأستاذ لحسن واديرو ، وموازاة مع ذلك سينشط أستاذ اللغة الأمازيغية السيد مصطفى أموش ورشة حول منهجية تدريس الأمازيغية للطلبة الأساتذة بالمركز الجهوي للتربية والتكوين. يتضمن البرنامج كذلك توقيع كتاب « الفيلم الأمازيغي، أسئلته ورهاناته» للأستاذ محمد بلوش وهو من إصدار جمعية إسني ن وورغ ، وسيقدم الكتاب الأستاذ محمد زروال. موازاة مع هذه الأنشطة سيتم عرض أعمال المخرج المكرم مثل « عرس من قصب» و» بوكافر33» وأفلام أخرى لمبدعين آخرين مثل « علامة استفهام « للمخرج حسين شاني، وسيكون عشاق الفنون الأمازيغية الأخرى على موعد مع نغمات آلة الوتر مع الفنان حميد أزموري ومجموعته. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن عدة فضاءات ستحتضن فعاليات هذا الملتقى منها مدرسة العقيد العلام و قاعة الخزانة البلدية ، المركز الجهوي للتربية و التكوين، سينما وليلي، ودار الطالبة بصحراوة.

استمرار سياسة منع الأسماء الأمازيغية إسم «زيري» يمنع بالملحقة الإدارية لتراست – عمالة انزكان

توصل المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة من السيد:حفيظ بويعقوبي ، بشكاية مفادها رفض مصلحة شؤون الحالة المدنية بالملحقة الإدارية لتراست /عمالة انزكان ايت ملول تسمية وتسجيل ابنه «زيري» التي تعني «بدر» بدعوى عدم وجوده في لائحة الأسماء المقبولة .

وعليه راسل المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية كل من رئيس الحكومة، وزير الداخلية و وزير العدل والحريات برسالة توصلت الجريدة بنسخة منها، تطالبهما بالتدخل لتسجيل الاسم الشخصي لابن السيد حفيظ بويعقوبي ، بسجلات الحالة المدنية بتراست بدون قيد أو شرط، وتنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب في مجال احترام حقوق الإنسان كاملة دون أي تجزيء لها ،ومنها التوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري ،والتي تدعو فيها اللجنة الأممية صراحة الدولة المغربية إلى احترام جميع الحقوق الضامنة للكرامة ومنها حق اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء امازيغية دون قيد أو شرط.

كما طالب نفس البيان باتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية الكافية لإعمال إرسالية وزارة الداخلية بشان اختيار وتسجيل الأسماء وخاصة الأسماء الأمازيغية ،مع العمل على إلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية وتعويضها بآليات ديمقراطية وتشاركية تضمن حقوق المواطنات والمواطنين ، ومراجعة وإلغاء كافة القوانين والتشريعات المكرسة للتمييز العنصري بالمغرب. و تبني سياسات عمومية واضحة من شأنها تجاوز الارتباك الحاصل لذا الحكومة والبرلمان في تفعيل مضامين الدستور ذات الصلة بمجال الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية.

الديمقراطية التشاركية أكادير

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية من أجل مدن إيكولوجية، لقاء وطنيا حول الديمقراطية التشاركية، وذلك يومي 30 نونبر وفاتح دجنبر2012 بمدينة أكادير.

والهدف من اللقاء كان توسيع التفكير حول الإطارات الجديدة للديمقراطية التشاركية، التي تم تكريسها بمقتضى دستور فاتح يوليوز 2011، والتباحث مع منتخبي مختلف الجماعات المحلية حول مسؤولياتهم الجديدة في إطار هذا السياق الجديد، وكذا مناقشة جل القضايا المرتبطة بالديمقراطية التشاركية مع هيئات المجتمع المدني.

وتمحورت مداخلات ونقاشات هذا اللقاء حول مواضيع الديمقراطية التشاركية، الانسجام الوطني والتوطين الترابي، الديمقراطية التشاركية واللامركزية، مستويات الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة، الديمقراطية التشاركية كرهان للمساواة بين الجنسين، الديمقراطية التشاركية كرهان للانفتاح على الشباب، الديمقراطية التشاركية كرهان لإدماج الفئات والساكنة الهشة في الحياة الديمقراطية.

وشهد اللقاء، الذي افتتح أشغاله كل من السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد طارق القباج، برلماني ورئيس الجماعة الحضرية لأكادير والسيد ابراهيم حافظي، رئيس المجلس الجهوي لسوس-ماسة- درعة، مشاركة مجموعة من المسؤولين الحكوميين والمستشارين والخبراء الوطنيين والأجانب في هذا المجال، فضلا عن مجموعة من المنتخبين والبرلمانيين والفاعلين الجمعويين.

العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان تتضامن مع معتصمي قرية إكضي بإقليم طاطا

على إثر التدخل الأمني المدان أخلاقيا وقانونيا، الذي طال المعتصم السلمي لساكنة قرية إكضي بإقليم طاطا، لمطالبة السلطات الإقليمية بالوفاء بالتزاماتها ووعودها السابقة بتأهيل فرعية إكضي، وتعبيد طريق، وتوفير ممرض قار...، أعلن المكتب التنفيذي للعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان عن تضامنه المطلق مع معتصمي وساكنة منطقة إكضي بإقليم طاطا، وطالب السلطات الإقليمية بالاستجابة الفورية لمطالبهم الاجتماعية البسيطة المشروعة. وندد بالتدخل الأمني السافر، و طالب بمحاسبة المسؤولين عليه. كما طالب بوقف جميع أشكال الترهيب والتضييق التي تطال النشطاء والفاعلين المدنيين بمنطقة إكضي.

وناشد كافة القوى الحقوقية والديمقراطية الوطنية والدولية لمساندة معتصمي منطقة إكضي في معركتهم السلمية.

من هنا وهناك

• تأسيس

تأسست جمعية اكم للتنمية والتعاون يوم الأحد 4 نونبر 2012 و هي مولود جديد في الحقل الجمعوي بجماعة تيمولاي اقليم كلميم وانتخب مكتب الجمعية والذي يتكون من 11 عضوا و هم بوحويلي محمد رئيسا، حافظ عمر نائبا أول، الحسن هباز بن محمد، نائبا ثاني، عمر هباز أمينا للمال، حسن هباز بن بلقاسم، نائبا للأمين ، جفري ابراهيم كاتبا عاما، ابراهيم اوخلي، نائبا له واكشار احمد، بوصبايع مبارك، مسادي ابراهيم والبشير جريف مستشارين.

وللإشارة فإن مجال إشتغال الجمعية يتمثل فيما هو تنموي شامل للنهوض بالدوارخاصة والمنطقةعامة و إقامة علاقات شراكة مع جمعيات وطنية و أجنبية للإستفادة من دعمها المادي والمعنوي لتنمية المنطقة بصفة عامة.

• المعتقلون السياسيون للقضية الأمازيغية

مساندة للمعتقلين الأمازيغ، نرجو من الفنانين المناضلين الراغبين في المشاركة في عمل جماعي، يروم النهوض بملف المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية إبداء رأيهم حول مشروع تسجيل أغنية واحدة لكل مجموعة تحمل في طياتها موضوع حول المعتقلين السياسيين حميد أعضوش و مصطفى أوسايا، ضمن ألبوم ستشارك فيه مجموعات غنائية ملتزمة عديدة.

نهيب إلى الفنانين إلى أن عائدات هذا الألبوم ستخصص لدعم المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية.

بالنسبة لفناني الجنوب الشرقي، فاستوديو الفنان موحى ملال رهن إشارتهم لتسجيل الأغنية مجانا.

للمزيد من المعلومات المرجو الاتصال بالهواتف التالية:

سيفاوين 0634065920 - موحى ملال - 0671525118 - محمد أزوهري -0610802451 - حسن أبراهيم -0672896176 - براهيم خدامش0615348923 أو البريد الالكتروني التالي sifawin @gmail.com

• تيفيناغ

نظمت جمعية بويزكارن للتنمية والثقافة بدعم من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 17 نونبر 2012 بفضاء دار الشباب بويزكارن الدورة التكوينية حول « تعليم أبجدية تفيناغ لفائدة مؤطرات محو الأمية ببويزكارن» تحت شعار : «الأمازيغية في خدمة محو الأمية، من أجل تنمية مستدامة حقيقية» والتي أشرف على تأطيرها الأستاذ نجيب رشيد .

• مجلس المستشارين

تقدم المكتب التنفيذي للعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان برسالة إحتجاجية لكل من رئيس مجلس المستشارين والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني يخبرهم فيها باحتجاجه الشديد على إقصائه وعدم إشراكه في أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف مجلس المستشارين حول موضوع « تدبير اللغات و تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور «، وذلك يوم 21 نونبر 2012 الماضي.

• الأمازيغية في المساجد

تفعيلا للفصل الخامس من الدستور المغربي الذي ينص على : « تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء.يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية «.

يلتمس المكتب التنفيذي للعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية توجيه تعليماته لخطباء الجمعة بالمناطق الأمازيغية من أجل إلقاء خطبة الجمعة و كافة دروس الوعظ و الإرشاد بهذه المناطق باللغة الأمازيغية.

تمازيغت تكسب طابعا عالميا بفضل «تالكيوين 8» ويندوز 8

إن إعلان شركة مايكروسوفت لمشروعها الجديد بإضافة 13 لغة جديدة إلى قائمة اللغات التي سيتم تداولها في منتجها الجديد ويندوز8 ، ليصل بذلك عدد اللغات المتوفرة في المنتج الجديد إلى 109 لغة من بينها اللغة الأمازيغية، بعدما كان المنتج القديم ويندوز 7 يوفّر 95 لغة فقط، يبقى بالنسبة لنا كأمازيغ مبادرة مهمة جدا وقفزة نوعية تدخل ضمن المبادرات والفرص التي أتيحت لنا إلى حدود اليوم سواء على الصعيد الوطني(بما فيها الدسترة) أو الدولي، لكن على الحركة الثقافية الأمازيغية بشكل عام استغلال ذلك والعمل على تشجيع الإنسان والفرد الأمازيغي على الإنتاج الفكري وخلق مواقع الكترونية بحرف تيفيناغ ومسابقات للإبداع والكتابة الرقمية...كما ستلعب هذه المبادرة الإلكترونية أيضا دورا مهما في تفعيل وأجرأة توسيع وتعميم استعمال اللغة الأمازيغية وذلك عن طريق : تسهيل عملية دسترة اللغة الأمازيغية ؛ تشجيع مشروع تدريس وتعليم اللغة الأمازيغية بالمدارس؛ تسهيل عملية التدوين في مجال الإعلام والصحافة؛ إتاحة الفرصة لأمازيغ العالم من أجل التواصل أكثر؛ كسب الطابع العالمي للغة الأمازيغية إلى جانب اللغات الأخرى وحمايتها من الإنقراض؛ إتاحة الفرصة لغير الناطقين بها من أجل تعلمها والتعرف عليها؛ تسهيل عملية الترجمة الفورية إلى الأمازيغية في شتى المحافل الدولية والوطنية؛ إعطاء الطابع العالمي لحرف تيفيناغ كحرف لكتابة وتدوين الأمازيغية؛ وجعل الأمازيغية تساهم في انخراط الأمازيغ بشكل أكثر في المنظومة الرقمية وعالم التكنولوجيا.

وبهذا تصبح اللغة الأمازيغية اليوم من بين اللغات العالمية المعتمدة من لدن أهم شركة عالمية للرقميات وذلك بفضل مجهودات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. قصد تمكين جميع شعوب العالم للإطلاع على هذه اللغة وعلى حضارة وثقافة الشعب الأمازيغي الذي أصبح اليوم ومن غير ما مضى ملزما للإنخراط في الولوج إلى التكنولوجيا الحديثة. ليبقى الأمر في تفعيل وإعطاء الطابع الواقعي لممارسة الكتابة والتدوين بالحرف الأمازيغي الأصيل من مهمة ومسؤولية كل أمازيغي يلج الشبكة العنكبوتية سواء من خلال المواقع الإجتماعية الأكثر استهلاكا كالفيسبوك والتويتر...أو عبر الاوفيس بمختلف برامجه الوورد والإكسيل والبوربوينت... بمعنى علينا نحن الأمازيغ أن نستغل هذه الفرصة التي اتاحتها لنا الظروف العالمية من أجل بناء التاريخ وإعادة رد الإعتبار للمكون الأمازيغي عن طريق الإنتاج والإبداع والتدوين بلغتنا الأمازيغية. والعمل على نشر ثقافتنا وحضارتنا عبر هذا الوسيط الرقمي المهم جدا.وهنا اذكر بمثل شعبي امازيغي يقول :

« ⵎⵓⵜ ⵅⵔ ⵅⵍⵉ ⵙⵎⵓⵔ ⵓⵔⵔⵉ ⵅⵙⵙⵓⵏ »

كرامة الأمازيغية بين مطرقة الحكومة "الشّنوية" و سندان المعارضة "الشّلحية"

علي موريف

غنيٌّ عن البيان أن مكونات أي جهاز مفاهيمي هي المفتاح والمدخل الأساسي لفهم وتفكيك فحوى الخطاب الذي تشكّله هذه المفاهيم والمصطلحات والكلمات والعبارات. كما أن المفاهيم نفسها والكلمات ذاتها غالباً ما تعبّر عن الوضعية السيكولوجية للإنسان الذي ينطق بها في لحظة زمنية معينة، وتعكس جزءاً غير يسير من اللاشعور والمتخيل الفردي والجماعي حول موضوع محدد. هدفنا في هذه المساهمة في مناقشة بعض العناصر المشكّلة للسياق الذي أنتج ظاهرتي "الشّنوية" و "الشلح مول الزّريعة" في الخطاب السياسي لبعض الزعماء والقادة السياسيين في اللحظة التاريخية الرّاهنة.

بهذا المدخل إذن، يمكن فهم منطق "الشنوية" عند الأستاذ عبد الإله ابن كيران ومنطق "الشلحة" عند الأستاذ عبد اللطيف وهبي وهما يتحدثان عن واقع تاريخي واجتماعي وثقافي عريق بالمغرب بل وفي شمال إفريقيا برمّتها. غير أن الأول، أي ابن كيران، تحدّث عنها بشكل صريح وواضح ويعلن الحديث عن هذا الواقع بشكل جعل منطقه "الشّنوي" يترجم إلى حد كبير موقفه الشخصي وموقف بعض الأفراد داخل تنظيمه الحزبي وجزءاً مهما من وجهة نظر التيار الإيديولوجي والسياسي الذي ينتمي إليه، ولذلك لن نُسهب كثيراً في مناقشة تفاصيله. غير أنّ ما صرّح به الثاني، أي الأستاذ وهبي، يعطي صورة تقريبية عمّا يستبطنه منظور بعض، أو ربما جلّ، أفراد النّخبة المغربية بكل مِللها ونِحلها، إذ هو تعبير لا واع عن الشحنات الزائدة ذات الطبيعة السّلبية التي تسكن قاع هذه الفئة تجاه الأمازيغية بكل مظاهرها، وتحاول بالتالي تعميمها على سائر المجتمع. فقد ساهمت الوضعية الدّونية التي وُضِعت فيها الأمازيغية هويةً، وثقافةً، ورموزاً، وكياناً معرفياً واجتماعياً بفعل الاختيارات السياسية والثقافية التي تم ترويجها وإشاعتها عبر الأجهزة الإيديولوجية للدولة ومختلف قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، في إنتاج وتكوين طينة من المواطنين، اللهمّ من انفلت منهم من تأثير هذه الأجهزة وضغطها، ينظرون إلى بعضهم البعض بنظرة شرزاء ملؤها الاحتقار عبر توظيف جهاز مفاهيمي يرمي إلى تشكيل مركب نقص لدى من/ما نريد تحطيمه تسهيلاً لقتلة الرمزي الذي قد يشارك فيه هو بنفسه. بل أكثر من ذلك، وهذا مكمن الخطورة، غالباً ما يجنح الكثير من هذه الطينة من المواطنين إلى إعادة إنتاج نفس الصّور النّمطية والأفكار المُقولَبة في محيطهم الاجتماعي (العائلي والمجتمعي) والسياسي (الجمعيات، الأحزاب، المؤسسات...) ومحاولة تكريسه بمختلف الأشكال سواء بشكل قصدي أو غير واع، غير آبهين بتقلّبات الظروف وتحولات المجتمع. ف"الشلح" لم يعُد؛ حسب ما يتصوره به البعض، ذلك المواطن البدوي المرتدي لملابس رثة الحامل لنسق ثقافي وقيمي مغاير والذي لم يلج بعد مكونات عالم الحداثة والتحديث، بل لست في حاجة إلى التذكير بالعكس لمن لا زال لم يستوعب بعد عمق التحولات التي تشهدها بلادنا.

في هذا السياق إذن يمكن إدراج ما صرّح الأستاذ وهبي. تصريح يعكس في مجمله تمثّلات وصور نمطيّة عن الأمازيغية والأمازيغ لا زالت لم تنمح بعد. قد يندمل الجرح المادي الذي يُصيب الفرد في حياته خلال مدة وجيزة، لكنه من الصعب التئام الجروح الرمزية و"الغرزات" العميقة التي نحدثها في المجتمع وبنياته المختلفة بفعل القرارات المختلفة التي تترجم الاختيارات السياسية غير الصائبة. تلك هي، في اعتقادي، وضعية الأمازيغية راهناً. صحيح أن فئات عريضة من المواطنين الناطقين بالأمازيغية وغير الناطقين بها، قد تمكّنوا من تحطيم جزء مهم من الحواجز النفس-اجتماعية التي تحُول دون الافتخار بكل ثرواتهم الرمزية، لكنه في المقابل لا زالت بعض ترسّبات الماضي تُلقي بظلالها في التعامل مع قضية مركزية بين القضايا الحيوية للبلاد. فالمدخل الأساسي لجبر مثل هذه الأضرار يكمن في عدم التمادي في إلحاق الضرر ثانية، ثم الإسراع في تحويل مقتضيات الوثيقة الدستورية إلى إجراءات عملية وتدابير وقائية من شأنها إيقاف مثل هذه التصريحات من هنا وهناك، لا سيّما حينما تتعارض تلك التصريحات بمحتويات ومضامين مختلف الأدبيات والوثائق الداخلية التي ينتمي إليها صاحبها. إلى حين ذلك، يبقى "الشلح مول الزريعة" وتبقى معه اللغة "الشنوية" منتصبا القامة مرفوعا الكرامة في بلادهما. مع التذكير، لعلّ الذكرى تنفع المؤمنين بالديموقراطية، أنه بفضل الكدّ اليومي ل "الشلح" وانشغاله بالسياسة الكبرى وعدم لهته وراء "أَمَانْ نْ مَارُورْ" التي تطبع الحياة السياسية والتي تعيش على حافة الإفلاس وتسمُ بعض تفاصيل هذا الزمن الرديء، استطاع بعض ساسة هذه اللحظة التاريخية الوصول إلى ما يعتبرونه القمة والمجد. بل لابد من وضع حدّ للازدواجية في التعامل مع الأمازيغ والأمازيغية من خلال استغلالهم كوقود انتخابي قادر على صنع هذا المجد، والتعامل معهم بعدئذ بنظرة احتقارية والتنكّر لمطالبهم وحقوقهم الحيوية فما بالك بالدفاع عنهم وعن قضيتهم. لتطفو مرة أخرى مسألة التمثيل السياسي للحساسيّة الأمازيغية داخل المشهد السياسي الوطني وملحاحية وجودها عبر إنضاج ظروفها الذاتية والموضوعية من طرف الأمازيغيين المؤمنين بالمشروع الأمازيغي بالدرجة الأولى. ولن يتأتّى ذلك، في نظرنا، إلا بتخصيص قسط وافر من النقاش حول القضايا التنظيمية والتنسيقية بين مختلف التصورات ووجهات النظر التي تخترق جسم الحركة الأمازيغية. فما دامت الأمازيغية، يقول الأستاذ عبد الله العروي، مسألةً "سياسية في الأساس قبل أن تتحوّل إلى قضية ثقافية أو لغوية أو تاريخية أو أخلاقية"، فلا شك أن علاجها وتدبيرها يمر عبر قنوات تصريف الفعل السياسي ومن بينها الحزب أو التنظيم السياسي كتجسيد عملي لمشروع مجتمعي. بناء على ما سبق، فالأمر إذاً يتطلب علاجاً سريرياً ينصرف مفعوله على مجمل البنيات الاجتماعية والثقافية وقنوات تكوين الناشئة ومواطني المستقبل. لكن، ولتحقيق هذه الغاية المثلى يقتضي الأمر، من بين ما يقتضيه، كمدخل سنّ أطر قانونية وإجرائية من شأنها وضع حدّ للنظرات الاحتقارية والاستعلائية بين الفئات الاجتماعية من جهة وبين أفراد كل فئة اجتماعية من جهة أخرى كما هو معمول به في بعض المجتمعات. مع العمل على تبسيط ظروف ولوج الأمازيغية إلى المؤسسات الدولتية دونما اللجوء إلى منطق تركيز مزيدٍ من المساطر والتعقيدات المختلفة التي تعرقل مسارها أكثر مما تخدمها.

التنديد بالسلوك الجبان لوهبي . .

نددت مجموعة العمل الشبابي الأمازيغي، في بيان لها توصلت الجريدة بنسخة منه، بكل التصريحات العنصرية الصادرة عن مسؤولين داخل حزب الأصالة والمعاصرة، كما نددت بمحاولات هذا الحزب توظيف الأمازيغية والأمازيغ كبيادق وحطب جهنم،لأغراض دنيئة ولتصفية حسابات سياسوية ضيقة من قبيل الحديث عن رفع دعوى ضد حزب العدالة والتنمية أو غير ذلك. واعتبرت مجموعة العمل حسب البيان، «حزب الأصالة والمعاصرة حزبا لقيطا كغيره من مجموعة من الأحزاب التي أسسها النظام المغربي لخلخلة الخريطة السياسية بالبلاد، بما يضمن مصالح المتنفذين والمتحكمين في دواليب الدولة منذ الخمسينيات من القرن الماضي».

وأكد البيان، على أن كل المبادرات أو التحركات التي تمت تحت مسمى الأمازيغية والأمازيغ، في ضيافة أعضاء محسوبين على حزب الهمة وإلياس العماري بعيدة كل البعد عن الأمازيغية والأمازيغين، ولا تلزم إلا أصحابها ولا تعدو أن تكون فقاعات إعلامية لأن الذين تلقوا ما تلقوه مقابل إطلاقها أعجز من أن يضروا أو ينفعوا، ونموذج ذلك الدعوى القضائية ضد حزب العدالة والتنمية أو التصويت العقابي ضده.

ودعا البيان كل مكونات الحركة الأمازيغية بالمغرب إلى فضح الطابور الخامس الذي ولد داخل الحركة الأمازيغية تحت رعاية وبدعم حزب الأصالة والمعاصرة ، والوقوف بوجوههم من أجل حركة أمازيغية مستقلة .

وجاء إصدار هذا البيان بعد المتابعة الدائمة لمجموعة العمل الشبابي الأمازيغي، حيث تقول مجموعة العمل في بيانها بأنها تابعت باستهجان عميق ما قاله عبد اللطيف وهبي، رئيس فريق حزب الأصالة و المعاصرة بمجلس النواب، أثناء انعقاد أشغال لجنة المالية المخصصة لتدارس مشروع ميزانية 2013، في سياق انتقاده لمشاريع السكن الإجتماعي المخصص للطبقة الوسطى والتي مفادها أن "هذه المشاريع بعيدة عن الواقع"، مانحا المثال على ذلك بمشروع المدينة النموذجية "تامسنا" ، حيث قال: "إن هذه المدينة ما تصلح غير لشي شلح يبيع فيها الزريعة".

كما تتبعت مجموعة العمل الشبابي الأمازيغي في وقت سابق بيان ما يسمى «بيت الحكمة» الذي تترأسه خديجة الرويسي، النائبة عن فريق الأصالة والمعاصرة والتي ترأست جلسة البرلمان وتلت قرار منع الحديث بالأمازيغية داخله أثناءها، ذلك البيان المعنون ب "بيت الحكمة" تدين تهديدات "المحكمة الشعبية الأمازيغية " والملئ بالمغالطات ، حيث يتهم الأمازيغ بالشوفينية، مستعملا مصطلح مستقى من قاموس الأرثودكسيين الماركسيين بالجامعة.

كما تتبعت مجموعة العمل أيضا مجموعة من الحروب التي قادها محسوبون على الأصالة والمعاصرة ضد أحزاب معينة من خصومهم السياسيين، مستغلين في ذلك الأمازيغية والأمازيغ، موظفين ثلة من المحامين وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى محاولتهم الحثيثة خلق طابور خامس داخل الحركة الأمازيغية يخدم أجندة ومصالح حزب الأصالة والمعاصرة ومجموعة التحركات التي قادها إلياس العماري السنة الماضية لخير دليل على ذلك، بدءا بما سمي «منظمة اتحاد شعوب شمال افريقيا»- وانتهاءا برفع دعوى قضائية ضد حزب العدالة والتنمية و التي لم ترفع.

منظمة إزرفان تقاضي عبد اللطيف وهبي

عقد المكتب الوطني لمنظمة إزرفان إجتماعه الدوري، يوم 18نونبر الماضي بأنفا الدارالبيضاء، وبعد تدارسه الأوضاع السياسية، الحقوقية، الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية، في علاقتها بالقضية الأمازيغية في المغرب، أعلن في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، عن تنديده بإنعدام الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح على كل المستويات، وبإستمرار تجريد السكان الأمازيغ في كل مناطق المغرب، من أراضيهم وثرواتهم الطبيعية.

وأعلنت إزرفان في بيانها عن قرارها برفع دعوى قضائية ، ضد المسمى عبد اللطيف وهبي رئيس الفريق النيابي للأصالة و المعاصرة.

وطالبت بالإطلاق الفوري لكافة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية، وبالكشف عن مصير المناضل الأمازيغي المختطف بوجمعة هباز.

كماعبرت المنظمة عن تضامنها مع الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي، وتعتبر حكم الحل الصادر في حقه من طرف القضاء المرتشي، حكما عديم الأساس. كما تتضامن مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد في حربها ضد قوى الظلام، وحذرت الدولة المغربية من تبعات أي تدخل يمس بحقوق الشعب الأمازيغي الأزوادي في تأسيس دولته.

التجمع العالمي الأمازيغي يدين التصريحات العنصرية لعبد اللطيف وهبي

تتبع التجمع العالمي الأمازيغي التصريح العنصري للسيد عبد اللطيف وهبي، في حق الأمازيغيين بمجلس النواب المغربي، وبعد طول انتظار إعتذار لا يلوح في الأفق من طرف رئيس الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة عما بدر منه، وبعد أن حاول هذا الأخير وحزبه تحويل الأمر إلى ما يشبه حربا بين حزبين، على الرغم من أن منظمات وفاعلين أمازيغيين كثيرين استنكروا التصريح العنصري للسيد وهبي في حق الأمازيغيين، أعلن التجمع العالمي الأمازيغي في بيان صادر عنه، توصلت الجريدة بنسخة منه، للرأي العام المغربي تنديده بتجاهل السيد عبد اللطيف وهبي وحزبه الأصالة والمعاصرة لمختلف ردود الفعل الأمازيغية على تصريحه العنصري في حق الملايين من المواطنين المغاربة، وكذا رفضه للإعتذار عما بدر منه مع محاولته تحوير ما بدر منه بما يجنبه تبعاته بتواطؤ من الحزب الذي ينتمي اليه.

وندد ذات البيان، بشدة القرار الوهمي المتعلق بمنع الحديث بالأمازيغية داخل قبة البرلمان الذي تلته السيدة خديجة الرويسي العضوة بنفس حزب السيد عبد اللطيف وهبي، والذي تبرأ منه رئيس البرلمان.

وطالب التجمع في بيانه، كافة رؤساء الفرق البرلمانية بالإعلان عن موقفهم من ذلك القرار الوهمي، كما دعا كافة النواب البرلمانيين إلى المبادرة بالحديث بالأمازيغية

داخل البرلمان المغربي لتتضح الجهة التي وقفت وراء ذلك القرار الوهمي.

ويقول البيان على أن حزب الأصالة والمعاصرة وغيره من الاحزاب إن كانت لها النية حقا في الدفع بتطبيق ترسيم الأمازيغية، فبالإضافة للبرلمان لديها مجال واسع للعمل في إطار المجالس البلدية والجماعية. كما تساءل التجمع في بيانه، عن السبب الذي جعل تلك المجالس تتجاهل القيام بدورها في إقرار ترسيم الأمازيغية عبر المبادرة إلى كتابة أسماء الشوارع والمؤسسات التابعة لها وإشارات المرور بحرف تيفيناغ.

ويؤكد البيان، على المسؤولية الكاملة لحزب الأصالة والمعاصرة ولفريقه النيابي في التصريحات العنصرية اتجاه الأمازيغيين الصادرة عن رئيس فريقهم النيابي، وكذا حول قرار منع الأمازيغية بالبرلمان المغربي، ودعا رئيس الفريق البرلماني للبام إلى الإسراع بتقديم اعتذار علني وصريح للمواطنين المغاربة الأمازيغ عن كلامه العنصري، وعن القرار الوهمي القاضي بمنع استعمال الأمازيغية بالبرلمان المغربي، كما دعا نفس الحزب الى الكف عن أساليب الخداع والمناورة لتجنيب رئيس فريقه البرلماني تبعات كلامه الذي يحتقر فيه الأمازيغ والتغطية عن تواطؤهم و دورهم في منع الحديث بالأمازيغية داخل البرلمان المغربي.

المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي ينتد بعنصرية حزب البام ورئيس فريقه البرلماني

أكدت، لجنة التنسيق للمؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي، في بيان توصلنا بنسخة منه، أنها تتبعت الكلام العنصري لرئيس الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة في حق الأمازيغ، وكذا مختلف تعقيباته المستفزة على ردود الفعل التي خلفها ذلك الكلام العنصري الإحتقاري للأمازيغيين. وبناءا عليه تعلن للرأي العام المغربي أن ما صدر عن السيد وهبي من كلام عنصري،وعناد صبياني، ورفض للإعتذار وكيل للاتهامات في حق الحركة الأمازيغية، غير مستغرب بتاتا من رئيس فريق برلماني لحزب خرج، حسب تعبير البيان، من أقبية المخابرات المغربية، وهرول إليه كل الباحثين عن تذكرة الرضى المخزني الراغبين في ركوب قطار نخب البلاد التي تنهب ثروات العباد، وضمنهم السيد وهبي شخصيا الذي غادر حزب الطليعة المعروف بعروبيته المتشددة قبل الإنتخابات الأخيرة فقط.

وندد اللجنة في بيانها، بعنصرية رئيس الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة، وكلامه العنصري في حق المواطنين الأمازيغيين والمغاربة، كما ندد بتصريحاته المختلفة التي تعتبر المناضلين الأمازيغيين أشباه مثقفين في خدمة حزب العدالة والتنمية وباحثون عن فرص لإصدار البيانات وجاهلين بالسياسة وبالتوظيفات السياسة.

وأضاف البيان، بأن آخر من سيعطي الدروس في السياسة والتوظيفات السياسة في المغرب هو السيد وهبي، مادام مجرد موظف معين بغطاء انتخابي لايمارس السياسة بقدر ما يؤدي وظيفة ودور في مسرحية اسمها المعارضة، في حين أن الذي يحكم فعلا في المغرب هم أنفسهم من أسسوا حزب السيد وهبي.

وذكرت اللجنة السيد رئيس فريق البام البرلماني عضو حزب الطليعة العروبي سابقا، أنه في الوقت الذي كان يدافع فيه عن عروبة المغرب قبل أن يغير لونة السياسي، فالحركة الأمازيغية التي يتحدث عنها تمكنت من تغيير توابث النظام، ووضعت حدا لإيديولوجية القومية العربية العنصرية وفرضت على مختلف الأحزاب والمكونات السياسة المغربية تغيير نظرتها الأحادية العنصرية للهوية الوطنية، وما كان للسيد وهبي أن يرفعه رأسه اليوم ويقول أنه شلح لو كان الأمر يعود له أو لحزبه السابق حزب الطليعة أو الحالي حزب البام.

وأشارت اللجنة في بيانها، انتباه السيد وهبي الى أن الحركة الأمازيغية أكبرمنه ومن حزبه و أن القضية الأمازيغية بما في ذلك كل ما يرتبطبها من قوانين تنظيمية ملف أكبر منه ومن حزبه ، لذا فالأمازيغيين يوجهون رسائلهم ومقترحاتهم إلى العناوين الصحيحة ولا يضيعون وقتهم في الحديث مع موظفين بأقنعة سياسيين وبغطاء انتخابي.

في الأخير أكد البيان على أن المكتب السياسي لحزب البام، مطالب بإعتذار رسمي عن ما صدر عن أعضاء من حزبه، و تحمل مسؤولية منع الأمازيغية بالبرلمان لحزب الأصالة والمعاصرة الذي لا يمكنه أن ينفي أن رئيس فريقه البرلماني صوت لصالح ذلك المنع.

منظمة تامينوت تندد بالتصريح العنصري لأحد قياديي حزب الأصالة والمعاصرة في حق الأمازيغيين

تابع المكتب الفيدرالي لمنظمة تاماينوت، تداعيات التصريح العنصري لرئيس الفريق البرلماني لحزب الاصالة والمعاصرة السيد عبد اللطيف وهبي بمجلس النواب خلال مناقشة ميزانية سنة 2013 يوم الخميس فاتح نونبر 2012، حيث أعتبر بأن مشروع مدينة تامسنا "مايصلح غير لشي شلح إبيع فيها الزريعة".

واعتبارا للمضمون العنصري لهذا التصريح، حسب بيان المنظمة توصلت الجريدة بنسخة منه، وللجهة الصادرة عنها وما تمثله، وحيث أن المعني بالأمر لزم الصمت حيال تداعيات ذاك التصريح رغم الضجة الإعلامية التي أحدثها، أعلنت منظمة تاماينوت في بيانها، أن السيد رئيس الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة عبر بتصريحه ذاك عن تعالي مرضي عنصري، يبرر به معاملة الأمازيغ معاملة تمييزية عنصرية تختلف اجتماعيا وقانونيا مع معاملة سائر المغاربة، وذلك بتأكيده على أن ما لا يليق بباقي المغاربة نظرا لانعدام معايير معينة فيه، يصلح لمغاربة آخرين نعتهم قيادي الأصالة والمعاصرة ب "الشلوح". وأضاف إن الصورة النمطية " عن الشلح" التي التجأ إليها السيد عبد اللطيف وهبي، تؤكد مرة أخرى بأن وعي جزء من النخبة السياسية بالمغرب وعي منحرف، وسبب رئيسي من أسباب تردي الوضع السياسي ببلادنا.

وأشار البيان إلى أن سلوك رئيس الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة، ينم عن عنصرية خفية تظهر بصورة غير واعية لدى سياسيين يتشدقون في كل مناسبة عن التزامهم بالمساواة والحقوق والكرامة الإنسانية. وأن تلك العنصرية الخفية تكاد تكون عنصرية منهجية في حالة بعض قيادات حزب الأصالة والمعاصرة، إذا استحضرنا مضمون قرار سوريالي سبق لنائبة عن البام، السيدة خديجة الرويسي، أن تلته على مسامع البرلمانيين يوم 7 ماي 2012، يقضي بإرجاء تداول الأمازيغية بالبرلمان إلى حين توفير الإمكانيات البشرية واللوجستية للترجمة.

واعتبر المكتب أن ذاك القرار الذي تلته السيدة خديجة الرويسي بصفتها رئيسة للجلسة، تبين بأنه لا يلزم إلا نائبة حزب الأصالة والمعاصرة، حيث أكد رئيس مجلس النواب في رسالة بتاريخ 23 أغسطس 2012، موجهة إلى رئيس المرصد الأمازيغي، بأن مجلس النواب لم يتخذ أي قرار بمنع استعمال اللغة الأمازيغية في أشغال المجلس وأن جميع الإدعاءات المخالفة لذلك لا أساس لها من الصحة. الشيء الذي يطرح أكثر من علامة استفهام على السلوك السياسي لحزب البام حيال الملف الأمازيغي، ويلزم الحزب بتوضيح موقفه من سلوك بعض قياديه.

واستنكرت منظمة تاماينوت هذا السلوك الذي يأتي في وقت يطمح فيه المغاربة لقانون تنظيمي للأمازيغية يصلح ما أفسدته سياسات دولة ما بعد إلغاء معاهدة الحماية؛ و دعت كل الديمقراطيين إلى الوقوف في وجه كل الممارسات العنصرية أيا كان مصدرها.

الشبكة الأمازيغية تطالب مجلس النواب برفع الحصانة البرلمانية عن «عبد اللطيف وهبي» واتخاذ ما يلزم قانونا

إلتأم المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة (أزطا أمازيغ) في اجتماعه العادي يوم 10 نونبر 2012، وتداول حول بعض القضايا الآنية ذات الصلة ببرنامجه ومضامين مشروع مُقترح القانون التنظيمي لتفعيل رسمية اللغة الأمازيغية، المُزمع تقديمه قريبا تفعيلا للبند الرابع من الفصل الخامس من الدستور المغربي.

كما تداول أعضاء المكتب التنفيذي في واقع الأمازيغية لغة وثقافة في مغرب اليوم، وأجمع المُجتمِعون على آستمرار التمييز والإقصاء والتحقير ضد الأمازيغية والأمازيغ، وكان آخرها العبارات العنصرية التحقيرية التي جاءت على لسان رئيس الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمُعاصرة "عبد اللطيف وهبي".

وقد اعتبر المكتب التنفيذي، حسب بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، مثل هذه السلوكات والعبارات المتكررة اختيارا ممنهجا يكرس واقع الدونية للأمازيغية والأمازيغ في وطنهم، ويكشف عن العقلية المعادية لقيم الإنصاف والمساواة لدى شريحة واسعة من السياسيين والمسؤولين العموميين. مما يتطلب من جميع القوى الديمقراطية والحقوقية المكافحة من أجل رفع كل أشكال التمييز، والتعامل بحزم مع مثل هذه الممارسات والتصريحات المهينة لكرامة المواطن المغربي، والتي قد تكون لها تداعيات أكثر خطورة.

وطالب المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة في بيانه، مكتب مجلس النواب برفع الحصانة البرلمانية عن النائب المذكور واتخاذ ما يلزم قانونا.

وحمّل المكتب الدولة المسؤولية الكاملة بشأن استمرار التمييز العنصري ضد الأمازيغ والأمازيغية واستمرار التكريس لمنظومة قانونية وسياسية وإيديولوجية مدمرة لمقومات هويتنا الوطنية ولكرامة المواطنين والمواطنات وتحرمهم من حقهم في التمتع بكافة حقوقهم (اللغوية والثقافية والاقتصادية والسياسية...) كما هي متعارف عليها دوليا.

جمعية تكمات للبقالة تطالب بتقديم البرلماني عبداللطيف وهبي لاعتذار رسمي عما بدر منه

على إثر ا لتصر يحا ت اللامسؤولة التي أدلى بها عبد اللطيف وهبي البرلماني ورئيس فريق حزب الأصالة والمعاصرة ولم يصدر منه أي اعتذار لحد الآن ، وكان ذلك إبان أشغال إحدى اللجان الدائمة بمجلس النواب، والتي حملت في طياتها إساءة صريحة لمكون أساسي داخل المجتمع من خلال اعتباره في سياق مناقشة لأحدى مشاريع القوانين أن مدينة تامسنا قرب الرباط تعد مشروعا فاشلا ولا تصلح إلا (لشي شلح يبيع فيها الزريعة) بما يعني ذلك من إلصاق وإنساب أي فشل للعنصر الأمازيغي، فإن جمعية تكمات للبقالة تعبر عن إدانتها واستنكارها الشديدين لمثل هكذا تصريح لما ينم عليه من حقد عنصري اتجاه المكون الأمازيغي كأحد مكونات الشعب المغربي الضاربة جذورها في تاريخ هذا البلد وتوظيف الأمازيغ والأمازيغية لأغراض دنيئة ولتصفية حسابات سياسية وهذا يدل على تحقير وإهانة الإنسان الامازيغي والامازيغية.

ومن جهة أخرى فهذا طعن للدستور الجديد للمملكة الذي اعترف بالأمازيغية من جهة وضربا لمرتكزات الهوية المغربية من جهة ثانية. لاسيما وأن البرلماني المذكور يدعي تمثيله للأمة داخل المؤسسات التشريعية...

ومن هذا المنطلق وبالنظر لخطورة هذا التصريح، نطالب نحن المنتسبين لجمعية تكمات للبقالة – بإلحاح بتقديم السيد البرلماني لاعتذار رسمي عما بدر منه، وذلك خلال الجلسات العمومية لمجلس النواب، وأن يتم نشر نص الاعتذار بوسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية.

بيان استنكاري من جمعيات دائرة تارودانت الشمالية ضد التصريح العنصري للسيد عبد اللطيف وهبي

استحضارا للسياق المغربي الجديد بجمولاته السياسية والاجتماعية والثقافية، ولطموح الإنسان المغربي لتحقيق كرامته المهدورة من جراء تواتر تدابير سياسية مفرطة في الأحادية والمركزة منذ أكثر من نصف قرن. ووعيا بأهمية وضرورة استثمار الممكنات والتحولات الجديدة لتحقيق شروط الانتقال إلى مغرب الحداثة والديمقراطية، بما يسمح للإنسان المغربي بالتصالح مع ذاته وهويته ووجوده الإنسي .

وحيث أن مسؤولية انجاز شرط الانتقال التاريخي للمغرب المنشود، تقتضي توفر نخب سياسية واجتماعية وثقافية مسؤولة وواعية بحساسية المرحلة، وتعقيداتها، مما يستوجب منها القطع مع كل الخطابات المتجاوزة والممارسات المعيقة، تلك التي تذكرنا بالماضي المرفوض والتي تحول دون التأسيس الفعلي لمغرب التعدد والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وفيما كان يتطلع الجميع إلى حصول تغيير ملموس في السلوك والممارسة السياسية، تفاجأ الرأي العام الوطني والمحلي بالتصريح الغير المسؤول الذي صدر عن النائب البرلماني ممثل دائرة تارودانت الشمالية ورئيس فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب السيد عبد اللطيف وهبي، والمتضمن لأوصاف التحقير والعنصرية في حق الشعب الأمازيغي المتطلع إلى استعادة مكانته وحضوره الفعلي داخل كل المعادلات السياسية والثقافية والتنموية بفضاء مغرب اليوم .

ووعيا منا بأبعاد السياق المذكور، وبعد أن استقصينا نحن مجموعة من جمعيات المجتمع المدني بتارودانت الشمالية في ملابسات وتداعيات هذا التصريح العنصري، وبعد أن رفض النائب البرلماني المعني تقديم اعتذاره عن كلامه الذي أساء إلى شرائح عظمى من المواطنين والمواطنات.

فإننا نضم صوتنا إلى جميع الأصوات الحرة الواعية بدقة المرحلة، وبالأدوار المنتظرة من كافة الفاعلين والمسؤولين – المستنكرة لهذا التصريح المخيب للآمال، كما نضيف إليه احتجاجنا على أسلوب الاستغلال المنهج لقضايا ومكونات المنطقة، من خلال استدراجها وإقحامها في حمأة الصراع السياسوي بين الأحزاب السياسية وتحويل صلب المشكل وموضوعه إلى مجرد سجال سياسي عابر بين أطراف في الحكومة والمعارضة ، في الوقت الذي تنتظر فيه ساكنة هذه المنطقة المهمشة والمقصية لعقود طويلة تدابير سياسية وتنموية تصب في صلب اهتمامات المواطنة وقضاياها المصيرية .

وعلى هدا الأساس نعلن للرأي العام المحلي والوطني :

– استنكارنا الشديد لهذا التصريح العنصري الذي يؤكد بالملموس مستوى وطبيعة العرض الانتخابي الذي لا يشرف المنطقة طيلة تاريخها .

– أننا نرفض إدراج هذا الاستنكار في صلب أي مزايدة سياسية بين الأحزاب بهدف ترجيح كفة حزب على آخر ، لأنه ينطلق من قضية مجتمعية تروم رد الاعتبار للإنسان المغربي في قيمته وكرامته .

– أننا نرفض أساليب الاستغلال الذي تتعرض له ساكنة تارودانت وثرواتها الطبيعية والاقتصادية وحشرها في صراعات حزبية ضيقة هي في منأى عن اهتماماتها الأساسية المرتبطة بواقع التهميش والإقصاء والفقر والأمية وغيرها من الأمراض الاجتماعية التي يفترض على منتخبيها جميعا مواجهتها بما يكفي من الجرأة والمسؤولية السياسية والأخلاقية .

التوقيعات:

1- جمعية ازمزا بتارودانت 2- جمعية تكمي للتنمية المحلية جماعة اداوكماض اولوز -3 جمعية تيتماتين للتنمية والتعاون بأولوز -4 جمعية توادا للتنمية والاعمال الاجتماعية باولادبرحيل -5 جمعية التقدم بجماعة تنزرت-6 جمعية ادحمو للتنمية والتعاون -7 جمعية اكادير نتافوكت باداوكماض .

الأمازيغية لنا لا لغيرنا

عبد السلام بومصر

آخذ الكثير من الناس يرددون بأن اللغة والثقافة الأمازيغية مصدر ورافد ومكون مركزي وأساسي للهوية المغربية، وانطلاقا من ذلك وجب أن لا تتخذها جهة معينة أو شخص معين صهوة للمزايدة والإحتكار والمتاجرة الخ. ومثل هذه المقولات المتناقضة، يؤسس في الحقيقة لوجهات نظر غاية في التبسيط والتبخيس. لأن الذين يرددونها، عن سوء أو حسن نية، يقومون بتحنيط المغالطات التي قد يستهلكها جمهور معين من التابعين وتابعي التابعين. وستقوم بتأدية دورها في تعميق أزمة الأمازيغية والديموقراطية والمواطنة على حد سواء.

هذا النوع من المقولات كان وليد السياق الراهن الذي عرف نوعا من الإنفراج النسبي في مسألة التنوع اللغوي والثقافي في كنف الدولة المغربية المعاصرة. ومن الملاحظ أن جل الذين يرددون هذا الكلام لا يربطونه أبدا بسياقه التاريخي والرمزي، ولا بالجهات التي كانت السباقة إلى إثارته والعمل على التعريف به والنضال من أجل ترسيخه. فعادة ما يتناول هذا الموضوع ليس من أجل ترسيخ مبدأ التعددية الثقافية والهوياتية بالمغرب، ولكن من أجل سحب البساط تحت الذين حملوا هذا الهم ودافعوا عنه، وكانوا سببا في تحطيم أسطورة الهوية العربية الوحيدة للدولة المغربية.

فالقول بأن الدولة المغربية دولة للتعدد والإختلاف في إطار الوحدة وبالتالي اعتبار الأمازيغية لغة وثقافة صلبا للهوية المغربية المتعددة، ليس وليد الصدفة، ولكنه كان ولا زال أحد أهم مبادئ الحركة الأمازيغية بالمغرب منذ أواسط ستينيات القرن الماضي، وهي التي ساهمت في دفعه نحو حلبة النقاش العمومي في الوقت الذي كانت فيه هذه المقولات عنوانا للتخوين والسجن والعقاب والتفرقة والعمالة.

لقد كانت الحركة الأمازيغية ومناضلوها وبعض الديموقراطيين يواجهون أسطورة الوحدة والقومية العربية التي كانت متأججة في ذلك الوقت بواسطة مفاهيم التعدد والإختلاف الذي يجب أن يكون السمة المميزة للدولة المغربية العصرية. و كان المثقفون المغاربة العروبيون إبان ذلك يستميتون من أجل صنع مغرب عربي عبر الإستيراد و الإستهلاك المفرط للأفكار القومية العربية المشرقية. فصارعوا الزمن من أجل "القتل السريع للهجات البربرية" و "جلاء البربر" كما تم "جلاء الفرنسيس".

ومن السهل عقد مقارنة بسيطة بين كتابات مناضلي ومناضلات الحركة الأمازيغية وكتابات مناضلي ومناضلات القومية العربية في تلك الفترة وما بعدها لنتبين بوضوح بأن مقولة تعدد الهوية المغربية وتعدد روافدها إبداع ديموقراطي أمازيغي في التاريخ السياسي المغربي المعاصر. ويجب على الذين يتناولون هذا الموضوع أن يتحلوا بقليل من الموضوعية والأريحية الأخلاقية ليقولوا ذلك لجمهور القراء، عوض التبجح بالدفاع عنها لمواجهة الذين كانوا سببا في تلقينها للمغاربة منذ فجر الإستقلال.

عندما تم الإعتراف الرسمي بأن المغرب دولة متعددة تعددا تتوسطه الأمازيغية لغة وثقافة وقيما، بروافد متنوعة ومتناغمة، سارع مجموعة من فلول القومية العربية الأصولية إلى مهاجمة حاملي هذا المشروع لأن هذا الإعتراف في حقيقة الأمر إعلان صريح عن موت المشروع القومي العربي الشمولي والإقصائي بالمغرب، وانتصار للقيم الديموقراطية التي لا يمكن أن تستقيم من دون استلهام أسباب التعدد وتدبير الإختلاف، قدر الإنسانية ومصيرها المشرق.

كتب العديد من الذين لحقتهم رياح التغيير الديموقراطي بغتة بأن الأمازيغية ملك لجميع المغاربة ولا يجب أن تكون حكرا على أحد. وهم بذلك يكتبون ما يجهلون ويزايدون على أنفسهم وعلى غيرهم بما ليس حقا. صحيح أن الحركة الديموقراطية الأمازيغية هي السباقة إلى طرح المسألة القضية منذ الستينيات، وهي التي دافعت عنها باستماتة حتى اليوم وماضية في هذا الأمر إلى الأبد، ولكنها لم تقل أبدا بأن قضيتهم قضية أمازيغية أمازيغية، أو قضية أمازيغية عربية، أو أمازيغية كردية... ولكن جميع الوثائق الصادرة عن التنظيمات الديموقراطية الأمازيغية منذ الكتابات الأولى للنخب الأمازيغية المثقفة مرورا بميثاق أكادير إلى بيان الأستاذ شفيق إلى اليوم ظلت تؤكد دوما بأن الأمازيغية ملك لجميع المغاربة لأنها قضية ديموقراطية وليست عرقية، ولهذا نادت بتعميم تدريسها على جميع المغاربة وليس فقط على الناطقين بالأمازيغية. وكتب الكثير من الأمازيغ بأن المغرب دولة أمازيغية الأرض متعددة اللسان فاتهموا بإحياء الظهير البربري والعمالة للإستعمار وخلق أسباب الفتنة الخ.

ولكن العكس هو الذي كان يحصل دوما، فالمثقفون العروبيون المتطرفون والمعتدلون والإسلاميون واليساريون والليبراليون وتنظيماتهم السياسية والجمعوية المدنية لم تكن تقبل أبدا بأن تكون الأمازيغية لغة وثقافة قضية وطنية تهم الجميع، وظلوا يعتبرونها قضية أمازيغية أمازيغية. ولذلك كرهوا مبدأ تعميم تدريسها وإجباريته.

اللغة والثقافة والقيم الأمازيغية، قضية وطنية تهم الجميع في دولة المواطنة. ولا يمكن أن يحتكرها شخص أو أشخاص أو تنظيم، تماما كالقضايا الوطنية الأخرى، كقضية المرأة على سبيل المثال: فهل يمكن أن تناضل المنظمات النسائية من أجل أن تكون قضيتهن قضية خاصة بهن؟ هذا غير صحيح وغير ممكن، لأن قضية المرأة قضية مرتبطة بدولة المواطنة. المرأة مواطنة تعيش جنبا إلى جنب مع الرجل المواطن على حد سواء. الأمازيغية أيضا قضية وطنية مرتبطة بالمواطنة، لأن المواطن المغربي مواطن أمازيغي و عربي و... والجميع مواطنون مغاربة يجب أن يتمتعوا كلهم بالحقوق التي تكفلها في كنف دولة المواطنة العصرية. هذا هو الخيار الديموقراطي الأصوب.

بناء على مرسوم مزوررولم ينشر بالجريدة الرسمية يخص التحديد الغابوي لمنطقة أخرى

تحديد الملك الغابوي بمنطقة اشتوكة آيت باها يهدد السكان بالتهجير ومصادرة أراضيهم

جددت تنسيقية أدرار، التي تضم عددا من هيئات المجتمع المدني بدائرة آيت باها، طلبها لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران بالتدخل لإلغاء الظهائر الخاصة بتحديد الملك الغابوي بالمنطقة التي لجأت إليها مؤخرا المندوبية السامية للمياه والغابات لتبرير عملية تحديد ما سمي بأملاك الدولة بالدائرة الجبلية لشتوكة آيت باها في أفق نزع ملكية أراضي ساكنتها وتحويلها إلى غابة. وأكد عضو التنسيقية عبد السلام الشكري في تصريح لوسائل الإعلام، أن عملية التحديد التي كان من المزمع أن تشرع المندوبية السامية للمياه والغابات في مباشرتها خلال شهر شتنبر الماضي، والتي أوقفتها مجبرة على إثر ضغط المجتمع المدني والساكنة التي عم صفوفها سخط عارم، والتي خاضت احتجاجات كبيرة، وعقدت لقاء مع وزير الداخلية امحند العنصر. (عملية التحديد هذه) شابتها الكثير من الاختلالات ورافقها الكثير من الغموض، إذ كان سيتم تنفيذها بناء على مرسوم مزور، حيث لم يتم نشره في الجريدة الرسمية كما تقتضي بذلك الإجراءات والمساطر الجاري بها العمل، هذا فضلا عن أن المرسوم، استنادا إلى رقم ترتيبه، يخص التحديد الغابوي بمنطقة غفساي وتاوريرت وليس منطقة آيت باها.

واعتبر المتحدث أن عملية تدليس كبيرة وقعت، وكان على إثرها ستتم مصادرة أراضي المنطقة والاستحواذ على خيراتها ومواردها الطبيعية المختلفة، بل وبالأساس تهجير ساكنتها، علما أن هذه الساكنة الأصلية ورثت أبا عن جد هذه الأراضي وعملت على استصلاحها وزراعتها، وواجهت المستعمر من أجل الحفاظ عليها.

وأوضح عبد السلام الشكري عضو تنسيقية أدرار أن نفي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الحبيب الشوباني، مؤخرا في جلسة للأسئلة الشفوية بمجلس النواب، إصدار رئيس الحكومة هذا المرسوم الخاص بالتحديد الغابوي بمنطقة آيت باها، يعد أمرا مثيرا على اعتبار أن ذلك يعتبر شكلا من أشكال التدليس. هذا علما، يشير المتحدث، أن المدير الإقليمي للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالمنطقة سبق وأن صرح أن هذه الأراضي لا تنطبق عليها قرينة الغابة، الأمر الذي كلفه حين ذاك منصبه.

وأضاف ذات المصدر أن العملية شابها الكثير من الغموض وعدم الشفافية منذ البداية، حيث تم استغلال الأوضاع الهشة للساكنة ولم تطبق الإدارة مسطرة الدعاية والإشهار المنصوص عليها قانونا، بل وعطلت في هذا الصدد حتى دور «البراح» المعروف بفعاليته الفائقة في إيصال الخبر لأبسط مواطن وأبعدهم عن المراكز الإدارية، وهو ما يضرب في العمق ما تضمنه الدستور الجديد، خاصة ما يتعلق بحق المواطن في الحصول على المعلومة.

وأفاد أنه تم اكتشاف الأمر بالصدفة من طرف أحد محاميي المنطقة حينما وجد الإعلان معلقا بالمحكمة الابتدائية بإنزكان ليخبر بعد ذلك بعض أفراد الساكنة وممثلي هيئات المجتمع المدني، في حين أن العملية كانت تتطلب إجراء تشاور واسع مع الساكنة أو من يمثلهم من منتخبين أو هيئات المجتمع المدني.

ومن جانبه، أكد عبد الله دكاير، فاعل جمعوي وعضو مكتب الفرع الإقليمي لحزب التقدم والاشتراكية بإقليم شتوكة آيت باها، على استعجالية قيام الحكومة بإلغاء أي ظهير أو مرسوم سواء كان قديما أو جديدا والذي تسعى من خلاله إلى تجريد السكان الأصليين من حقوقهم في تملك أراضي أجدادهم والانتفاع بها.

وشدد المتحدث على دعم حزب التقدم والاشتراكية للساكنة وهيئات المجتمع المدني التي أبانت عن وعي واسع بمخاطر عملية التحديد والتي ستؤدي في حال تنفيذها إلى أكبر عملية تهجير، على اعتبار أن التحديد يهم قبائل ودواوير بمنطقة آيت باها الجبلية التي تضم جماعات فقيرة تحتاج إلى المزيد من الدعم مع ضرورة إخراج ساكنتها من التهميش وكل أنواع الهشاشة، وأن تنفيذها(عملية التحديد) سيؤدي إلى حرمان الساكنة من مورد عيشها الوحيد.

ووصف عبد الله دكاير العملية بأنها بمثابة اضطهاد، قائلا «كيف يعقل أن الدولة تقبل قانونا وفي بعض المجالات بعقود الاستمرار قصد تحفيظ الأراضي، في حين يتم التعامل عكس هذا المنطق في حالة هذه الساكنة، إذ ترغب في فرض تحديد ما يسمى بتحديد الملك الغابوي ضدا على رغبة السكان وفي غياب تام للتواصل والتشاور بصفتهم مالكين حقيقيين ووحيدين لهذه الأراضي.

وجدد المتحدث رفضه لمرسوم التحديد المزعوم والذي لم يتم نشره حتى في الجريدة الرسمية ليتخذ قوة الشيء المقضي به، معلنا رفضه الكيل بمكيالين.

تنسيقية جمعيات المجتمع المدني لجهتي سوس ماست درا وأكلميم اسمارة تطالب الدولة المغربية بإلغاء كل الظهائر والقوانين الاستعمارية التي بموجبها تستولي على أراضي و غابات وثروات السكان الأصليين

طالبت تنسيقية جمعيات المجتمع المدني لجهتي سوس ماست درا وأكلميم أسمارة، في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، الدولة المغربية باحترام العهود والمواثيق الدولية وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الشعوب الأصلية؛ بضمان حقوق السكان الأصليين في التصرف الحر في أراضيهم وثرواتهم ومواردهم الطبيعية واحترام حقهم في أسباب عيشهم الخاصة، وإلغاء كل الظهائر والقوانين الاستعمارية (ظهير أراضي الجموع والسلاليات، ظهير تحديد الملك العمومي الغابوي، ظهير الأراضي البحرية، ظهير أراضي الشرفاء، ظهير الأراضي المخزنية، ظهير أراضي الكيش...)، والتي بموجبها تستولي الدولة ظلما على أراضي وغابات وثروات السكان الأصليين الطبيعية منها والمعدنية، وتعويضها بقوانين تحمي حقوقهم .

كما طالبت التنسيقية بإرجاع كل الأراضي إلى أصحابها الأصليين التي صودرت منهم إبان وبعد الاستعمار الفرنسي والاسباني، بناء على قوانين كولونيالية مع الاعتذار ورد الاعتبار المادي والمعنوي لهم، عملا بمبدأ جبر الضرر، وبضمان حق السكان الأصليين في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمس حقوق الأرض من خلال ممثلين يختارونهم بأنفسهم، وتمكينهم من إحياء و تطوير مؤسساتهم التقريرية .

وطالب ذات البيان، الدولة المغربية بتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية والتاريخية في حماية السكان الأصليين من هجمات وعنف الرعاة الرحل القادمين من أقاليم الصحراء، الذين يهددون أمنهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم الزراعية وثرواتهم من شجر الأركان التي صنفتها منظمة اليونسكو ضمن الموروث العالمي المحمي .

وطالب نفس البيان، بالكشف عن الجهات المستفيدة من عائدات الثروات المعدنية والطبيعية المتواجدة بسوس الكبير وباقي مناطق المغرب، مع تمكين السكان من الاستفادة من هذه الثروات التي تستنزفها الشركات النافذة، وبفتح تحقيق جدي في الفساد والخروقات والتجاوزات التي تمارسها كل من المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، ومديرية الشؤون القروية، ومؤسسة العمران .

واستنكرت التنسيقية في نفس البيان، إطلاق وحماية الخنزير البري الذي يهدد أرواح السكان وممتلكاتهم .

وأعلنت استعدادها لخوض جميع الأشكال النضالية إلى حين تحقيق مطالبها .

وجاء إصدار البيان على هامش الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها تنسيقية جمعيات المجتمع المدني لجهتي سوس ماست درا وأكلميم اسمارة أمام البرلمان يوم 9 دجنبر الحالي، والتي صادفت اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وذلك تنفيذا لما تقرر في لقائي التنسيقية بكل من أنفا(الدار البيضاء) وأغرم (تارودانت)، وكذا استجابة لمطالب جمعيات المجتمع المدني وساكنة سوس الكبير والعديد من مناطق المغرب المهمش، نتيجة ما تراكم من سياسات نهب الأراضي والثروات الطبيعية والمعدنية وتدمير المحيط البيئي وتكريس سياسة الميز والتفضيل بين الجهات والجماعات والأفراد في كل مناطق المغرب، دون أن تبدو في الأفق أية بوادر للتغيير.

تفويت ونهب أراضي سلالية وحبسية تابعة لدوار بني مزالة جماعة وقيادة بليونش عمالة المضيق الفنيدق

يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن مرصد الشمال لحقوق الإنسان توصل بمجموعة من الوثائق تتعلق بالاستيلاء، تفويت ونهب أراضي سلالية وحبسية تابعة لدوار بني مزالا جماعة وقيادة بليونش عمالة المضيق الفنيدق.

وحيث أن سكان مدشر بني مزالا، ووفق مجموعة من العرائض التي تم توجيهها لمجموعة من الجهات) وزارة الداخلية – وزارة العدل – عامل عمالة المضيق الفنيدق ... (، حملوا المسؤولية المباشرة لنائب الأراضي السلالية لمدشر بني مزالا، وطالبوا بعزله ومحاسبته. وذلك للأسباب التالية: التنازل المباشر لفائدة الغير على قطع أرضية سلالية وحبسية ومنهم (الخلفاوي– محمد الشعيري الكبير – الشعيري الدمغة ...). والتنازل عن تعرضات خاصة بمطالب التحفيظ لدى المحافظة العقارية. وعدم التبليغ الفوري بالترامي على الأراضي السلالية وتقديم الشكايات للنيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بتطوان. والتواطؤ مع شركة أشغال كانت تقوم بإقامة مقطع طرقي الفنيدق – القصر الصغير برمي الأتربة بالأرض السلالية المسماة – فلجة العباس. وموافقته على إقامة دافعة لشركة خاصة بالاتصالات فوق قطعة أرضية سلالية تسمى كدية السرغيني. وقيامه بكراء قطعة أرضية حبسية لمسجد دوار بني مزالا المسماة الحجيرة.

وحيث أن مرصد الشمال يضع بين أيديكم الوثائق التالية كمستندات ووثائق وهي: شكاية موجهة من مرصد الشمال لحقوق الإنسان بتاريخ 27 شتنبر 2012 إلى السيد عامل عمالة المضيق الفنيدق تطالبه بفتح تحقيق في قضية الاستيلاء على أراضي الجماعة السلالية بمدشر بني مزالا جماعة بليونش. وشهادة عدلية لاثبات حبس صادرة عن توثيق تطوان بتاريخ: 26/02/2006 ومراسلة موجهة إلى مجموعة من الجهات مركزيا ومحليا تتضمن لائحة لأزيد من 100 شخص من أبناء دوار بني مزالا يطالبون فيها بعزل نائب الأراضي السلالية. ولائحة بأسماء المطالبين بالاستفادة من أراضي الجماعة السلالية وبتغيير نائب الجماعة السلالية.) 62 شخص (موقعة بتاريخ: 19 /04/2012 و شهادة عرفية موقعة بتاريخ: 04/05/2010 من لدن 5 أشخاص قاطنين بدوار بني مزالا يتهمون نائب الأراضي السلالية بغض الطرف عن الترامي على أراضي الجموع.وشهادة عرفية موقعة بتاريخ: 10/05/2010 من لدن 4 أشخاص قاطنين بدوار بني مزالا يتهمون نائب الأراضي السلالية بغض الطرف عن الترامي على أراضي الجموع. والتنازل لفائدة الغير عن مجموعة من الأراضي .... وشهادة عرفية لإثبات أرض الحبوس المسماة الحجيرة. بتاريخ: 28/04/2011. وشكاية من أجل جنحة انتزاع عقار موجهة للسيد وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بتطوان بتاريخ: 15/2/2012 .

لذلك، نلتمس منكم وبصفة مستعجلة، العمل على فتح تحقيق بخصوص قضية الاستيلاء وتفويت الأراضي السلالية والحبسية) أزيد من 75 هكتار (بمدشر بني مزالا جماعة وقيادة بليونش، عمالة المضيق / الفنيدق. واتخاذ الإجراءات الإدارية والقضائية في حق كل من تبث تورطه في تفويت الأراضي السلالية والحبسية لمدشر بني مزالا.

* محمد بن عيسى
مدير المرصد

الأمازيغ يطالبون الدولة المغربية بفتح الحدود المغاربية وبوقف اعتداءات بوغابة

شهد شارع محمد الخامس يوم الأحد 09 دجنبر 2012 قبالة البرلمان المغربي تظاهرة حاشدة لأمازيغ المغرب، للتنديد بسياسة تحديد الملك الغابوي، التي تستهدف أراضي القبائل الأمازيغية، بغية إقامة محميات طبيعية للخنزير البري الذي أضحى يهدد استقرار السكان الأصليين في أراضيهم.

وعرفت التظاهرة مشاركة أغلب التنظيمات الأمازيغية وممثلين عن القبائل المتضررة من سياسة الحكومة ومصالح المياه والغابات، حيث عرفت التظاهرة رفع شعارات قوية تطالب الدولة المغربية بوقف تحديد الملك الغابوي واعتداءات الخنزير البري.

و قد رفع المتظاهرون أيضا شعارات سياسية تطالب بفتح الحدود المغاربية وبناء المغرب الكبير، وتطبيع العلاقات المغربية الجزائرية لتحقيق رفاهية شعوب المغرب الكبير.

جمعية امزيان تستنكر منعها من استعمال قاعة غرفة التجارة والصناعة والخدمات

بناء على الطلب الذي تقدمت به جمعية أمزيان إلى إدارة غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور والدريوش يوم الخميس 25 أكتوبر 2012 والمسجل تحت رقم 546/3، في شأن الترخيص للجمعية باستعمال قاعة الندوات لتنظيم ندوة حقوقية بمناسبة الذكرى 46 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحت عنوان: « حقوق الإنسان بالريف وواقع القمع والحصار » التي كان من المزمع عقدها يوم السبت 08 دجنبر 2012، من تأطير كل من المحامي عبد المجيد أزرياح من الحسيمة والمحامي الطيب العمراني من الناظور والحقوقي فيصل أوسار الرئيس المنتدب لدى الريف الكبير باسم التجمع العالمي الأمازيغي، بالإضافة إلى عائلة المعتقل السياسي عبد الحليم البقالي رئيس فرع بني بوعياش للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

وعلى إثر هذا التعسف الذي تعرضت له جمعية أمزيان وما قوبلت به من تملص ورفض لطلبها في شأن استعمال قاعة عمومية بدون أي مبرر قانوني من طرف مدير ورئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور والدريوش رغم استيفاء الجمعية للشروط القانونية لتنظيم الندوة.

وأمام ما يشكله هذا القرار الجائر من خرق سافر للقانون واستهداف للعمل الجمعوي الجاد، وتضييق الخناق على المجتمع المدني من طرف مسؤولين يؤطرهم المزاج والشطط في استعمال السلطة، فإننا في جمعية أمزيان نعلن للرأي العام ما يلي:

أولا: استنكارنا الشديد لهذا المنع الغير المبرر من طرف مسؤولي غرفة التجارة والصناعة الخدمات بالناظور

ثانيا: إدانتنا لهذا التصرف غير المسؤول الصادر عن مدير غرفة التجارة والصناعة والخدمات ورئيسها

ثالثا: تمسكنا بحقوقنا المشروعة في تنظيم ندوات بقاعات هذه المؤسسة، باعتبارها مؤسسة عمومية

رابعا: تحذيرنا من الانعكاسات الخطيرة لهذا السلوك المشين على مستقبل العمل الجمعوي بالناظور، باعتباره تضيق على الحريات العامة وحق التجمع القانوني.

خامسا: استعدادنا الكامل لخوض أشكال نضالية تصعيدية أمام هذه المؤسسة ضد كل أصناف الشطط في استعمال السلطة.

سادسا: عزمنا على مواصلة نضالاتنا الجمعوية المدنية والحقوقية وفضح كل المؤمرات التي تحاك ضد العمل الجمعوي الجاد والمسؤول.

رسالة مفتوحة إلى السيد وزير التجهيز والنقل

في إطار زيارة السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل إلى إقليم كرسيف يوم السبت 10 نونبر 2012 لتضارس مجموعة من القضايا ذات الصلة بالقطاع الحكومي الذي يترأسه، والذي عقد لقاءا بمقر عمالة كرسيف بحضور عامل الإقليم والبرلمانيين ورؤساء الجماعات ورؤساء المصالح، في حين تم تغييب منظمات المجتمع المدني التي أعطاها الدستور الجديد صلاحيات مهمة من قبيل الاقتراح والمشاركة في تتبع السياسات العمومية وهذا ما جعلنا نتساءل ونساءل معالي الوزيرعن الأسباب التي جعلت المجتمع المدني خارج هذا اللقاء التواصلي والتشاوري ، والذي كان من الممكن أن يكون غنيا أكثر باقتراحات وآراء الجمعيات في سياق المقاربة التشاركية الشمولية باعتبارها الأذن الصاغية والعين التي ترى وتلاحظ المشاكل اليومية للساكنة والقروية منها في ظل غياب وضعف البنيات التحتية الأساسية . ومن أهم هذه المشاكل التي تعرفها مجموعة من الدواوير في غياب الطرق والمسالك لاسيما في فصل الشتاء الذي تعرف فيه المناطق الجبلية التساقطات الثلجية نذكر حسب كل جماعة :

- جماعة بركين:تردي وضعية الطريق الرابطة بين بركين وكرسيف. والوضعية الهشة المزرية للطريق الرابطة بين بركين وتامجيلت التي لم تكتمل بها الأشغال. وغياب الطريق الرابطة بين تامجيلت ودوار بني مقبل وبني بويلول. وغياب المسالك بين بركين ودوار الزاوية وأزيزا وأغرم إفوناسن.وضعف المسلك الرابط بين بركين وأيت عبو (تبودة). وغياب آليات إزاحة الثلوج بمركز الجماعة .

- جماعة لمريجة:تعيش الدواويرالآتية بجماعة لمريجة العزلة التامة خصوصا حين يرتفع صبيب نهر ملوية في غياب الطريق في اتجاه مركز الجماعة والقنطرة على نهر ملوية في اتجاه طريق بركين : دوار بويعقوبات ، السارك ، بوملزة ، غابة السبع، سوسان ، الكطارة ...

- جماعة تادرارت : انهيار قنطرة الصفصفات منذ سنوات. وغياب الطريق الرابطة بين راس لقصر ودواوير تماست، تايدا ، سيدي بيوسف ، سميو والرحامنة .

ونشير السيد الوزير إلى أن ثمن هذه المشاكل تؤديها النساء والنساء الحوامل، خصوصا أثناء الوضع في غياب وسائل النقل والطرق وسيارات الإسعاف ، إلى جانب الأرواح التي تحصد بسبب حوادث السير على الطريق الرابطة بين كرسيف والناظور عبر جماعة صاكا نتيجة لوضعية هذه الطريق ، وبالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالطرق والمسالك القروية تعيش ساكنة الإقليم مشاكل أخرى في غياب:مركز تسجيل السيارات والعربات. ومركز اجتياز امتحانات الحصول على رخص السياقة. وطول انتظار الفلاحين لسد تاركا ومادي (تمقانت). والنقل العشوائي (السري).وغياب وقلة وسائل النقل المرخص لها.

حاورتها: رشيدة إمرزيك

خديجة إيكن الكاتبة والشاعرة الأمازيغية لـ «العالم الأمازيغي»:

تأسيس قسم للأدب الأمازيغي داخل الرابطة، سيعزز مكانة الكاتبة الأمازيغية داخل الرابطة

على وزير التعليم ان يعلم أننا فخورين بلغتنا وسنجعل من تفيناغ حرفا مقدسا لأنه أقدم حرف في العالم

* أسستم مؤخرا رابطة للكاتبات المغربية، ماهو الهدف من تأسيس هذه الرابطة وما قيمتها المضافة بالنسبة للأدب النسائي المغربي؟

**** جاء تأسيس الرابطة في ظرفية خاصة يعيشها المشهد الثقافي الوطني، الذي شهد حراكا على جميع المستويات، فكان من البديهي أن تتفاعل المرأة الكاتبة المغربية مع هذا التغيير الذي شاهدته الساحة الثقافية والسياسية الوطنية، مما دفع بالكاتبات المغربيات إلى تأسيس إطار نسائي ثقافي يكن صاحبات الكلمة فيه، مقررات ومنفذات لكل ما من شأنه أن يخدم الكتابة النسائية بجميع تعابيرها، وبالتالي فإن عمل الرابطة على وضع برنامج لتنمية العلاقات الثقافية بين الكاتبات، ثم بينها ونظيرتها في المغرب الكبير، وبين الكاتبة المغربية ونظيرتها عبر العالم، إضافة إلى إنشاء الرابطة لجائزة «الكاتبة» كأول جائزة تحمل هذا الاسم على الصعيد الوطني، لما من شأنه أن يضفي قيمة جديدة للمشهد الثقافي الوطني، هكذا عزمت الرابطة على العمل من أجل الرفع من شأن الأدب النسائي، كتابة، تعريفا، نقدا، وتكريما حتى يتسنى منحها المكانة المستحقة، فالكاتبة المغربية ناضلت طويلا وجاءت هذه الرابطة ثمرة هذا النضال، وتثمينا له.

* ما موقع الكاتبة الأمازيغية داخل هذه الرابطة وكيف ستتعامل مع الأمازيغية.

**** الكاتبة الأمازيغية منحت الكثير للأدب النسائي الوطني، لكنه ظل مهمشا، فليس سهلا أن تختار كاتبة مغربية الكتابة بلغة لم تكن رسمية من قبل، كان ذلك اختيارا شجاعا ومخلصا لقضية اللغة الأمازيغية، والآن بعد ترسيم هذه اللغة، كان لابد لعقليات أن تتغير، أكانوا سياسيين،مثقفين، أدباء وفنانين وغيرهم، فكان لابد من كل إطار يتأسس أن يأخذ بعين الاعتبار هذه التغييرات، لهذا لما أسسنا الرابطة كان لابد واحتراما للدستور أن يتم تأسيس قسم للأدب الأمازيغي، والذي أشرف عليه في الرابطة، وبالتالي سيكون ذلك تعزيزا لمكانة الكاتبة الأمازيغية داخل الرابطة، من خلال ندوات، ترجمات، ومعارض لكتاباتها، واحتفاء بالإبداع النسائي الأمازيغي كتابة وشفاهة، كما سيتم تدبير الأمازيغية داخل الرابطة على ضوء مقتضيات الدستور في هذا الشأن.

* تستعدين لإصدار رواية باللغة الأمازيغية، حدثنا عن هذه التجربة وكيف ترين واقع الرواية الأمازيغية؟

**** أجل، قريبا بإذن الله ستصدر لي روايتي بالأمازيغية، وهي تجربتي الأولى في هذا النوع الأدبي، لمست الاختلاف بينه وبين الشعر الذي ألفت كتابته، والرواية جنس أدبي له رونقه الخاص، ونكهته الإبداعية، وتجربتي الروائية أظهرت لي كيف يمكن أن تكون الكتابة جنونا،وعشقا، فأنا وقعت في حب أحد أبطال الرواية لدرجة أني رأيته في حلمي ذات ليلة قضيتها في اختلاق أحداث وحوارات تخيلت أني أتعامل مع أشخاص حقيقيين، فتكون سعادتي وأنا أمام الحاسوب وكأني في جلسة حميمية مع أصدقاء تجمعنا أكثر من علاقة كاتبة بأشخاص خياليين.

أما واقع الرواية الأمازيغية، فهو لازال في مراحله التأسيسية، فقليل من الكتاب خاضوا تجربة السرد الروائي، وبالنسبة للرواية النسائية، فهن روايتين على حد علمي، بالنسبة لروايتي فهي تنتمي للأدب الفانتستيكي، الذي يمزج بين الخيال والواقع، إيمانا مني بأن الأدب عليه أن يمنح عالما مختلفا عن عالمنا، يلتقي معه ولا يشبهه تماما، هذا ما جذبني دوما كقارئة وما أسعى لمنحه ككاتبة، أن أمنح الجمال، الحب، والخيال الممتع ، فهذا الخيال يغير شيئا في حياتنا، والهوية وحدها كمضمون خالص للإبداع يقتل الإبداع.

* كيف تلقيت ما صدر عن لحسن الدودي وزير التعليم خلال مناقشة القانون التنظيمي للامازيغية في مجلس المستشارين؟

**** هناك شيء يضايقني، هذا الشيء هو عدم مصداقية بعضنا في ادعاءه للديمقراطية والوطنية، ووقاحة البعض الآخر في تعامله مع اللغة الأمازيغية،كما أنه لازالت بعض الإطارات و العقليات لم تستوعب جيدا معنى دسترة الأمازيغية، وأن ذلك يشكل قطيعة مع عهود من تجاهل التاريخ والجغرافيا والثقافة والحضارة الأمازيغية بكل تجلياتها. فقد ظهرت في الآونة الأخيرة وبشكل متتالي دعاوي تتوخى ضرب المكتسبات الأمازيغية، وليس التماطل في تفعيل القانون التنظيمي للأمازيغية، وبروز دعاوي غبية ضد حرف تيفيناغ الذي كان في المغرب قبل أن يكون مشاكسوه من ضحايا الإستيلاب، سوى مظهرا من مظاهر الاستهتار بقضايانا الوطنية ، فهناك من يريد إعادة اللغة المعيارية إلى مستوى اللهجة، ومن يريد تقسيمها جهويا، فبعد خطاب أجدير، وتسعة مارس، يريدون العودة بها إلى القرن العشرين، والقرن العشرين مات ولن يعود وكأنهم يمشون ضد الطبيعة، أما الوزير المذكور فأقول له بأننا فخورين بلغتنا وسنجعل من تفيناغ حرفا مقدسا لأنه أقدم حرف في العالم، ولن نتنازل عن مبدأ التعميم والإجبارية والتوحيد، سنكتب بها ويناقش بها طلبتنا المتفوقين أطروحاتهم العلمية والأدبية، هذا التوحيد يدل على عقلية سوية ومتطورة، لا مقارنة بينها وبين عقلية لاترى أبعد من قبيلتها الضيقة. فاللغة الأمازيغية تحتوي على معجم من اللهجات ومعجم حديث تماما كما اللغة العربية، التي هي خليط لهجات، حتى القرآن نفسه نزل بسبعة أحرف، يعني سبع لهجات، وما على الوزير إلا العودة إلى الدروس الدينية في تفسير القرآن، لعل القرآن يساعده على فهم كل ما يستغربه.

«رابطة كاتبات المغرب» تعلن عن برنامجها السنوي

عقدت عضوات رابطة كاتبات المغرب ندوة صحفية، يوم 28 نونبر الماضي بمقر نادي الصحافة بالمغرب في الرباط، من أجل تسليط الضوء على البرنامج الثقافي للرابطة، التي تمّ الإعلان عن تأسيسها خلال شهر شتنبر الماضي.

وأبرزت رئيسة الرابطة، السيدة عزيزة احضيه، بأنّ تأسيس رابطة كاتبات المغرب لم يكن بالأمر الهيّن، وأضافت احضيه، بأن الرابطة لم تستفدْ من أي تمويل لحد الآن من طرف أي جهة كانت، إضافة إلى أن الرابطة لا تتوفر على مقر خاص بها، حيث يتمّ عقد اللقاءات في بيوت عضوات الرابطة، اللواتي يجتمعن مرتين في الأسبوع، قادمات من مختلف أو مدن المغرب إلى الدار البيضاء أو الرباط على نفقتهنّ الخاصة، في انتظار أن "يتمّ طرق أبواب وزارة الثقافة وأبواب باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية"، تضيف رئيسة الرابطة.

وأجمعت عضوات رابطة كاتبات المغرب، في تدخلاتهنّ على أنّ الرابطة ستمثّل المغرب بمختلف أطيافه ومكوناته، حيث تنتمي العضوات إلى مختلف جهات المغرب، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وستكون مفتوحة أمام جميع الأقلام، سواء العربية أو الأمازيغية أو الحسانية، كما ستكون مفتوحة في وجه كل التوجهات السياسية والثقافية الموجودة في الساحة، سواء بالنسبة للكاتبات المغربيات المقيمات في المغرب أو المقيمات في المهجر.

وللإشارة يتكون المكتب المؤسس للرابطة من: الرئيسة الأستاذة عزيزة يحضية عمر، الأستاذة بديعة الراضي، النائبة الأولى ومكلفة بالعلاقات مع السلطات التشريعية، الأستاذة رجاء الطالبي، الكاتبة العامة للرابطة، فاطمة الزهراء امسكين، نائبة الكاتبة العامة، الأستاذة علية الادريسي البوزيدي، أمينة المال، الأستاذة صالحة سعد، نائبة أمينة المال، الأستاذة أمينة اسحاقي، مكلفة بالأدب الفرنسي ومستشارة، الدكتورة خديجة الشقيري، مكلفة بملف الأدب الاسباني، عواطف الإدريسي بوخريس، مكلفة بملف الأدب الانجليزي للشعر والرواية، الأستاذة نعيمة الحمداوري مكلفة بالزجل، الأستاذة خديجة ايكن مكلفة بالامازيغية، الأستاذة البتول المحجوب مكلفة بالأدب الحساني، ثم الفنانة بشرى ايجورك مسئولة الإعلام والتواصل للرابطة.

هيومن رايتس ووتش تعقد ندوة صحفية

عقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش»ندوة صحفية يوم الخميس 15 نونبر 2012 بمقر هيئة المحامين بالرباط، لتسليط الضوء على معانات الفتيات القاصرات اللائي يشتغلن كخادمات في المنازل لساعات طويلة مقابل أجور متدنية.

وصرحت جو بيكر المسؤولة عن قسم حقوق الطفل في المنظمة، أن «الفتيات اللواتي تبلغ أعمارهن ثماني سنوات يعانين من سوء المعاملة الجسدية والعمل داخل المنازل لساعات طويلة يوميًا مقابل أجور متدنية للغاية.»

وأضافت، أن: «المغرب اتخذ بالفعل خطوات كبيرة للحد من عمالة الأطفال، ولكن يجب اتخاذ تدابير محددة الأهداف لحماية أولئك الذين يعملون كخدم في المنازل، مع فرض احترام القانون.»

وحسب تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، فإن عدد الخادمات الصغيرات في المغرب يتراوح بين 60 إلى 80 ألفًا، يشتغلن في ظروف مزرية ويتعرضن للأذى البدني والشفهي على يد أصحاب العمل.

ودعت بيكر «الحكومة المغربية إلى تبني هذا الملف ووضع حد لهذه المشكلة؛ من خلال تعزيز تعليم الفتيات»، وكشف التقرير أن «خمسة عشر طفلة تم استجوابهن من بين العشرين بدأن العمل في عمر لا يناهز 12 عامًا، باستثناء أربع عملن كخادمات وعمرهن لم يجاوز 18 عامًا».

وأضافت بيكر، أن: «غالبية الطفلات الخادمات المستجوبات تعرضن لسوء المعاملة الجسدية واللفظية من قبل مشغليهن، وذكرت شهادات بعض الفتيات أن أرباب العمل ضربوهن بأيديهم وبالأحزمة والعصي والأحذية وأنابيب البلاستيك».

وتم إعداد مشروع قانون من قبل الحكومة المغربية لحظر هذه الممارسات، لكن البرلمان لم يصادق عليه بعد، وهو ينص على عقوبات بالسجن وغرامات مالية باهظة بحق أي شخص يشغل الأطفال دون 15 عامًا كخدم في المنازل.

تعزية★تعزية★تعزية★تعزية★تعزية

* ببالغ الحزن والأسى تلقينا في جريدة العالم الأمازيغي نبأ وفاة والدة الفنانة الامازيغية شريفة تكرسيت، وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم طاقم تحرير الجريدة بأحر التعازي والمواساة إلى الفنانة شريفة والى عائلة الفقيدة راجين من الله العلي القدير أن يلهم ذويها الصبر والسلوان.

وانا لله وأنا إليه راجعون

****

* على إثر وفاة باجي ميمونة والدة المناضل باجي مولاي بخنيفرة، وبهذه المناسبة الأليمة تتقدم جمعية أمنزو وطاقم تحرير جريدة العالم الأمازيغي بأحر التعازي والمواساة إلى إبن الفقيدة وإلى عائلتها راجين من الله ان يرزق أهلها الصبر والسلوان وللفقيدة المغفرة.

وانا لله وأنا إليه راجعون

****

* توفي إلى رحمة الله مؤخرا أسامة أكنوكي على إثر حادثة سير قاتلة بالدار البيضاء وفي ريعان الشباب وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم خالد بدري وزوجته إلهام وجميع الأهل والأحباب والأصدقاء بجماعة توغمرت بتارودانت بأحر التعازي والمواساة إلى والد الفقيد الحاج محمد أكنوكي رئيس جماعة توغمرت وإلى جميع أفراد الأسرة والعائلة. سائلين الله العلي القدير أن يمطر الفقيد بشآبيب رحمته والغفران.

ومن جهته يتقدم والد الفقيد محمد أكنوكي بالشكر الجزيل لكل من واسى العائلة في وفاة إبنها أسامة راجيا من الله ألا يريهم مكروها في عزيز عليهم.

وانا لله وانا إليه راجعون.

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵉⵏⵉⵙ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
ⵏ ⵜⵙⴰⵡⴰⵍⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵜⴰⵙⴷⵓⵔⴰⵜ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵙ ⵏ ⵜⴰⵕⴰⵏⵜ ⵜⵇⴰⵎⵉ
ⵅⵔ ⵙⴰⵕⴰⵏ ⵏ ⵍⵄⵅⵔⵙ ⵙⵜⵜⴰⵏ: 11 / 2012-12-05

ⴰⴷⴷ ⵏ 28/12/2012 ⵅ 15:00, ⵅ ⵜⴰⵎⴰⵏⴰ ⵏ ⵜⴷⵓⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⵏ-
ⴷⴰⵎⴰⵜ ⵏ ⵙⴷⵓⵜⵅ ⴰⵅⵓⵍⴰⵏ ⵏ ⵜⵙⴷⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⴰⵎ
ⵅⵜⵓⵜ ⵅⵜⵓⵔ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵏⴰ ⵜⵎⵓⵜⵏ ⴷ ⵓⵎⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⴰⵕⴰⵏⵜ ⵅⵔ
ⵍⴰⵜⵜⴰⵅⵓⵍ ⵏ ⵍⴰⴷⴷⴰⴰⵅ ⵏ ⵜⵍⴰⵍⵉⵜ ⵙⴷⴷⴰ ⵓⵅⵓⵍⴰⵏ ⴰⵅⵓⵍⴰⵏ ⵏ ⵙⴷⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰ-
ⵣⵉⵖⵜ, ⴷⵓⵔ ⵎⴰⵏ ⵜⴷⵜⵓ ⵜⵍⵓⵔⵉⵙ.
ⴰⴷⴷⴰⵍ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵙ ⵏ ⵜⵕⴰⵏⵜ ⴰⵎ ⵜ ⵏⵔ ⵅ ⵓⴷⵢⵜⵜⵓ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵙ
ⵏⵔ ⴰⵅⵓⵍⴰⵏ ⵏ ⵜⵙⴷⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵎⵓⵜⵏ ⵅ ⵍⴰⵍⵉⵜ ⵅ

إقبال كبير على الأقراص والأشرطة الغنائية الأمازيغية بشكل ملفت للنظر

* إبراهيم فاضل / سوس بلوس

خلال جولة استطلاعية لموقع سوس بلوس التي قادته إلى بعض محلات توزيع الأشرطة الموسيقية بأكادير، الدشيرة، وإنزكان، تعرف الموقع على أهم مميزات أعمال الفنانين بمناسبة حلول عيد الأضحى السعيد فنيا• "ريغ أيسمامياد أن تلكمت الملك" شريط جديد بالصوت لـ " للبرلمانية والفنانة الامازيغية فاطمة تابعمرانت " يتقدم المبيعات والذي لاقى رواجا كبيرا من قبل كل الفئات، الألبوم الجديد لمجموعة تابعمرانت يحتوي على ستة قصائد متميزة رائعة متنوعة الألحان والتوزيعات الموسيقية التي تعاونت فيها مجموعة من ألمع نجوم الأغنية الأمازيغية على مستوى الايقاع، أما بالنسبة للكلمات والالحان فإنها تعود للفنانة المخضرمة تابعمرانت، ومن بين هذه القصائد: «ريغ أيسمامياد أن تلكمت الملك" «مانين تلكمت د الهم أيادجارنغ» ... «أنف الغشيم اتجماعت ن غيض أشكو تيلاس أوركيس لأبلا تياض" ... الباز إكان الحر، كين دميت أريستارا أكال»..... هذا وحسب (س.ب) بائع الأشرطة بالباطوار بأكادير فإن هناك بعض المجموعات الأخرى التي يكثر عليها الطلب في مثل هذه المناسبات، بالرغم من افتقادها لأية معان وللكلمات الجادة أو المعبرة، إلا أنها تتداول بكثرة في الأعراس، نظرا لإيقاعاتها الخفيفة، غير أن مدة صلاحيتها سرعان ما تنتهي بظهور أغان جديدة أو بانتهاء مثل هذه المناسبات.... إلا أن الفنانة الأمازيغية فاطمة تابعمرانت كثر عليها الطلب وخصوصا الأغاني التي تتحدث فيها عن الثقافة الأمازيغية رغم الحديث عنها من طرف البعض كونها برلمانية ستتخلى عن الأغنية والفن إلا أنها أرسلت رسائل مشفرة من خلال هذا الألبوم الجديد وهي تدافع عن السكان الأصليين بالجبال بعد الضجة التي خلقها مرسوم التحديد الغابوي.

وعلى صعيد آخر، أكد معظم الباعة الذين تحدثت معهم سوس بلوس أن الطلب لا يزال قائما على الكثير من الأسماء الفنية المعروفة التي صنعت لنفسها مجدا في المجال الفني الأمازيغي، فخلدت اسمها وخلدت أغانيها التي لا تزال مطلوبة إلى حد الآن ومن بين الأسماء، المرحوم الحاج محمد الدمسيري، الرايس أعراب أتيكي، الرايس أحمد أوطالب المزوضي، الرايسة رقية تالبنسيرت.....

* «أغاني الروايس تتقدم •• و «أغاني المجموعات الغنائية العصرية ترتبك»

خلال زيارتنا لبعض محلات بيع الأشرطة الموسيقية، أجمع الباعة على أن الإقبال على أغاني الروايس في تقدم مستمر نظرا لكثرة الطلب عليها كما كان في السابق كأشرطة الفنانة فاطمة تابعمرات بالصوت والصورة وبعض الروايس كالمرحوم الحاج محمد الدمسيري، والمرحوم مبارك أيسار، والرايس أحمد بيزماون، والرايس سعيد أوتجاجت، ويمكن ربط ذلك بقلة الإنتاج الجديد الخاص بهذا النوع الموسيقي• في حين يظهر يوميا اسم مجموعات جديدة في الساحة الفنية، لكن يلجأ الكثير منهم إلى إعادة أغاني فنانين كبار سبقوهم إلى الميدان تحت غطاء الأغاني الخالدة، رغم أن منتجوهم الذاتي هزيل على كل مستويات ومقومات الفن الغنائي.

* رواج القرص المضغوط وتلاشي شريط الكاسيت...

ما يمكن ملاحظته خلال زيارة سوس بلوس لمحلات بيع الألبومات الموسيقية هو رواج الأقراص الغنائية المضغوطة التي أضحت تغطي مساحات كبيرة من هذه المحلات، وتراجع استعمال الأشرطة التي أصبح الناس يرون فيها ذكرى من الزمن الغابر، خصوصا في ظل التطور التكنولوجي الذي يعيشه العالم أليوم، وظهور وسائل أكثر تطورا. ويرى أصحاب هذه المحلات أن زمن "الكاسيت" انتهى، وقد تخلى عنه معظم المنتجين إن لم نقل كلهم تخلو عن إنتاجه واستبدلوه بالقرص المضغوط رغم سهولة قرصنة أعمال الأقراص ، ويعتقد البعض الآخر من أصحاب محالات بيع الأشرطة أن "الكاسيت" لا يزال وسيبقى دائما الوسيلة الأجود لحمل الأغاني كون مدة صلاحيته لا تنتهي بالسرعة التي تنتهي بها مدة صلاحية القرص المضغوط الذي يكفي أن يتعرض لخدش بسيط ليفقد وظيفته .

* الباعة غير الشرعيين لايهتمون بالرقابة على «القرصنة»

هذا ويشتكي العديد ممن يعملون في محلات الأشرطة الموسيقية، من نقص الرقابة على الألبومات الموسيقية المقرصنة واعتبروا أنها تعرقل نشاطهم• فقد أكد معظم من زرناهم أن الرقابة على القرصنة تشمل المحلات فقط، فيما يستثنى منها الباعة الفوضويون الذين لا يخضعون لأية مراقبة، مما يؤثر على المنتج والفنان. ومن جهة أخرى، يرى بعض الموزعين والمنتجين أن باعة الأرصفة هم الذين يشكلون الخطر على المنتوج الفني، لكونهم يروجون الأشرطة المستنسخة، في حين أن المواطن يفضل شراء المنتوج الأصلي.

فبالرغم من النتائج التي تحصلنا عليها من خلال الاستطلاع حول رواج بعض الأغاني على حساب أخرى، إلا أن بيع الألبومات الموسيقية ورواج الأغاني يبقى مرتبطا بالنوع الغنائي من كلمات وألحان في المستوى.

فرقة الريف للمسرح الأمازيغي تقدم العرض الأول لعملها المسرحي الجديد «إمشذاح»

بمناسبة افتتاح موسمها المسرحي الجديد 2012ـ2013 و مرور عشر سنوات على تأسيسها أنجزت فيها عشرة أعمال مسرحية بصمت من خلالها على مسار فني و ثقافي ناجح، قامت فرقة الريف للمسرح الأمازيغي بالحسيمة بالعرض الأول لعملها المسرحي الجديد "إمشذاح" (الراقصون) تأليف لعزيز الإبراهيمي إخراج فريديريك فوزيبي، سينوغرافيا محسن بوزمبو و تشخيص كل من مومنة صديقي و حيدوش بوتزوكنت و محمد بنسعيد، إدارة عمر الموساوي، المحافظة العامة أميمة الفقيه، توثيق وإعلام نبيل قوبع، و ذلك مساء يوم الجمعة 19 أكتوبر الجاري بدار الثقافة الأمير مولاي الحسن بالحسيمة.

و عرف العرض الأول حضورا جماهيريا كبيرا غصت به جنبات القاعة من مهتمين بمجال المسرح و رجال الإعلام و المتتبعين لمسار الفرقة و الذين عبروا عن إعجابهم بهذا العمل المسرحي الذي أعد بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومندوبية وزارة الثقافة بالحسيمة.

و تتناول مسرحية "إمشذاح" التي تعني الراقصون، قصة وحكاية الفقيه والمغني اللذان تجمع بينهما الحياة في إحدى المباني التاريخية التي يستعملها الناس لعدة أغراض، فهذا المبنى أو "أمرابض" المقدس بمفهومه الثقافي يلعب دور الطبيب ومعهد الفنون، ومسجد العبادة، وملتقى الطبخ والموائد اللذيذة،... وهو أيضا موقع سياحي يجلب إليه الكثير من الشعراء والفنانين وكل من يبحث عن المتعة لما يتميز به موقعه من إطلالة خلابة على السهول الخصبة وكذلك مياه البحر الزرقاء،... هكذا شاءت الأقدار أن يقطن هذا المكان فنان اسمه "موحند أمذياز" ورجل دين اسمه "دحمان الفقيه" ليبدأ الجدال والنقاش بينهم حول أمور الحياة حيث يتطور هذا اللقاء إلى التحالف تارة وتارة أخرى يتحول إلى الصراع الشديد ليمتد ذالك إلى زوار المبنى بل و يتعداه إلى سكان الدواوير والحواضر المجاورة ليصل قمته في علاقة هذا الثنائي بثنائي آخر حاضر بقوة في الأحداث هن "ميمونت" و" صليحة" إحدى الشخصيتين المختلفتين المتناقضتين.

المخرج حماد بايدو في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

نسعى لتأسيس موجة جديدة في الفيلم الناطق بالأمازيغية

مخرج شاب قدم إلى السينما من المسرح وبالضبط من فن الديكور، ينتمي لجيل الشباب المؤمن بإمكانية المضي قدما في الإنتاج السينمائي الناطق بالأمازيغية، بدأ مسيرته الإبداعية منذ 6 سنوات، وفي ريبرتواره الفني العديد من الأفلام القصيرة الروائية والوثائقية. يجمع في اشتغاله بين التلفزيون وبين السينما،و فاز مؤخرا بالجائزة الأولى لمهرجان إسني ن وورغ بأكادير، إنه المخرج الشاب حماد بايدو الذي يقربنا من تجربته في هذا الحوار.

* كيف تقدم نفسك للقراء؟

** اسمي بايدو حماد مخرج سينمائي من مواليد مير اللفت سنة 1979، عشت طفولة عادية في المدرسة ، و درست بالثانوية والتحقت بالجامعة لكنني لم أتمم دراستي لظروف خاصة، ولهذا ولجت عالم السينما.

* حدثنا عن طريقة ولوجك لعالم السينما؟

** ولجت إلى التلفزيون والسينما عبر المسرح ومن السينوغرافيا أساسا، حيث درست في فن الديكور لمدة سنتين بمدينة أكادير، وبعد ذلك تطورت اهتماماتي لأنني كنت مولعا بكل ما له علاقة بالصورة ،والتصوير، و الكاميرا. كنت أصور العديد من الأنشطة والأفلام القصيرة الوثائقية، من هنا كانت بداياتي .

* ما هو المجال الذي اشتغلت فيه في البداية من داخل السينما؟

** بالنسبة للسينما أخرجت أول فيلم قصير تحت عنوان "عرائس من قصب" سنة 2006 وشاركت به في عدة مسابقات دولية ووطنية ، حيث حصلت على جائزة الفيلم الأمازيغي من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2007 ، ونلت جوائز أخرى في المحمدية ،وجنيف، و الرباط و طنجة. إنه أول فيلم لي في الكتابة والإخراج.

* ما هي بعض الأعمال الأخرى التي ساهمت فيها أو أخرجتها بشكل منفرد؟

** شاركت في سلسلة "أمودو" كمصور في العديد من الحلقات (حوالي 80 حلقة)، وهي في الحقيقة المدرسة التي تعلمت فيها أشياء كثيرة في الإخراج، والتصوير، والمونتاج ، والعديد من الأشياء الأخرى المرتبطة بالسينما والتلفزيون. تم هذا بطبيعة الحال مع شركة فوزي فيزيون للإنتاج الفني. وهناك عمل أخر شاركت فيه كمصور وهو برنامج "عالم السينما "الذي تحول إلى "الشاشة الكبرى"، واشتغلت فيه كمصور ومخرج. اشتغلت أيضا مع مخرجين مغاربة كثر مثل عادل الفاضيلي ، والجيلالي فرحاتي ، ومخرجين أخرين. أما بالنسبة للأعمال التي أخرجتها بنفسي فهي السلسلة الوثائقية " ألغاز من التاريخ " التي تبث عبر القناة المغربية الأولى، وقد قمنا بالتصوير في بلدان شمال إفريقيا وإسبانيا، وهي سلسلة و ثائقية حول ما قبل التاريخ بالمجال المتوسطي. أشرف كذلك على إخراج برنامج "شؤون أمازيغية" الذي ينشطه الأستاذ أحمد عصيد في القناة الأمازيغية. بالنسبة للأفلام السينمائية هناك فيلم " تمكتيت " أي الذاكرة و هو حول زلزال أكادير، ثم فيلم " بوكافر 33" حول معركة بوكافر بين القبائل الأمازيغية وبين القوات الفرنسية بالجنوب الشرقي للمغرب سنة 1933.

* هل لديك مشاريع أعمال مبرمجة في الأيام القادمة؟

** أشتغل حاليا على سيناريو لفيلم طويل، وفيلمين وثائقيين ، الأول تحت عنوان " على خطى الإنسان الحر " ، والثاني عن تجربة الكاتب والمؤرخ الأمازيغي علي صدقي أزايكو.

* ما هي المواضيع التي تشتغل عليها أكثر في أعمالك؟

** التيمة التي أحاول أن أركز عليها في أعمالي مرتبطة أساسا بموضوع الذاكرة، ويمكن أن أقول إن الأعمال التي اشتغلت فيها منذ البداية لا تبتعد كثيرا عن موضوعي الذاكرة والتاريخ.

*هل هناك مواضيع تفكر في الاشتغال عليها مستقبلا؟

** لن أستطيع الابتعاد عن التاريخ خاصة تاريخ المغرب والذاكرة المغربية ، لأني أريد أن أساهم في إفادة الأجيال القادمة من التراث المغربي ، وتوفير أرشيف رقمي لهم، لكي يكتشفوا ذاتهم الأصيلة أولا، وثانيا لكي يعرفوا تاريخهم، ويساهموا من موقعهم في التعريف به للآخرين .

* فزت مؤخرا بالجائزة الكبرى في مهرجان إسني ن وورغ بأكادير عن فيلمك الطويل الأول الذي يحمل عنوان "أغرابو" .ما هو انطباعك عن هذا التتويج؟

** هذا التتويج بالنسبة لي تكليف قبل التشريف ،لأنه يحتم علي الاشتغال أكثر و أحسن مستقبلا،كما أنه مناسة للاعتراف بالمجهودات الجبارة التي بذلها فريق العمل من ممثلين وتقنيين، و أشكرهم بالمناسبة على مجهوداتهم،كما أشكر المنتج على الثقة التي وضعها فينا ، رغم قلة الموارد. المهم هو أننا حاولنا الاشتغال بتلك الإمكانيات وأخرجنا فيلما أمازيغيا، يمكن أن يؤسس لمرحلة وموجة جديدة من الأفلام الأمازيغية. صراحة من خلال تجاوب الجمهور أثناء العرض وأراء لجنة التحكيم، والصحافة الوطنية والأجنبية، أظن أننا توفقنا في تحقيق هذا الهدف، وأتمنى أن تكون هذه الخطوة الأولى لهذا المشروع.

* ما هي التيمة التي عالجها فيلم " أغرابو" ؟

** التيمة المركزية للفيلم تتمحور أساسا حول القيم الإنسانية النبيلة التي تشبع بها الإنسان الأمازيغي في المغرب، خصوصا في مناطق الجنوب، وهو عبارة عن ثلاث قصص لها هدف واحد هو أن البحث عن الحرية، ومناهضة القمع الذي عاشته أجيال السبعينات والثمانينات. لقد حاولت تبسيط الأمر لكن في نفس الوقت ضمنت الشريط مجموعة من الرسائل المشفرة، وجعلت منه لوحة فنية تجريدية كل سيحاول أن يجد ذاته فيها، ويفهمه بالطريقة التي يريد.

* هل يمكن الحديث ، بعد هذا التراكم الحاصل الآن، عن خصوصيات مميزة للأفلام الناطقة بالأمازيغية؟

** يكفي أن نقول "فيلم ناطق بالأمازيغية" لكي نتحدث عن هذه الخصوصية،جل هذه الأفلام يتحدث عن نفسها، فالإنسان الأمازيغي يتحدث بلسانه عن نفسه بعدما وجد الطريق مسدودا في وسائل الإعلام المغربية مقارنة مع ألسنة أخرى. وحاليا هناك موجة جديدة من الأفلام الناطقة بالأمازيغية استفادت من التجارب السابقة وحاولت تجاوز صعوباتها والأخطاء التي وقعت فيها، ونحن الآن نقف على النتائج الايجابية في الأفلام القصيرة والوثائقية والطويلة المنتجة مؤخرا، ورغم ذلك هناك هفوات وأخطاء لأنه لم نبلغ العمل الفني المتكامل فمن الكتابة إلى ما بعد الإنتاج يجب أن تتوفر كل الشروط الضرورية لإنجاح العمل.

* ما هي بعض آفاق الفيلم الناطق بالأمازيغية؟

** مستقبل الفيلم الناطق بالأمازيغية بين يدي المسؤولين عن قطاع السمعي البصري بالمغرب، فهم من سيتحكم مساره مستقبلا، ويجب عليهم الاشتغال بشكل تشاركي وتصورات موحدة لضمان مستقبل جيد لهذا النوع من الأفلام مع المهنيين والمهتمين بالقطاع، وفي حالة عدم تحقيق هذا الشرط سيكون هناك فراغ خطير، وسيحتاج الأمر إلى إعادة النظر في بنيات الإنتاج السينمائي من جديد . أود الإشارة إلى طغيان الحس النضالي في هذه الأفلام أكثر من الحس الإبداعي، حيث نكافح من أجل إخراج أفلامنا للوجود والبحث عن الاعتراف بها، وهي فرصة لكي أدعو مسؤولي القطاع إلى الاهتمام بهذه الأفلام، لأنها هي الأخرى إبداع مغربي يعبر عن همومنا باللغة الأمازيغية.

* فقدت الساحة الفنية السينمائية المغربية في الأيام القليلة الماضية رائدا من رواد الفيلم الناطق بالأمازيغية وأعني المخرج " محمد مرنيش" ماذا يمثل بالنسبة لكم هذا الرائد؟

** المخرج مرنيش هو هرم فني فقدناه جميعا ، وأقول أنه شيخ بالنسبة لنا ، جيل اليوم وقد غادرنا بعد معاناة طويلة مع المسؤولين ، حيث ظل لمدة أربع سنوات يصارع من أجل فيلمه لكن كل مرة يطلب منه تغيير بعض الأشياء فيه، وأظن أن ذلك كان حاجزا بالنسبة لمسيرته الإبداعية وخلق لدية تشنجا داخليا أثر بشكل سلبي على إبداعيته . لقد قتلوا فيه الإبداع. كون الكثير من الطاقات الفنية ، وزودها بإمكانيات الاشتغال فنيا وتقنيا ، ولا زلنا نعتمد عليها، ويمكن أن أقول إنه أسس مدرسة خاصة بالسينما الناطقة بالأمازيغية لأنه من المؤسسين الأوائل.

* كلمة أخيرة.

** أتمنى من كل المتتبعين مساعدتنا بالنقد لأفلامنا، لأنه بدون جمهور ناقد ليس هناك سينما ولا صحافة ولا حتى الصحافي الذي يكتب عن السينما.

* حاوره محمد زروال.

فاطمة تاشتوكت في كليب غنائي جديد

صدر للفنانة الأمازيغية فاطمة تاشتوكت عمل غنائي جديد يتمثل في كليب متنوع VCD. تحت عنوان:"أح أيان تميارت"التي تناول خلاله عدة مواضع كأغنية "الشباب أمازيغ" وأح أيان تميارت"التي كتب كلماتهم الشاعر محمد الخطابي، ويتضمن ست أغاني التي ساهم في إعدادها أحمد أباعمران والحسين الفاطمي.وتم تصويرها بطريقة جديدة، وقد قامت بتمثيل أدوار هذه الأغنية الفنانة سعيدة تانيرت وعمر إد بنعمر، بالإضافة الى مشاركة عدة فنانين وتقنيين. وكعادتها في مختلف أعمالها الفنية، إستعملت الفنانة ملابس أمازيغية و عصرية وتم تصوير مشاهده في مدينة إنزكان و أكادير وإموزار،وقد جاء هذا العمل الفني بعد حصولها على الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية صنف الأغنية التقليدية من طراف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية،وتألقها في العديد من المهرجانات الفنية خلال الصيف الماضي، كما شاركت الفنانة في المنتدى الاوروبي لمهرجانات موسيقى العالم المنظم مؤخرا بأكادير.

تابعمرانت ومشكل تحديد الملك الغابوي

يعد البوم «ريغ أيسمامياد أن تلكمت الملك» والذي لقي إقبالا كبيرا من لدن الجمهور، والذي يحتوى على ستة قصائد متميزة رائعة متنوعة الألحان والتوزيعات الموسيقية التي تعاونت فيها مع مجموعة من ألمع نجوم الأغنية الأمازيغية على مستوى الايقاع. هذا الشريط تناولت فيه الفنانة الامازيغية والبرلمانية فاطمة تابعمرانت مشكل تحديد الملك الغابوي ، خصوصا بعد الضجة التي عرفها هذا الملف خصوصا بجهة سوس ماست درا.

ⴰ ⵜⵎⵓⵍⴰⵜ ⵏⵜⵜⴰⵡⵙⵍ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⵜ ⵖⵓⵔ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ ⵙ 99 ⴷⵔⵔⵓⵎ ⵖ ⵜⵣⵔⵜ ⵜⵜⵓⵙⵙⵓⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ 3G+.

ⴰⵙ 31 ⵎⴰⵢⵢⵓ, ⴰⵏⵏⵔ ⵖ ⵓⵔⵔⵓⵎ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ ⵏ ⵜⵜⵓⵙⵙⵓⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ ⵖ ⵜⵣⵔⵜ ⵜⵜⵓⵙⵙⵓⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ ⵖ ⵜⵣⵔⵜ ⵜⵜⵓⵙⵙⵓⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ www.iam.ma

ⵜⵜⵓⵙⵙⵓⵖⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉ ⵖ ⵜⵣⵔⵜ